



عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

تقييم مدى تطابق البعد الإجتماعي في خطط الإصلاح والتنمية الفلسطينية
(2008-2013) مع أهداف الألفية

سمر محمد أحمد جعص

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1435 هـ / 2014

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

تقييم مدى تطابق البعد الإجتماعي في خطط الإصلاح والتنمية
اللسطينية (2008-2013) مع أهداف الألفية

سمر محمد أحمد جعص

رسالة ماجستير

1435 هـ / 2014

تقييم مدى تطابق البعد الإجماعي في خطط الإصلاح والتنمية
اللسطينية (2008-2013) مع أهداف الألفية

إعداد

سمر محمد أحمد جعص

بكالوريوس صحافة وإعلام - جامعة القدس - فلسطين

المشرف: د. عبد الرحمن التميمي

قدمت هذه الدراسة إبتكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

التنمية الريفية - بناء مؤسسات وتنمية موارد بشرية

معهد التنمية المستدامة - جامعة القدس

1435 هـ / 2014 م

الإهداء

إهداء إلى من وهبت حياتي وعمري له

ولدي جاد

سمر محمد أحمد جعص

إقرار

أقر أنا معدة هذه الدراسة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة بإستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الدراسة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أية درجة عليا لأية جامعة أو معهد.

سمر محمد أحمد جعص

التوقيع

التاريخ

الشكر والعرفان

بداية الحمد والشكر لله رب العالمين أولاً وأخيراً له الحمد والفضل الكبير .

إلى والدي ووالدتي الأعزاء الذين كان لهم الفضل الكبير وتشجيعي لإتمام هذه الدراسة .

إلى زوجي العزيز الذي رافقني ودعمني في مشواري الدراسي .

إلى دكتور الفاضل عبد الرحمن التميمي المشرف لهذه الدراسة الذي منحني الكثير من وقته وجهده وخبرته ومتابعته لي طيلة فترة إعداد هذه الدراسة.

إلى جامعة القدس وبالأخص برنامج الدراسات العليا في برنامج التنمية الريفية المستدامة لكل الدعم والمساعدة التي قدموها لي.

لكم جميعاً كل التقدير والشكر والعرفان

سمر محمد أحمد جعص

قائمة التعريفات

خطط الإصلاح والتنمية الفلسطينية : خطط تم إعدادها بقيادة وزارتي المالية والتخطيط وبمشاركة من مختلف الوزارات والأجهزة الحكومية، بهدف معالجة الفقر والحد من البطالة وبناء رأس المال الاجتماعي وتفعيل مؤسسات السلطة بهدف إحداث التنمية في فلسطين. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010)

التنمية الشاملة : التنمية التي تشمل كل مناحي الحياة سواء السياسية منها والإقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتشمل جميع المؤسسات الحكومية والخاصة والأهلية الموجودة فيه، وتشمل جميع الساكنين مهما اختلف جنسهم أو لونهم أو معتقدتهم.(شاكتر، 2000،)

المساءلة : إتباع طرق وأساليب متقنة ومؤسسية تمكن من مساءلة الشخص المسئول ومراقبة أعماله وتصرفاته في إدارة الشؤون العامة مع إمكانية إقالته إذا ما تجاوز السلطة أو أخل بثقة الناس، وهذه المساءلة مضمونة بحكم القانون ومتحققة بوجود قضاء مستقل ومحاييد ومنصف.

التنمية البشرية : عملية تحدث نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل والمدخلات المتعددة والمتنوعة من أجل الوصول الى تحقيق تأثيرات معينة في حياة الناس، وفي سياقها المجتمعي وهي متواصلة عبر الأجيال وعبر المواقع الجغرافية، وهي عملية توسيع للخيارات المتاحة للإنسان باعتباره جوهر عملية التنمية.(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010)

التنمية المستدامة

: التنمية التي تسعى دائما للأفضل، وتكون قابلة للإستمرار من وجهة نظر إقتصادية وإجتماعية وسياسية وبيئية وثقافية. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010)

أهداف الألفية

: أهداف تم وضعها من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العام 1990 من أجل القضاء على الفقر المدقع والجوع، تحقيق تعميم التعليم الإبتدائي، تعزيز المساواة بين الجنسين، تخفيض معدل وفيات الأطفال، تحسين الصحة النفسية، مكافحة فيروس المناعة البشرية، كفاءة الإستدامة البيئية، وإقامة شراكة عالمية. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010).

العنف ضد المرأة

: أي نوع من العنف يتسبب في إيذاء جسديا أو نفسيا أو جنسيا للمرأة، ويشمل التهديد والإكراه والإجبار والتحكم الإستبدادي والحرمان من الحرية في الحياة العامة والخاصة.

التهميش

: العزل الإجتماعي، بما يعني إغتراب أو تغريب الناس أو الجماعات داخل المجتمع وعزلهم وهي حالة ترتبط بالطبقة أو الوضع التعليمي أو مستوى الحياة ومدى تأثير كل ذلك في الحصول على الفرص الحياتية المختلفة. (الأمم المتحدة، 2000).

الحماية الإجتماعية

: مجموعة من البرامج التي تهدف الى تمكين الفقراء من خلال تزويدهم بالمهارت المطلوبة والأصوات التي تحقق لهم الحرية من الحاجة والخوف وتزويدهم بحقوقهم للعيش بكرامة (عبد الصمد، 2009).

تمكين المرأة

: تزويد المرأة بالأدوات المعرفية لرفع قدرتها العملية ومكانتها الإجتماعية والإقتصادية.

الفقر المدقع

: أية أسرة قياسية تحوز على ميزانية تقل عن 1832 شيكل شهريا
أي ما يعادل 3.4 دولار للفرد في اليوم ، لتغطية تكاليف المأكل
 والملبس والسكن. (ماس، 2013).

الفقر

: أية أسرة تحوز ميزانية تقل عن 2293 شيكل شهريا أي ما يعادل
4.3 دولار للفرد في اليوم لتغطية تكاليف المأكل والملبس
 والسكن، والصحة والتعليم والمواصلات ونفقات المنزل
 الأخرى (ماس، 2013).

المخلص

تعتبر ترجمة الأهداف الإنمائية للألفية غايات وطنية لمعظم دول العالم النامية، وقد وضعت فلسطين مؤشرات تنموية في خطط التنمية ما بين (2008-2013) لمعرفة مدى التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

هذه الدراسة محاولة لرصد مدى إنسجام خطط التنمية الفلسطينية مع أهداف الألفية من جهة ودراسة ما تم تحقيقه في البعد الاجتماعي لهذه الأهداف من جهة أخرى، من خلال تتبع المؤشرات الأساسية لقطاعات (الفقر، الحماية الاجتماعية، تمكين المرأة) ودراسة حالة أحد المشاريع الذي يجمع بين الحماية الاجتماعية ورفع مكانة المرأة الاقتصادية والتقليل من آثار الفقر.

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي حيث تم استخدام أسلوب المقابلات مع الفاعلين في مجال التنمية بالإضافة الى مراجعة كافة الأدبيات وخاصة الإستراتيجيات الوطنية للتنمية من عام 2008 - 2013.

خلصت الدراسة الى نتائج أساسية منها نظرا لتذبذب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن تعقيدات الظروف السياسية وإعتماد خطط التنمية الفلسطينية على المساعدات الخارجية في تمويل 65% منها.

فقد بقيت نسبة البطالة 23,7% ولا يتوقع وصولها الى النسبة المستهدفة 18% قياسا على أنها لم تتناقص بين عام (2010 - 2012).

وكذلك الحال بالنسبة الى الأفراد الذين هم دون خط الفقر (25,7%) وهذه النسبة أيضا في تزايد حيث ما زال هناك فارق بين هذه النسبة والمستهدف عام 2015 وهو 19%.

كما أن الحماية الإجتماعية لم تسهم سوى في إخراج ما يقارب 5,5% من الأسر المحتاجة من خط الفقر وما زالت أكثر من 12,1% من العائلات الفلسطينية بحاجة الى إعالة إقتصادية.

وفي محور تمكين المرأة وبالرغم من المساواة في مجال التعليم وإرتفاع نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة، إلا أن تمثيلها السياسي وتمكينها من المناصب العليا ما زال متواضعا، كذلك الحال بالنسبة لمناهضة العنف إتجاه المرأة فهو في إرتفاع مستمر والقانون ما زال قاصرا عن حمايتها. خلصت الدراسة الى توصيات على الصعيد القانوني والمؤسسي والعملياتي ومن أبرزها ضرورة إقرار قانون الضمان الإجتماعي وقانون تجريم القتل للمرأة على خلفية الشرف وتفعيل دور برامج الصندوق الوطني للتشغيل وعمل شبكة أمان إجتماعي والإهتمام بالاقراض الصغير للحد من المساعدات المالية المباشرة.

Abstract

The fulfillment of the Millennium Development Goals is as a strategic target for most countries of the developing world. The Palestinian Authority has incorporated indicators in development plans (2008-2013) to track the progress made in achieving these Goals.

This study was an attempt to monitor the extent to which Palestinian Development Plans conform to the Millennium Development Goals on one hand and to examine what has been achieved on the social dimension of these goals on the other hand. For this purpose, the key indicators for the sectors of poverty, social protection, and women empowerment were tracked and a case study of a project that combines social protection, raising the economic status of women and reducing the effects of poverty was analyzed.

The study followed the descriptive and analytical approach by conducting interviews with key actors between June 2012 and March 2013 for qualitative analysis, in addition to reviewing existing literature, especially the National Development Strategies 2008 - 2013, including the in - depth review of study documents.

The study concluded a number of key results including: Due to the fluctuation of the economic and social conditions as a consequence of the complex political conditions and the high dependency on foreign aid to finance 65% of the Palestinian Development Plans the unemployment rate remains to be 23.7% and is not expected to reach the target of 18% based on the fact that it has not decreased between 2010 and 2012.

The same applies to the individuals who lie below the poverty line (25.7%), noting that this figure is growing expanding the difference between the outputs of the development plans and the 2015 target of 19%.

Social protection programs have only managed to raise the status of approximately 0.5 % of needy families over the poverty line. Still more than 12.1 % of Palestinian families need economic support.

In regards to women empowerment, and in spite of equality in education and the high rate of participation of women in the labor force , her political representation and empowerment on senior positions is still quite modest. The same applies for violence against women which is on the rise with a law that is unable to provide the necessary protection.

The study arrived at a set of recommendations on the legal, institutional and operational levels notably the need for the endorsement of the Social Security Act and the law criminalizing murder of women on terms of honor, activating the role of the National Employment Fund programs, establishing a social safety net and increased attention to micro-financing/lending to reduce direct financial aid.

الفصل الأول

خلفية الدراسة

1.1 المقدمة

وإفك ممثلي 189 دولة في قمة الألفية المنعقدة في نيويورك في أيلول 2000 على إعلان الألفية الذي صدر عن القمة، وشكلت أهداف الألفية الثمانية جزءاً من الإعلان الذي تضمن إلتزاماً دولياً يطال عدد كبير من المسائل توزعت على ثمانية محاور، ثم تناول تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بعد سنة دليل تفصيلي لهذا الإعلان، ويلاحظ أن أهداف الألفية وغاياتها تغطي بشكل خاص حماية المهمشين والفقراء وتهدف إلى النهوض الإجتماعي، ويكاد يكون الهدف الأول هو " الأساس " المتمثل في القضاء على الفقر المدقع والجوع، كما أن تدعيم المرأة من المرتكزات الأساسية لهذه الأهداف. (شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 2008)

إن أهداف الألفية هي النتاج الأصغر سناً لسلسلة القمم والمؤتمرات العالمية التي إنطلقت في التسعينات، ولبرامج العمل التي صدرت عنها (جنيف، القاهرة، كوبنهاغن، بيجينغ، نيويورك، اسطنبول،..الخ)، والتي كان من ضمنها في شهر أيلول / سبتمبر عام 2000 قمة الألفية والتي حضرها ممثلون عن 189 دولة من ضمنهم 147 رئيساً من رؤساء الدول والحكومات والتي صدر عنها إعلان الألفية)، ثم تلاها القمم العالمية لتمويل التنمية (مونترلي 2002)، والقمة العالمية للتنمية المستدامة (جوهانسبورغ 2005) وغيرهما. (نعمه، 2005).

وفي السياق الفلسطيني شكلت السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 2008 لجنة توجيهية برئاسة وزارة التخطيط وحددت هذه اللجنة النقاط المشتركة لخطط التنمية مع أهداف الألفية وأهمها ضمان الحماية الإجتماعية، مشيرة إلى الإلتزام الوطني بتقليل نسبة الفقر وتقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وحددت خطة التنمية الفلسطينية الغاية الأولى وهي تقليل نسبة الفقر (الفئات التي تعيش على أقل من دولار/شخص/يومياً) من 7% إلى 3,5% في الفترة ما بين (1995-2015) وذلك من خلال مؤشرات أساسية، وتقليل نسبة الفئات التي تعاني من الفقر المدقع 4%-2% لنفس الفترة.

ولهذا حددت خطط التنمية أربعة إستراتيجيات أساسية لهذا الغرض وهي : ضمان الحماية الإجتماعية، الاستثمار في رأس المال الإجتماعي، الإستثمار في الحوكمة، وخلق بنية مناسبة للنمو. (فلسطين، وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، 2010).

ورد في خطة التنمية الفلسطينية المعروفة بخطة بناء الدولة وإنهاء الإحتلال (2011-2013) أننا نسعى إلى تحقيق العدالة الإجتماعية والمساواة بين كافة المواطنين، وخلق بيئة مستقرة تتعزز فيها ثقة المواطنين والمستثمرين في مستقبل واعد، وهو ما يتطلب منا العمل على تعزيز مؤسساتنا العامة وضمان نجاعة وفعاليات الخدمات التي تقدمها، والتأكيد من خضوع القائمين عليها للمساءلة والمحاسبة على أعمالهم.

إن قياس مدى تطابق هذه الإستراتيجيات والخطط الوطنية مع أهداف الألفية ومدى القدرة على تنفيذها سوف يكون الهدف الأساس لهذه الدراسة، وقد حاولت الدراسة تتبع المؤشرات المتعلقة بالمرأة والفقر والحماية الإجتماعية لبيان مدى التطابق في هذه الإستراتيجيات مع أهداف الألفية من جهة ولمعرفة مدى قدرة السياق الإقتصادي والإجتماعي لتحقيق مؤشرات إيجابية في هذه المجالات.

2.1 مبررات الدراسة

من المعروف أن السلطة الفلسطينية من خلال الخطط المتعاقبة تسعى الى إثبات الأهلية لقيام مؤسسات الدولة وتقف جنباً إلى جنب مع دول العالم في مكافحة الفقر والبطالة وتحسين وضع المرأة إقتصادياً وإجتماعياً، وهذا ما ورد بشكل صريح كالترام من السلطة الوطنية في أهداف الخطة الوطنية لإنهاء الإحتلال (2011-2013) حيث ورد فيها "إن الحكومة وهي تواجه القيود والعراقيل التي تفرضها سلطة الإحتلال، تكافح بشكل مستمر ودائم في سبيل توفير الدعم والمساعدات الضرورية لمواطنينا القاطنين في المناطق المهتدة والأكثر تضرراً وللفئات المهمشة والأقل حظاً في بلادنا. وتعرب الحكومة عن إلتزامها باستمرار العمل الدؤوب لتحقيق المستوى اللائق من الخدمات الأساسية والضرورية لجميع التجمعات السكانية، وعلى قاعدة المساواة، كي نرقى بالوضع المدمر جراء الإحتلال ونحقق مقداراً مقبولاً من التقدم يحقق الإنطلاقة عند إقامة الدولة العتيدة. إن إلتزامنا بنظام الإقتصاد الحر لا يعني على الإطلاق فتح المجال للاحتكار والإستغلال وتغذية الفوارق الإجتماعية. فبقدر إلتزامها بنظام الإقتصاد الحر، فإن الحكومة ملتزمة بتوفير الحماية والتنمية الإجتماعية وشبكات الأمان لمواطنيها. وفي هذا السياق ستستمر الحكومة في تطوير سياساتها ونظام التأمينات الإجتماعية وبرامج التمكين المختلفة، وذلك لضمان توفير المستوى اللائق من معايير الحياة الكريمة لجميع مواطنيها.

ولتحقيق هذه الأهداف فإن معايير ومؤشرات نجاح هذه المهمة يعتمد بالأساس على إلتزامها وإنسجامها مع القيم والمبادئ والخطط الصادرة عن المؤسسات الدولية وخاصة الأمم المتحدة ولهذا فان مبررات هذه الدراسة تتمثل بالآتي:

1. أهمية دراسة الحالة المؤسساتية الفلسطينية ومدى إنسجامها مع المتطلبات والقيم الدولية من حيث قدراتها على تحقيق أهداف الألفية، وذلك لمعرفة كيف يمكن تحقيق التنمية الإجتماعية في ظل ظروف سياسية وإقتصادية وإجتماعية مقيدة .

2. تعاضم ظاهرة الفقر في السنوات الأخيرة وقيام السلطة الوطنية بوضع البرامج للتقليل من آثاره يستدعي الدراسة العملية لمعرفة مدى إنسجام هذه الخطط مع التوجهات المحلية والدولية، ومعرفة الآليات التي تم عملها لتحقيق الأهداف.
3. أهمية مدى قدرة الخطط الفلسطينية في البعد الاجتماعي الإستجابة مع أهداف الألفية، الأمر الذي يعكس نفسه على تطوير قدرات السلطة الفلسطينية للإنتقال الى مؤسسات وخطط الدولة.
4. الرغبة الشخصية للباحثة في معرفة التطابق بين الخطط الوطنية وأهداف الألفية حيث أن مجال العمل هو التنمية الاجتماعية والإقتصادية.

3.1 مشكلة الدراسة

نظرا للتشوهات الاجتماعية والإقتصادية التي أحدثها الإحتلال، ومحاولات السلطة الفلسطينية بعد قيامها ترميم ما تم تدميره في المجال الاجتماعي، وتقليص فجوات الفقر وبناء مؤسسات كفيلة بذلك إلا أن الإشكالية التي تواجهها السلطة هي إستمرار قبضة الإحتلال وتردي الأوضاع الإقتصادية والاجتماعية لأسباب كثيرة، وتراجع أداء مؤسسات السلطة بسبب الحصار المالي والسياسي وحالة الإنقسام العميق بين مؤسسات السلطة أدى الى إستمرار لأزمة الفجوة الاجتماعية وإرتفاع معدلات الفقر وبروز مشاكل العنف الاجتماعي، وبالتالي فإن إشكالية هذه الدراسة هو محاولة الإجابة على السؤال الرئيس التالي: هل يمكن لسلطة تحت الإحتلال في ظل عدم جاهزيتها المؤسساتية أن تحقق تقدما في المؤشرات الاجتماعية بإتجاه أهداف الألفية، وهل الحالة الفلسطينية يمكن السلطة من الإلتزام بأهداف الألفية؟

هذه الإشكالية ودراستها تحت ظروف الخصوصية الفلسطينية (محاولة بناء دولة في ظل وجود إحتلال) يشكل الأساس في محاولة الباحثة التعامل معها من خلال آليات البحث المقترحة.

4.1 أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من أنها ستعمل على إضافة للتراكم العلمي والمعرفي المتعلق بموضوع الدراسة، بالإضافة إلى أنها ستكون مقدمة لإجراء دراسات أخرى يمكن أن تكون مكملة لهذه الدراسة وتصنف هذه الدراسة في مجال المساهمة في صنع السياسات.

ونظرا للظروف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي تعيشها فلسطين والتي يميزها عدم الإستقرار في هذه الجوانب، ولأن الموازنة الفلسطينية تعتمد بشكل كبير على المساعدات الخارجية فان هذه الدراسة لها أهمية كبرى من حيث:

1. قياس أداء السلطة الفلسطينية من منظور الأهداف التي اتفق عليها العالم (أهداف الألفية)
2. قياس مدى تأثير الظروف الإجتماعية والإقتصادية والسياسية على أداء السلطة الفلسطينية، وهل الميل العام للمؤشرات الأساسية تميل نحو السلب أم الايجاب.
3. إستكشاف مدى وعي صانع القرار الفلسطيني والمؤسسات الوطنية للرؤية العالمية من خلال الإلتزام بتطبيق الأهداف الألفية.

5.1 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى هدف رئيس وهو بيان مدى تطابق البعد الإجتماعي في خطط الإصلاح والتنمية الفلسطينية (2008-2013) مع أهداف الألفية ومن ذلك يمكن إستنباط أهداف فرعية تخدم الهدف الأساسي:

1. تقييم مدى إلتزام السلطة الوطنية نظريا وعمليا لتقليل نسبة الفقر وفقا للمؤشرات التي إلتزمت فيها في الخطط التنموية.
2. تقييم مدى إلتزام السلطة الوطنية نظريا وعمليا بالعدالة الإجتماعية وفقا للمؤشرات التي إلتزمت فيها في الخطط التنموية.
3. تقييم مدى إلتزام السلطة الوطنية نظريا وعمليا بتمكين المرأة.

6.1 أسئلة الدراسة

يتمثل السؤال الرئيس للدراسة في:

ما مدى تطابق البعد الإجتماعي في خطط الإصلاح والتنمية الفلسطينية (2008-2013) مع أهداف الألفية؟

أما الأسئلة الفرعية فهي كما يلي:

1. ما هي الآليات التي اتبعت لتقليل نسب الفقر والتهمةش ومدى إحراز تقدم في المؤشرات ؟

2. هل برامج الحماية الإجتماعية ساهمت في تقليص الفجوات الإقتصادية والإجتماعية (العدالة الاجتماعية) ؟

3. ما هي الخطط التي وضعت نظريا وعلميا لمواجهة تهمةش وضع المرأة بما يتعلق مع أهداف الألفية وماهو الإنجاز المحرز في مؤشرات التمكين ؟

7.1 فرضيات الدراسة

الفرضية الأساسية المستندة الى وثائق السلطة الوطنية هو أن الخطط (2008-2010) (2011-2013) منسجمة وتؤدي الى حد ما متطلبات أهداف الألفية.

أما الفرضيات الفرعية والتي سيتم الإعتماد على مؤشرات رقمية لإثباتها أو نفيها فهي:

1. أن الأجندة الإجتماعية لخطط السلطة الوطنية منسجمة الى حد ما مع أهداف الألفية في قضايا المرأة والحماية الإجتماعية.

2. الأجندة الإجتماعية لخطط السلطة الوطنية الفلسطينية عملت على تقليل الفقر بنسبة إيجابية نسبية .

3. الأجندة الإجتماعية لخطط السلطة الوطنية لديها رؤية مستقبلية وحتى (2015).

8.1 هيكلية الدراسة

تتألف هيكلية الدراسة من خمسة فصول مرتبة على النحو التالي:

الفصل الأول : عرض لكل ما يتعلق بالدراسة مبرراتها ، مشكلتها، أهميتها، أهدافها، أسئلتها وفرضياتها وهيكلتها.

الفصل الثاني : سيركز الفصل الثاني على الإطار النظري للدراسة من حيث نظريات التنمية ومنطلقات أهداف الألفية، والمنطلقات لخطط التنمية الفلسطينية، وبناء على الإطار النظري سيتم إستعراض أهم الدراسات والأدبيات المتعلقة بالموضوع بشكل مباشر، كما سيشير الفصل إلى الفجوة المعرفية في الموضوع، وبناء على هذه الفجوة ستكون الدراسة محاولة أكاديمية لسد هذه الفجوة كقيمة مضافة للدراسة.

الفصل الثالث : سيخصص هذا الفصل لمنهجية الدراسة التي تحتوي على أدوات المنهجية وطرق جمع المعلومات، إدارة المعلومات ومعالجتها، عرض المعلومات وربطها بالأهداف، بالإضافة إلى مجتمع وعينة الدراسة.

الفصل الرابع : بناء على منهجية البحث سيتم عرض المعلومات ونتائج التحليل، وقراءة النتائج في ضوء الإطار النظري ليتمد التحليل بالإجابة على سؤال البحث الرئيسي والأسئلة الفرعية.

الفصل الخامس : يخصص هذا الفصل على تلخيص نتائج التحليل وتقديم خلاصة هذا التحليل على شكل نتائج من جهة، وتوصيات من جهة أخرى، ووضع قائمة بمقترحات مكملة لما تم عمله.

كما ستحتوي الرسالة على قائمة للمراجع والملاحق وأسماء الأشخاص الذين تم مقابلتهم.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 المقدمة

تستند "تقارير الأهداف التنموية للألفية" إلى مبادئ "الملكية الوطنية" و "بناء القدرات". حيث ينبغي ترجمة الأهداف العالمية إلى غايات وطنية متفق عليها تجمع بين الطموح والواقعية، فمن غير المرجح أن تُحفز وتطلق الأهداف المفرطة في الطموح العمل والمبادرات وبالمقابل، فإن الغايات التي لا تتطوي على التحديات ليس من شأنها تعبئة الموارد أو تشجيع إصلاح السياسات لمحاربة الفقراء، إن من شأن نقاش وطني حول "الأهداف التنموية للألفية" أن يساعد على تحديد الطريقة المثلى لتحقيق الغايات من خلال إستراتيجيات وسياسات وبرامج وطنية للتنمية. وبالوضع المثالي، تتولى الحكومة إعداد "تقارير الأهداف التنموية للألفية" بمشاركة فاعلة من منظمات المجتمع المدني، وبدعم من فريق الأمم المتحدة العامل على مستوى البلد، هذا مع العلم بأن التقارير أو المراجعات المرعية من قبل فريق الأمم المتحدة قد تمكنت في بعض الأحيان من إطلاق عملية وطنية لإعداد التقارير. إن الإنخراط والإشترك المجتمعي في عمليات إعداد "تقارير الأهداف التنموية للألفية"، ضروري ليس فقط لتحقيق "الملكية الوطنية"، بل أيضا لتأمين الموارد البشرية والمالية الضرورية لتحقيق "الأهداف التنموية للألفية". (الأمم المتحدة للتنمية، 2010).

لدعم وتفعيل ممارسة الملكية الوطنية. تستثمر منظومة الأمم المتحدة بشكل متعاقد في تطوير القدرات الوطنية "للمراقبة والتتبع الإحصائي"، ولإستعمال البيانات والإستناد عليها في عمليات صنع القرار ووضع البرامج. وتمشياً مع هذا تطور مجموعة الأمم المتحدة للتنمية برنامج DevInfo المخصص لتخزين واسترداد وعرض بيانات "الأهداف التنموية للألفية" في جداول وخرائط من أجل تعبئة وحشد وإعلام الحكومات ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات، فبالنسبة "لتقرير الأهداف التنموية للألفية"، يمكن لبرنامج DevInfo أن يوفر معلومات تجلب الإنتباه حول التقدم المحرز على صعيد الغايات الوطنية -الأساسية والفرعية". أما من الناحية الأخرى، فإن من شأن تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني والمجموعات على استعمال البيانات والمعلومات المتوفرة لها بشكل فعّال، أن يساهم في تحسين الحكم الصالح المسؤول. إن تعميق التوعية "بالأهداف التنموية للألفية" يستلزم جهوداً مستدامة لدعم الطلب على البيانات، لتزويد عامة الناس وصانعي القرار والمجتمع التنموي بالمعلومات الضرورية. (الأمم المتحدة للتنمية، 2010).

يتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بصفته مديراً لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية ولعملية المنسق المقيم للأمم المتحدة، إدارة "صندوق الألفية الإنتماني"، إضافة إلى سعيه إلى حشد دعم الأمم المتحدة لإعداد "تقارير الأهداف التنموية للألفية". ولقد أكد رؤساء الوكالات والمنظمات التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية، الحاجة إلى إشراك جميع الوكالات الممثلة على مستوى البلد الواحد في هذه العمليات، بما في ذلك اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، إضافة إلى البنك الدولي، من أجل حشد أكبر دعم ممكن "للأهداف التنموية للألفية".

تتم مراقبة "الأهداف التنموية للألفية" على المستويين الدولي والمحلي، فعلى المستوى الدولي، يرفع أمين عام الأمم المتحدة تقارير سنوية إلى الجمعية العامة حول تطبيق "إعلان الألفية" كل خمس سنوات، يحتوي على مراجعة شاملة للتقدم المحرز نحو "الأهداف التنموية للألفية". إن هذه التقارير ستدعم الحملة الديناميكية التي تساعد على الإستمرار في تسليط الأضواء في العالم على "الأهداف التنموية للألفية". (www.un.org)

أما على صعيد البلد الواحد، فإن تقارير (أو مراجعات) "الأهداف التنموية للألفية" تهدف إلى المساعدة في إدماج القادة السياسيين وصانعي القرارات العليا، وإلى حث مشاركة المجتمع المدني والمجتمعات وعامة الناس والبرلمانيين ووسائل الإعلام في النقاشات والمداولات حول التنمية البشرية، فالهدف الأكبر "لتقارير الأهداف التنموية للألفية" هو إطلاق وتحفيز العمل والحركة المتسارعة للتقدم نحو "الأهداف التنموية للألفية". وتم إصدار حوالي 40 تقريراً -أو مراجعة- " للأهداف التنموية للألفية" على صعيد البلد، إضافة إلى أكثر من 60 تقريراً آخر قيد الإنجاز. (www.un.org).

تلقي هذه المذكرة التوجيهية الضوء على المسائل الرئيسية التي قد تبرز عند إعداد تقرير/مراجعة البلد حول "الأهداف التنموية للألفية". وهي تُحدّث، وتحل محل، المذكرة التوجيهية الأولى التي أُصدرت حول هذا الموضوع في تشرين الأول/أكتوبر 2001. كما أن هذه المذكرة تأخذ بعين الإعتبار وتدرج العديد من نتائج تقييم التقارير الحالية حول "الأهداف التنموية للألفية" والذي أجراه مكتب التقييم التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العام 2003 (www.un.org). وتجدر الإشارة، إلى أن الإستراتيجية الأساسية للأمم المتحدة حول "الأهداف التنموية للألفية"، تحدد العناصر المختلفة للجهود الرامية إلى وضع "الأهداف التنموية للألفية" في صلب أنشطة الأمم المتحدة على مستوى البلد الواحد، بما في ذلك مراقبة التقدم وتنظيم الحملات الترويجية والأنشطة التحليلية والتشغيلية العملية. (www.un.org)

تشير الأدبيات المختلفة التي تعالج قضايا السياسات الاجتماعية إلى حقيقة أن مفهوم السياسة الاجتماعية هو مفهوم مركب يستدعي إدراك وفهم وتحليل المكونات الاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمع بأبعادها التاريخية والمعاصرة، فمدى التأثير في الفئات المستهدفة إيجاباً ومدى تحقيق نجاحات في المساعي التنموية الاجتماعية الشاملة، مرتبط فعلياً بظروف بنيوية وبممارسات تاريخية واجتماعية وإقتصادية وثقافية تراكمت عبر مراحل تاريخية متعددة، كذلك تشير هذه الأدبيات إلى نسبية مفهوم السياسات الاجتماعية، حيث تتباين أولوياتها ومضامينها ووسائل تحقيقها تبعاً للظروف السياسية والاجتماعية والإقتصادية السائدة في كل مجتمع وتبعاً

للفلسفة التنموية التي يتبناها النظام السياسي فيه. (فلسطين، وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، 2010).

وبالإجمال فقد أصبح معروفاً أن من الصلات الأساسية بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي كشفتها تجارب العديد من البلدان هي تحسين الرفاهية المادية والأحوال المعيشية للناس، من خلال المشاريع الإنتاجية، فمن المسائل الأساسية التي تبحثها السياسات الاجتماعية: التوزيع العادل للفوائد التي يحققها النمو الاقتصادي وتجنب الأضرار الناتجة عنه، لذا لا بد أن يصاحب النمو الاقتصادي سياسات اجتماعية تحارب الفقر، والتفاوت الشديد في توزيع الدخل، وارتفاع معدلات البطالة والعمالة الناقصة، وارتفاع كلفة المعيشة قياساً بدخل غالبية السكان. (فلسطين، وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، 2010).

كما تم التأكيد على ضرورة إرتباط وتكامل سياسات النمو الاقتصادي مع سياسات وآليات تنفيذ تحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال ضمان توزيع نتائج وعائدات النمو الاقتصادي على شرائح المجتمع بشكل عادل، فإذا كان النمو يعني الزيادة المضطردة في الناتج المحلي الإجمالي، فإن التنمية تعني تحولاً شاملاً في البناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع، من أجل توفير حياة أفضل لأفراده. وقد بدأ مؤشر النمو الاقتصادي يتعرض للانتقاد، خلال عقد الثمانينيات من القرن المنصرم، بعد أن لاحظ اقتصاديو التنمية أن معدلات النمو المرتفعة في الناتج المحلي لعدد من الدول النامية، لم تحقق مستويات رفاهية أفضل لغالبية مواطنيها بل على العكس من ذلك، فقد كان يصاحب النمو في كثير من الحالات زيادة مستويات البطالة والفقر وإتساعاً في الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وإنحسار مستوى المشاركة المجتمعية في الحياة العامة، وفي الوقت الحالي بدأ يتشكل إجماع قوى على ضرورة الموازنة بين سياسات النمو الاقتصادي والسياسات الاجتماعية بطريقة تعزز التكافل والتبادل، فالنمو الاقتصادي يسمح بإستثمارات التنمية الاجتماعية، كما أن التنمية البشرية ستزيد من قدرات المواطنين على المشاركة في النمو الاقتصادي المستدام، ولكن الإعتماد على آليات السوق لوحدها لتحقيق العدالة في توزيع فوائدها ونتائجها غير ممكن بل أن آليات السوق هذه قد تنتج وتعمق اللامساواة والفقر والتهميش، لذلك كان ينبغي ربط السياسات

الإجتماعية بمسألتين أساسيتين: وهما عدالة التوزيع والتنمية الإقتصادية والسياسية الشاملة والمستدامة. (فلسطين، وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، 2010).

في هذا السياق يلاحظ على سبيل المثال من التجربة التنموية الماليزية إعتادها لفلسفة النمو الإقتصادي العادل، وتشير هذه التجربة بأن السياسات الإقتصادية الجديدة التي إعتدت في السبعينات كانت مترافقة مع سياسات إجتماعية متكاملة، وكانت السياسة الإقتصادية الجديدة تهدف إلى تحقيق الوحدة الوطنية أكثر مما كانت تسعى إلى زيادة النمو الإقتصادي وذلك من خلال إستراتيجيتين هما القضاء على الفقر وإعادة هيكلية المجتمع من أجل تحقيق ذلك، تم تنفيذ سياسات تهدف إلى تمكين الفئات المحرومة من خلال سياسات تعليمية محددة الهدف، وتحسين مستوى التعليم العالي، وزيادة فرص التعليم المهني وتوزيع ملكية الثروة، وقد أدمجت أهداف السياسة الإجتماعية هذه في خطط وسياسات التنمية الوطنية الأساسية، وحافظت الحكومات المتتالية الماليزية على الأهداف السياسية الإجتماعية طوال السنوات اللاحقة، وكان لهذه الحكومات دورا أساسيا في تنفيذ السياسات الإجتماعية في جميع الخطط الخمسية التي نفذت في إطار السياسات الإقتصادية الجديدة وسياسات التنمية الوطنية، وقد قام القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية بأدوار داعمة في هذا الصدد من خلال توافق وطني شامل. (فلسطين، وزارة التخطيط والتنمية الادارية، 2010).

فعملية صياغة الخطط التنموية والسياسات الإجتماعية في ماليزيا شملت تطويرات وإصلاحات إدارية وقانونية وبرلمانية هامة، وكان للوزارات دور مهم في المشاركة في إعداد الخطط والسياسات والموازنات السنوية، وفي تنفيذ هذه الخطط ضمن آليات رقابة واضحة، كما كان للأحزاب السياسية أيضا دور في الصياغة النهائية للسياسات الإجتماعية من خلال تقديم التعليقات والانتقادات والمقترحات المتعلقة بالمجموعات العرقية في الصياغة النهائية للسياسات الإجتماعية.

كما كان لمجموعات المصالح والمنظمات غير الحكومية دور مماثل في ضمان إدراج آراء المجموعات التي تمثلها أو التي تقدم لها الخدمات في جدول السياسات الإجتماعية الوطنية، وقد ساعد في إنجاح هذه التجربة الأوضاع السياسية المستقرة في تلك المنطقة منذ أوائل الخمسينات

والذي أقرن بإتباع نفس الأيديولوجيات السياسية والإقتصادية، ولم يعيق تنفيذ هذه السياسات وتحقيق النمو الإقتصادي كوارث طبيعية أو صراعات مسلحة إقليمية خطيرة. (فلسطين، وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، 2010).

كذلك يلاحظ من خلال تجربة كوريا الجنوبية في رسم السياسات الإجتماعية، إعتادها سياسات إجتماعية متوازنة وفعالة مرافقة للنمو الاقتصادي الذي أعتمد سياسة التصدير إلى الخارج، وقد كانت هذه السياسات ناجحة في مواجهة التحديات التي طرحتها عملية التكيف الهيكلي والأزمات الإقتصادية، فقد تم تحقيق الإستقرار والتماسك والأمن الإجتماعي من خلال توسيع نطاق التغطية الصحية وبرنامج المعاشات التقاعدية والقانون الخاص بالحد الأدنى لمستوى المعيشة، وتمكنت الحكومات المتعاقبة من إيجاد توافق إجتماعي وسياسي عريض من خلال ترسيخ الديمقراطية بإشراك الأحزاب السياسية الرئيسية وممثلي الأوساط التجارية والعمال والحكومة، وقد إعتمدت السياسات الإجتماعية إنطلاقاً من كونها وسيلة لتحقيق القدرة التنافسية الإقتصادية وحقا من الحقوق الإجتماعية لكل مواطن. (فلسطين، وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، 2010).

أما التجربة التونسية فتشير إلى أنه رغم المشاكل الإجتماعية والإقتصادية التي تسعى الحكومة إلى تجاوزها، إلا أنها قد حققت بعض النجاحات المميزة مقارنة مع الدول العربية الأخرى، فقد سبقت تونس غالبية البلدان العربية في التنمية الإجتماعية وخاصة فيما يخص السياسات المتعمدة لتمكين المرأة وتعزيز دورها في المجتمع، فقد أصبحت حقوق المرأة موضوع إجماع كافة الأوساط الإجتماعية التونسية ويكرس قانون الأحوال الشخصية لعام 1956 والدستور التونسي لعام 1959 مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، وأدخلت تعديلات على قانون الأحوال الشخصية لإعطاء المرأة حقوقاً جديدة على صعيد الحرية وحضانة الأطفال، وأنشئت مؤسسات وهيكل إدارية عديدة للنهوض بواقع المرأة وتسهيل إدماجها في عملية التنمية وتعزيز مشاركتها في صنع القرار، وقد أحرزت الحكومة التونسية تقدماً ملموساً في معالجة المشاكل الإجتماعية، بفضل الأهمية التي أولتها للسياسات الإجتماعية الرامية إلى معالجة الفقر والبطالة والتهemis الإجتماعي. (فلسطين، وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، 2010).

2.2 أهداف الألفية الإنمائية

في قمة الألفية المنعقدة في شهر أيلول/2000 وافق ملوك ورؤساء حكومات وممثلي 189 بلدا مع ممثلين عن المجتمع المدني والقطاع الخاص على إعلان الألفية الذي صدر عن القمة، حيث تمكنت الأمم المتحدة من إطلاق ديناميكيات دولية وإقليمية ووطنية متفاوتة الأهمية والفعالية متمحورة حول "أهداف الألفية" منذ تبني قادة دول العالم " إعلان الألفية، وتحولت هذه الأهداف خلال السنوات التي تلت ذلك الى العنوان الرئيسي في الخطاب التنموي على الصعيد العالمي، وإعتبارها الهدف العالمي المشترك لمختلف البلدان والشعوب الذي يوجه العلاقات بين الدول في مجال التنمية حتى عام 2015. (شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 2008).

تعتبر أهداف الألفية المولود الأصغر سنا لسلسلة القمم والمؤتمرات العالمية التي إنطلقت في التسعينات، ولبرامج العمل التي صدرت عنها (جنيف، القاهرة، كوبنهاجن، نيويورك، اسطنبول.... الخ) التي كان من ضمنها قمة الألفية التي حضرها 189 دولة من ضمنهم 147 رئيسا من رؤساء الدول والحكومات التي صدر عنها إعلان الألفية عام 2000، ثم تلتها القمم العالية لتمويل التنمية (مونتيري 2002) والقمة العالمية للتنمية المستدامة (جوهانسبورغ 2002) وغيرهما. (شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 2008).

في ضوء قرارات قمة الألفية التي فوضت الأمين العام للأمم المتحدة لمتابعة تنفيذ هذه القرارات، تم تكليف عدد من اللجان المختصة لوضع آليات التنفيذ، وبعد الإنتهاء من الأعمال التحضيرية عقدت اللجنة العمومية لمنظمة الأمم المتحدة دورتها السادسة والخمسون في شهر أيلول من عام 2001، والتي تبنت في نهاية أعمالها تقرير الأمين العام المقدم الى الدورة بعنوان " الدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الذي تضمن عرضا مفصلا للأهداف المطلوب بلوغها حيث ورد في التقرير جدولا بالأهداف الإنمائية للألفية والتي أتت من 8 أهداف و18 غاية و48 مؤشرا، وهي التي أختصرت اليوم "أهداف الألفية" التي تشكل الإطار الموجه لأولويات التنمية على الصعيد العالمي والوطني. (شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 2008).

في إجتماع الجمعية العمومية للأمم المتحدة عام 2005 وبعد الإستماع الى تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن تقديم العمل في تنفيذ إعلان الألفية وافقت الجمعية على إقتراح إضافة غايات ومؤشرات جديدة الى أهداف الألفية، لتغطية أبعاد إضافية لم تكن ملحوظة بالشكل المناسب في الصيغة الأصلية لأهداف الألفية ، وتشمل بشكل خاص البطالة والصحة الإنجابية والبيئية، وأقترحت لاحقاً لجنة الخبراء في عام 2007 مجموعة من الأهداف المحددة والمؤشرات الإضافية بحيث باتت أهداف الألفية تشتمل على 8 أهداف و 21 غاية و 58 مؤشراً. (شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 2008).

تم إختيار أهداف الألفية وفق أسس منها أنها تمثل ما يمكن إعتباره الأولويات الأكثر إلحاحاً إلى التنمية على الصعيد العالمي، وخصوصاً ما يرتبط منها بالفقر والبطالة والتعليم والصحة والمساواة بين الجنسين وحماية البيئة وبناء شراكة عالمية من أجل التنمية، وتم صياغة هذه الأهداف بشكل يعبر عن الحد الأدنى من مستوى المعيشة والحقوق الإنسانية المجمع عليها عالمياً التي يفترض أن تكون متحققة في كل البلدان بما فيها البلدان الأقل نمواً. وقد تمثلت تلك الأهداف بما يلي:

1. القضاء على الفقر والجوع المدقع من خلال تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم بنسبة النصف، وتخفيض نسبة السكان الذين يعانون الجوع الى النصف في الفترة من 1990-2015.
2. تحقيق تعميم التعليم الإبتدائي من خلال ضمان تمكين الأطفال في كل مكان، الذكور والإناث منهم على حد سواء من إتمام مرحلة التعليم الإبتدائي بحلول عام 2015.
3. تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بإزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الإبتدائي والثانوي، وفي جميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام 2015.
4. تخفيض معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة الثلثين من 1990-2015.
5. تحسين صحة الأمهات من خلال تخفيض معدل وفيات الأمهات بنسبة ثلاثة أرباع في الفترة من 1990-2015.

6. مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض من خلال وقف انتشارهما بحلول عام 2015.

7. ضمان الإستدامة البيئية عن طرق دمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وتقليص هدر الموارد البيئية، وتخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على نحو مستدام على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي الى النصف بحلول عام 2015، وأن يكون قد تحقق بحلول عام 2020 تحسن ملموس في 100 مليون على الأقل من سكان الأحياء الفقيرة.

8. إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية من خلال المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالإنفتاح والتقيد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز، ويشمل ذلك إلتراما بالحكم الصالح والتنمية والحد من الفقر- على الصعيد الوطني والدولي، ومواجهة الإحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا، والتصدي للإحتياجات الخاصة للبلدان غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ، ومعالجة مشاكل ديون البلدان النامية ومعالجة شاملة بإتخاذ تدابير وطنية ودولية لجعل الديون قابلة للتحمل على المدى البعيد، والتعاون مع شركات المستحضرات الصيدلانية لإتاحة الأدوية الأساسية بأسعار ميسورة في البلدان النامية، وأخيرا التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة وخاصة تكنولوجيا المعلومات والإتصالات. (شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 2008).

أما عن عناصر القوة والتجديد في أهداف الألفية فقد تمحورت بما يلي:

1. إن أهداف الألفية تمثل أولويات الحد الأدنى المجمع عليها من جميع الحكومات، ومن القطاع الخاص والمجتمع المدني.
2. أنها واضحة ومحددة كميًا وقابلة للرصد وقياس التقدم .
3. تحقيقها مرتبط بشكل صريح بمواعيد محددة زمنيا، ولم يترك مفتوحا لخيارات كل بلد أو كل طرف.

4. تشكل حزمة مترابطة من الأهداف يفترض أن تتحقق في كل المجالات.
5. كونها أداة فعالة لبناء التحالفات الوطنية من أجل التنمية.
6. كونها أداة فعالة للتفاوض والحوار بين الدول النامية والدول المانحة، ومعيارا لتقييم السياسات والإلتزامات المتبادلة ولا سيما ما جاء في الهدف المتعلق ببناء شراكة عالمية من أجل التنمية.
7. كون الأمم المتحدة تتابع بدقة التقدم عن طريق تحقيق هذه الأهداف من خلال تقارير رصد سنوية وهو ما يعزز جديتها. (شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 2008).

3.2 أهداف الألفية في السياق الفلسطيني

إن تحقيق أهداف التنمية الألفية نحو عام 2015 يعتمد بشكل أساسي وكبير على التقدم والإستقرار الإقتصادي والسياسي لأي بلد، وإذا ما أخذنا بعين الإعتبار تطبيق أهداف التنمية في الأراضي الفلسطينية كونها تخضع تحت الإحتلال الإسرائيلي فمن الصعب العمل على تحقيق كافة الأهداف وبالتالي فإن الإقتصاد الفلسطيني لن يزدهر في ظل الإحتلال، وفيما يلي نشير إلى مدى تحقيق أهداف التنمية الألفية في الأراضي الفلسطينية:

الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع، يعتبر الفقر والبطالة والأمن الغذائي من التحديات الرئيسية التي تواجه الأراضي الفلسطينية، وتشكل السياسات والتدخلات التي تندرج في إطار مكافحة الفقر والحد من البطالة وتعزيز حالة الأمن الغذائي بين السكان محورا رئيسيا من محاور الإستراتيجيات الوطنية والقطاعية، حيث يبذل كافة شركاء التنمية جهودا كبيرة في هذا المجال والتي غالبا ما تواجه تحديات رئيسية يفاقمها إستمرار الإحتلال الإسرائيلي وممارساته الممنهجة لتعطيل عملية بناء الدولة الفلسطينية المستقلة. (فلسطين، وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، 2012).

على الرغم من كافة الجهود المبذولة والبرامج التي تتخذ في إطار مكافحة الفقر إلا أن معدلات الفقر في فلسطين ما زالت مرتفعة، ولم تحقق تحسنا مذكورا منذ العام 1996 حيث بلغت نسبة الفقر 23.6% في مجمل الأراضي الفلسطينية، بينما أظهر التقرير الأخير حول الفقر في فلسطين أن نسبة الفقر بين الأفراد خلال العام 2010 وفقا لأنماط الاستهلاك الشهري بلغت 25.7%، مع وجود تفاوت كبير بين الضفة والقطاع بنسبة 18.3 في الضفة و38% في قطاع غزة، ويعود السبب الرئيس إلى التفاوت الكبير بين الضفة والقطاع إلى الحصار المفروض على القطاع الذي يحرمه من بعض المواد اللازمة لتنفيذ المشاريع، ويمنع تواصله مع الضفة الغربية ويمنع تصدير المنتجات الزراعية للخارج، وبذلك كان للحصار تأثيرا كبيرا على معدلات الفقر في قطاع غزة بل وارتفاعها الى درجات غير مسبوقة. (فلسطين، وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، 2010).

وكانت معدلات الفقر تتذبذب بين سنة وأخرى حسب درجة القيود والمحددات التي يضعها الإحتلال الإسرائيلي على المجتمع الفلسطيني من حصار وإغلاق ومصادرة الأراضي، والحد من التبادل التجاري مع الخارج.

ولم يقتصر التفاوت في معدلات الفقر على الضفة والقطاع وإنما برزت تفاوتات في معدلات الفقر حسب التجمع السكاني، حيث أن نسبة الفقر في مخيمات اللاجئين كانت الأعلى وبلغت 32.4% وفقا لأنماط الإستهلاك الشهري، تليها التجمعات الحضرية بنسبة 25.8% ثم التجمعات الريفية بنسبة 21.9%.

كما برزت تفاوتات في معدلات الفقر بين الأسر التي ترأسها نساء (التي تشكل 9.3% من إجمالي الأسر في الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة) والأسر التي يرأسها ذكور، حيث بلغت بين الأسر التي ترأسها نساء 29.8%، وبلغت 25.5% بين الأسر التي يرأسها ذكور وفقا لأنماط الإستهلاك الشهري.

كذلك برزت تفاوتات بين الأسر التي يشارك أربابها في القوى العاملة وغير المشاركين، حيث بلغت نسبة الفقر وفقاً لأنماط الإستهلاك الشهري بين الأسر التي أربابها غير مشاركين في القوى العاملة 32%، في حين بلغت 24.6% بين الأسر التي أربابها مشاركين في القوى العاملة. أما بين العاملين والمتعطلين عن العمل، فكانت النسبة 50.4% بين المتعطلين و22% بين العاملين. إن هذه النسب تظهر أن التدخلات المطلوبة تستلزم التركيز على البطالة لمكافحة الفقر، لكنها في الوقت نفسه تظهر أن ليس كل العاملين يخرجون من الفقر، وبالتالي فهي تظهر أهمية توفر الحماية والعمالة الكاملة واللائقة لكافة العاملين في الأرض الفلسطينية المحتلة.

على صعيد آخر، تظهر البيانات المتوفرة أن هناك فجوة كبيرة في حصة الفقراء من الإستهلاك مقارنة بالأغنياء، حيث أظهرت البيانات أن حصة أفقر 10% من السكان من الإستهلاك تقتصر على 4.5% من إجمالي إستهلاك الأسر الفلسطينية الشهري، في حين أن حصة أغنى 10% وصلت إلى 22.5%. تشير هذه الفجوة إلى حاجتنا لسياسات ترتبط بتحسين التضامن الإجتماعي، وإعادة توزيع الثروة في المجتمع من خلال برامج الحماية والتأمينات الإجتماعية، وتوفير فرص العمل اللائق، وسياسات ضريبية منصفة وغيرها. ويمكننا الإستدلال على ذلك من خلال تأثير المساعدات النقدية والغذائية في تقليل فجوة وشدة الفقر، حيث أن فجوة الفقر قبل تلقي المساعدة تصل إلى 10.6% في حين تبلغ 6.4% إذا ما أخذنا المساعدات بعين الإعتبار، أما شدة الفقر فإنها تصل إلى 15.6% قبل تلقي المساعدات، تنقص إلى 2.4% إذا ما أخذنا المساعدات بعين الإعتبار. (فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012).

الهدف الثالث: تمكين المرأة الفلسطينية من التحرر وتعزيز المساواة بين الجنسين وضمان العدالة الإجتماعية :

تعتبر مشاركة المرأة في الحياة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية عاملا أساسيا في العملية التنموية لأي مجتمع والنهوض به. وقد تحقق تقدم مهم على مشاركة المرأة في الحياة العامة في فلسطين، إلا أننا لا زلنا نطمح إلى توسيع هذه المشاركة، حيث أكدت "خطة التنمية الوطنية 2011-2013" على أنه ما يزال علينا إنجاز الكثير قبل أن نتمكن من الإدعاء بأننا نشكل مجتمعا تتمتع فيه النساء بحقوق متساوية مع الرجال.

وحسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2011 فقد إستطاعت المرأة الفلسطينية تحقيق معدلات عالية على صعيد الإلتحاق بالتعليم في مختلف مراحلها، وتفوق كثيرا معدلات إلتحاق الذكور في بعض مراحل التعليم، حيث تظهر البيانات المتوفرة أن نسبة الإناث إلى الذكور في مرحلة التعليم الأساسي 98 أنثى لكل 100 ذكر، وبلغت في مرحلة التعليم الثانوي 118 أنثى لكل 100 ذكر، وبلغت في مرحلة التعليم الجامعي 128 أنثى لكل 100 ذكر. لكن تبقى المشكلة في إلتحاق الإناث بالتعليم في وجود فجوة مقارنة مع الذكور في الإلتحاق بالتخصصات العلمية في الجامعات، وفي التعليم المهني والتقني في المرحلة الثانوية التي أقتصرت نسبة النساء إلى الذكور فيها على 56 أنثى مقابل كل 100 ذكر ، وتعود هذه الفجوة إلى النظرة التقليدية المرتبطة بالمرأة، وبالتالي لمجالات عملها، وهو ما يستلزم منا سياسات وتدخلات خاصة للحد من هذه الفجوة في المدى المنظور والتخلص منها تدريجيا.

أما على صعيد سوق العمل، فلا زالت الفجوة بين الإناث والذكور كبيرة، حيث أن معدل مشاركة الإناث 15 سنة فأكثر في القوى العاملة لم تتجاوز 15% عام 2010، في حين أنها بلغت 67% بين الذكور من نفس الفئة العمرية. وعلى صعيد البطالة، فقد بلغت بين الإناث 27% في حين كانت بين الذكور 23%. تشير هذه الأرقام إلى وجود فجوة كبيرة بين الإناث والذكور إرتباطا بسوق العمل، وهو ما يعني الحاجة إلى سياسات وتدخلات لتعزيز مشاركة النساء في القوى العاملة، وتوفير الحماية لهن.

أما على صعيد مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزته المرأة على هذا الصعيد في فلسطين، إلا أن مشاركتها لا تزال متدنية، حيث أن نسبة النساء اللواتي يشغلن مناصب في المجلس التشريعي الفلسطيني تقتصر على 12.9% لدورة 2006-2013، وتقتصر حصتهن في المجالس المحلية على 18%، وتقتصر حصة النساء اللواتي يشغلن مناصب عليا في القطاع العام (مدير "ج" فأعلى) على 19.7% (فلسطين، وزارة التخطيط و التنمية الإدارية، 2012).

وعلى صعيد العنف الموجه ضد النساء، تظهر البيانات المتوفرة أن النساء في فلسطين لا زلن يتعرضن لمختلف أنواع العنف، وقد بلغت نسبة النساء اللواتي يتعرضن لأي شكل من أشكال العنف من أزواجهن 37%، كما تعرضت 30% من النساء غير المتزوجات في الفئة العمرية 18-64 سنة لعنف جسدي من أحد أفراد الأسرة، وتعرضت 26% من النساء غير المتزوجات لعنف نفسي من أحد أفراد الأسرة، كما تتعرض النساء لعنف من الإحتلال الإسرائيلي والمستوطنين بنسب تتراوح حول 2% حسب نوع العنف. (فلسطين، وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، 2012).

لقد حددت أجندة السياسات الوطنية عاملين رئيسيين من العوامل التي تسهم في تحقيق الإستقلال الإقتصادي لفلسطين، وفي إطار تكاملية الإستقلال الإقتصادي مع الإستقلال السياسي. يتلخص العامل الأول في ضرورة قيام الحكومة الفلسطينية بإدارة الموارد المالية بنجاعة وبما يكفل تقليص الإعتماد على المساعدات الخارجية، وصولا إلى الإعتماد على الذات. ويتلخص العامل الثاني في ضرورة تعزيز البناء المؤسسي الذي يشجع القطاع الخاص على الإستثمار، وبما يضمن له النمو والتوسع. وقد إستطاعت فلسطين إحراز تقدم ملحوظ على الصعيدين، لكن في المدى المنظور، وفي ظل إستمرار الإحتلال وتبعاته، بما في ذلك الأزمة الإقتصادية التي تعانيها السلطة الوطنية الفلسطينية، وارتفاع معدلات البطالة والفقر، وضعف النشاط الإقتصادي، والحد من حرية حركة الأفراد والسلع وحركة التجارة الخارجية التي يفرضها الإحتلال الإسرائيلي، فإن إستمرار تمويل مشاريع التنمية في فلسطين من قبل المجتمع

الدولي أمر لا غنى عنه، وهو ما يلتقي مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي تبنته إثر قمة المراجعة العشرية في نيويورك، والذي نص على إعطاء أولوية لمعالجة احتياجات البلدان التي تمر في ظروف صعبة، وذكر بشكل محدد الدول والشعوب التي تعيش تحت الإحتلال، وهو ما ينطبق على فلسطين، ويفترض أن يجعل منها من الدول التي يجب أن تعطى أولوية في الأجندة التنموية العالمية لجهة نوع وحجم المساعدات التنموية التي تحصل عليها. (فلسطين، وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، 2012).

ان أهمية المشاركة السياسية للمرأة في المستويات المختلفة لعملية صنع القرار، تكمن بإتاحتها المجال أمام النساء بأن تشارك بشكل فعال في وضع الخطط والبرامج و السياسات والمشاركة في تنفيذها والإشراف عليها وتوجيهها وتقييمها ، مما يعود بالفائدة ليس على النساء فقط وإنما على المجتمع بشكل عام .إن شكل المشاركة وقيمتها وأثرها ترتبط إرتباطاً وثيقاً بشكل وطبيعة الآليات الديمقراطية السائدة في المجتمع ، مما يؤدي إلى عدم تمركز القوة بيد فئة دون الأخرى، بل سيتيح ذلك توزيع مصادر القوة داخل المجتمع . أخيراً يمكن القول أن المشاركة السياسية ليست بهذه البساطة والسهولة ، ففي ظل الثقافة السائدة التي قسمت العمل على أساس الجنس، تبدو المشاركة السياسية صعبة ومعقدة، إن وضع مشاركة المرأة في الحياة السياسية في فلسطين، لا يزال في بداياته على الرغم من حجم التضحيات التي قدمتها المرأة الفلسطينية على مدار التاريخ الفلسطيني ، إن ذلك يؤكد من خلال المعطيات والأرقام الرسمية لمدى مشاركة المرأة.

4.2 المساعدات الدولية وأهداف الألفية

تعتمد فلسطين بشكل كبير على المساعدات الدولية، فقد شكلت هذه المساعدات حوالي 31% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010. وتظهر البيانات المتوفرة لدى وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، أن حجم المساعدات قد ارتفع باضطراد ما بين العامين 2000 و 2009، في حين أنه تراجع بعد ذلك، ويتوقع أن يستمر هذا التراجع في السنوات القادمة، وهو ما يتطلب

العمل على تعزيز إدارة المساعدات الدولية، وضمان ارتباط هذه المساعدات بالأولويات الوطنية التي حددتها أجندة السياسات والخطط الوطنية والإستراتيجيات القطاعية. (فلسطين، وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، 2012).

لقد وصل حجم المساعدات المقدمة لفلسطين في عام 2010 إلى حوالي 2,500 مليار دولار، منها حوالي 1,150 مليار دولار مخصصة لدعم الموازنة الجارية، وحوالي 590 مليون دولار مخصصة لتغطية الإحتياجات والمساعدات الإنسانية، وإقتصر حجم المساعدات المخصصة للإستثمار في التنمية على حوالي 750 مليون دولار. تظهر هذه الأرقام أن الإعتماد الكبير لفلسطين على المساعدات الخارجية، لا يعني أن هذه المساعدات مخصصة للتنمية، بل إن دعم الموازنة والمساعدات الإنسانية هي التي تحصل على الحصة الأكبر من هذه المساعدات، وهو أمر متوقع في ظل إستمرار الإحتلال وإرتفاع الحاجات الإنسانية الناتجة عن ارتفاع معدلات الفقر والبطالة. (فلسطين، وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، 2012).

وعلى صعيد إرتباط التمويل الخارجي بالأولويات الوطنية الفلسطينية، أظهرت قاعدة البيانات الخاصة بالمشاريع الممولة من الدول المانحة المتوفرة لدى وزارة التخطيط والتنمية الإدارية أن أكثر من نصف المبالغ المخصصة للإستثمار في التنمية في عام 2011 خصصت لقطاعين فرعيين ضمن قطاع الحكم وهما قطاعا الأمن والعدالة، وهو ما يعني أن حصة قطاع الحكم من التمويل الخارجي تتجاوز كثيرا ما حددته الأولويات الوطنية المبينة في الجدول أدناه، وهو ما ينعكس على نقص كبير في حصص القطاعات الرئيسية الأخرى كما في الجدول التالي:

جدول 1.2: توزيع المساعدات الدولية على القطاعات الفلسطينية المختلفة

القطاع الوطني	2011	2012	2013
قطاع الحكم	28%	24%	19%
قطاع التنمية الاجتماعية	28%	32%	35%
قطاع التنمية الاقتصادية	15%	15%	18%
قطاع البنية التحتية العامة	28%	28%	28%
المجموع	100%	100%	100%

(فلسطين، وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، 2012).

إن توزيع المساعدات الدولية بما لا يتلاءم مع الأولويات الوطنية يتطلب تعزيز عملية التنسيق والمتابعة على المستوى الداخلي الفلسطيني من جهة، وتعزيز التنسيق والتشاور مع الجهات المانحة من جهة أخرى، وذلك ليس فقط من أجل توفير المزيد من المساعدات المخصصة للتنمية، وإنما لضمان ارتباط هذه المساعدات بالأولويات الوطنية. (فلسطين، وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، 2012).

وبناء على ذلك فقد تصنفت فلسطين ضمن مجموعة البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى من ناحية مؤشر التنمية البشرية، نظراً لوجود الإحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية والظروف الصعبة التي يمر بها الشعب الفلسطيني والمتمثلة بالسيطرة والتحكم بالمفاتيح الرئيسية للتقدم والتطور الاجتماعي والاقتصادي للشعب الفلسطيني، وحرمانه من تقرير مصيره ومنعه من السيطرة على ثرواته وموارده، أدى كل ذلك إلى خلق العديد من التشوهات الهيكلية الأساسية للاقتصاد الوطني الفلسطيني، وتقليل فرص التقدم في مجالات التنمية المختلفة والتي على رأسها التنمية الاقتصادية والاجتماعية منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994 حتى يومنا الحاضر. (مركز الديمقراطية وحقوق العاملين، 2007).

بين التقرير الأول لعام 2002 والذي أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لقياس تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ومعرفة تقدم سير العمل في الأراضي الفلسطينية، بأن هناك إمكانية لتحقيق الأهداف وبشكل معقول بإستثناء الهدف الأول. (مركز الديمقراطية وحقوق العاملين، 2007).

أعدت اللجنة التوجيهية الوطنية الفلسطينية لأهداف التنمية الألفية التقرير الثاني والذي تبين فيه بأن هناك تراجع لمخرجات التنمية البشرية من العام 2000، على الرغم من أن مؤشرات التنمية الفلسطينية تعتبر أفضل حالا، إذا ما قورنت مع دول المناطق العربية الأخرى، ولكن تبقى البطالة والفقر التحدي الأكبر الذي يواجه الشعب الفلسطيني. (مركز الديمقراطية وحقوق العاملين، 2007).

إن وجود الإحتلال الإسرائيلي وإستمراره أثر بشكل سلبي على كافة مؤشرات التنمية في المدى المتوسط والبعيد، حيث أن هناك تراجع في أغلب المؤشرات الخاصة بالأهداف الأخرى، مع وجود تراجع حاد في مؤشر الهدف الأول، ولعل ذلك يعود سببه إلى فرض الإحتلال الإسرائيلي لسياسات الإغلاق والقيود على الحركة والنقل نتيجة للإنتفاضة وما تلاها من أزمة إنسانية منذ اندلاعها عام 2000، وهذا يؤكد بأن محاولة وضع أي حلول واقعية ومنطقية للظروف التي يعيش بها الشعب الفلسطيني لا بد وأن تنطلق من معالجة كافة التشوهات البنوية الإقتصادية التي تعتبر أساس العملية التنموية الناجحة في الأراضي الفلسطينية وأحد أهم أهدافها الرئيسية.

وحسب التقرير الثاني لسير التقدم في أهداف الألفية في الأراضي الفلسطينية فإن هناك عدة عوامل جعلت من الصعب تحقيق معظم الأهداف التي تتمثل في وجود الإحتلال وحرمان الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير المصير، سياساته التدميرية للممتلكات والموارد الفلسطينية وسيطرته على المعابر الفلسطينية، ومن المعوقات الأخرى اعتماد الخطة متوسطة المدى بشكل كامل على تمويل الدول المانحة والحصار المفروض على السلطة الوطنية الفلسطينية ولكي نستطيع تحقيق الأهداف الألفية، فلا بد من تحقيق الأهداف السياسية

والوطنية وإزالة كل المعوقات الناجمة عن الإحتلال، أما بقية المؤشرات التي تم قياسها ساعدت في مقارنتها مع الدول المجاورة وبقية العالم.

وإذا ما حللنا تحقيق الهدف الأول من أهداف الألفية في الأراضي الفلسطينية، فإنه لا بد من القول إن الفقر في الأراضي الفلسطينية يزداد نظراً لما تعانيها الأراضي الفلسطينية من تدمير مبرمج للبنى التحتية والإقتصادية وإبقاء الإقتصاد الفلسطيني في تبعية مباشرة ومستمرة للإقتصاد الإسرائيلي، والإجراءات الإسرائيلية المتمثلة بالإغلاق الدائم والمستمر للأراضي الفلسطينية والسياسات القائمة على عزل المحافظات الفلسطينية عن بعضها البعض وعزل الضفة الغربية بالكامل عن قطاع غزة، كل هذا أثر وبشكل مباشر في ارتفاع نسب الفقر في الأراضي الفلسطينية، خصوصاً في قطاع غزة، لتصل إلى حوالي ثلثي الشعب الفلسطيني بعد أن وصل معدل فقر الإنفاق حوالي % 27 لعام 2006 ومعدل فقر الدخل حوالي % 67 لنفس العام، وللتقليل من هذه الفجوة تلجأ الأسر الفقيرة في فلسطين الإستدانة أو بيع الأصول والممتلكات أو القروض الشخصية، بالإضافة إلى المساعدات الطارئة الإغاثية والتي لها دور مهم في التقليل من هذه الفجوة. (مركز الديمقراطية وحقوق العاملين، 2007).

وقد بذلت السلطة الفلسطينية الكثير من الجهود لمكافحة الفقر وتبنت العديد من البرامج والمشاريع والخطط وكان من أهم الخطوات والتي تعكس إهتمام قمة الهرم السياسي في معالجة الفقر اللجنة الوطنية لمكافحة الفقر حيث:

بتاريخ 31.1.2005 قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة يوم تشكيل الهيئة الوطنية لمكافحة الفقر في فلسطين برئاسة وزير التخطيط، وعضوية وزارات المالية والحكم المحلي وشؤون المرأة والإقتصاد الوطني والصحة والزراعة والتربية والتعليم العالي والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والمجلس الفلسطيني للتنمية وإعادة الإعمار وشبكة المنظمات غير الحكومية والإتحاد العام للجمعيات الخيرية والإتحاد العام لنقابات عمال فلسطين والمجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص. (مركز الديمقراطية وحقوق العاملين، 2007).

يتضمن هذا القرار العديد من الإيجابيات منها على سبيل المثال الدرجة التمثيلية للفريق وإقراره رسمياً بقرار من مجلس الوزراء، وكذلك سعة تمثيله للأطراف كافة ذات العلاقة بقضايا الفقر في فلسطين، وكونه يعكس التزاماً حكومياً على مستوى السياسات، ولكن يبقى السؤال حول مدى فاعلية هذا الجسم التنسيقى ودوره في بلورة السياسات المختلفة ومدى إمكانية تحول قراراته وتوصياته إلى سياسات نافذة في أجهزة السلطة الوطنية الفلسطينية المختلفة. ولكن الأمور لم تجر كما خطط لها فتبعثرت مهام اللجنة الوطنية لمكافحة الفقر بين الوزارات وأصبحت غير موجوده فعلا.

وفي هذا السياق باشرت السلطة الوطنية الفلسطينية بتنفيذ مجموعة من البرامج الإغاثية ذات البعد الإجتماعي التنموي على المستوى الإستراتيجي طويل المدى، وتشكل برامج حماية أفقر الفقراء ركناً أساسياً في مجموعة البرامج المذكورة، حيث تقوم على تقديم مساعدات نقدية للأسر الأشد فقراً في الأراضي الفلسطينية مقابل إلزام هذه الأسر بإتباع مجموعة من القضايا الصحية والتعليمية والتوعوية. (مركز الديمقراطية وحقوق العاملين، 2007).

وللحد من مشكلة الفقر والبطالة فإن السلطة مطالبة بتفعيل وتطوير العمل على البرامج والمشاريع التالية:

1. برامج شبكة الأمان الإجتماعي .
2. الإستمرار بالعمل على تطوير برامج الدعم الإغاثي الطارئ على المدى المتوسط على أن يكون له أبعاد تنموية طويلة الأمد.
3. تفعيل صندوق التشغيل والرعاية الإجتماعية .
4. تطوير الإقراض الصغير لدعم المشاريع الإنتاجية الصغيرة وتشجيع مؤسسات الإقراض المحلي وذلك لتحقيق الغرض.

إلأن الحصار والمقاطعة الإقتصادية للسلطة الفلسطينية عشية الإنتخابات التشريعية التي جرت في الربع الأول من العام 2006 أثرت بشكل سلبي على الإقتصاد الوطني حتى يومنا هذا وأربكت جميع البرامج الإغاثية والتنمية ما ينذر بإرتفاع حدة الفقر ويمكن أن تزيد عن 67%. (مركز الديمقراطية وحقوق العاملين، 2007).

5.2 محاولات السلطة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

تعيش الأراضي الفلسطينية تحت الإحتلال وظروف نزاع مستمر ومتواصل، ومستقبل يكتنفه عدم الوضوح والغموض، حيث أن قيام الدولة الفلسطينية الكاملة لا تزال هدفا غير منجز، وهذا الغموض يفرض عدة تحديات أمام إمكانية بناء مسيرة التقدم المتوقعة حتى العام 2015.

وفيما لا تزال التطلعات السياسية للشعب الفلسطيني غير منجزة ، ثمة دور حيوي لكل من الفلسطينيين والمجتمع الدولي، في الفترة الإنتقالية، في تحسين محصلات التنمية البشرية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وينعكس هذا الإلتزام في ما يبذل من جهود منذ العام 1993 من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية والمنظمات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني ، إلى جانب الجهات المانحة والحكومات الأجنبية ، على الرغم من العقبات الكبيرة الناتجة عن إستمرار الإحتلال العسكري الإسرائيلي وعدم تحقيق تقدم في العملية السلمية وتركيز المساعدات الطارئة والتنمية المحلية والدولية في الغالب ، على تقديم الخدمات الإجتماعية الأساسية ودعم السلطة الوطنية الفلسطينية في تنفيذ مسؤولياتها. وفي ضوء ذلك ، بذلت جهود لتنظيم العملية بشكل منهجي من خلال إستراتيجيات تنموية وتخطيط تنموي منذ العام 1998، في شكل خطة التنمية الفلسطينية ، وخطة الإستقرار الإجتماعي-الإقتصادي، وأخيراً خطة التنمية متوسطة المدى .(مركز الديمقراطية وحقوق العاملين ، 2007).

تعود تجربة التخطيط ووضع الخطط التنموية إلى ما قبل تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية ، حيث وضعت منظمة التحرير الفلسطينية خطة التنمية الفلسطينية في العام 1993، إلا أنها

كانت مبنية على سيناريو إنهاء الإحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، هذا وقد تم تحديث تلك الخطة بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية.

مع قيام السلطة الوطنية الفلسطينية العام 1994 وإنشاء وزارة التخطيط الفلسطينية، كان هناك عدة محاولات لوضع الخطط على الصعيد الوطني، إلى أن تم تكليف وزارة التخطيط من قبل مجلس الوزراء الفلسطيني لوضع خطة وطنية شاملة تؤدي إلى تحقيق التنمية المنشودة في الأراضي الفلسطينية. (مركز الديمقراطية وحقوق العاملين، 2007).

وقد قامت وزارة التخطيط بالتنسيق بين كافة المعنيين بالخطة مدركة أهمية الشراكة بين أطراف التنمية الثلاثة وهي: القطاع العام ممثلاً بالوزارات والمؤسسات الحكومية، والقطاع الأهلي ممثلاً بمنظمات المجتمع المدني والجامعات، والقطاع الخاص ممثلاً بالغرف التجارية والصناعية ومنتدى رجال الأعمال والصناعيين. حيث عقدت سلسلة من الاجتماعات التشاورية على الصعيد القطاعي، وتم تكليف العديد من الخبراء وذوي الإختصاص وتقديم أوراق عمل لتكون قاعدة للنقاش. (مركز الديمقراطية وحقوق العاملين، 2007).

ونظمت وزارة التخطيط بالتعاون مع الخبراء ومسؤولي القطاعات المختلفة إحدى وعشرين ورشة عمل متخصصة، حيث حددت الرؤية الوطنية على المستويات الطويلة، والمتوسطة وقصيرة المدى، وتم الإتفاق على الأهداف الإستراتيجية والمرحلية، وجرى عقد مؤتمرين وطنيين لإقرار هيكلية وإطار وأهدافا لخطة المتوسطة المدى 2004-2006 وتمت الإستفادة من عملية التحضير لمنتدى العربي الدولي برعاية الاسكوا لعام 2004 حول إعادة التأهيل والتنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة. (مركز الديمقراطية وحقوق العاملين، 2007).

وقد تم تبني الخطة متوسطة المدى 2004-2006 والتي تتمتع بمرونة عالية بسبب الظروف والمتغيرات السياسية المحيطة، واستحدثت آلية لمراجعة الخطة بشكل سنوي وعند مراجعتها في نهاية العام 2004 أخذت بعين الإعتبار الأهداف الإنمائية للألفية.

وقد أوصت اللجنة التوجيهية الوطنية الفلسطينية لأهداف الألفية في إجتماعها الثاني لمجلس الوزراء بتبني أهداف ومؤشرات التنمية الألفية وبتاريخ 2005/9/20 تبني مجلس الوزراء الفلسطيني الأهداف الألفية للتنمية. (مركز الديمقراطية وحقوق العاملين، ، 2007).

في نهاية العام 2005 أعيد تقييم الخطة آخذة بعين الإعتبار التغيرات السياسية ، وأهمها الإنسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة ، وعودة أراضي القطاع للسيطرة الفلسطينية وقرار مجلس الوزراء تبني الأهداف الألفية للتنمية، وبعد ذلك صدرت الخطة 2006- 2008 وكانت أكثر إنسجاما مع أهداف الألفية الشاملة لمعظم أهداف الألفية ومؤشراتها حسبما أنفق عليها دوليا ، إلا أن الخطة حددت مجموعة من الأولويات ذات العلاقة بالظروف الخاصة التي تمر بها الأراضي الفلسطينية الناجمة عن الإحتلال وسياساته التدميرية .إلا أن الظروف السياسية السائدة وفرض الحصار الإقتصادي والمالي والسياسي على الشعب الفلسطيني منذ مطلع هذا العام حالت دون تنفيذ الخطة حتى الآن ، وبات التركيز في عمل السلطة الوطنية الفلسطينية على دعم المشاريع ذات الطابع الإغاثي الطارئ.

ويمكن تلخيص أهم المعوقات التي حالت دون تنفيذ الخطة علاوة على ممارسات الإحتلال التدميرية في الآتي:

- إعتقاد الخطة متوسطة المدى بشكل كامل على تمويل الدول المانحة.
- الإضراب العام لموظفي السلطة الوطنية الفلسطينية.
- الحصار الإقتصادي والسياسي المفروض على السلطة الوطنية الفلسطينية.
- الخلاف السياسي بين الفصائل الفلسطينية على السلطة ، وعدم التوصل إلى إتفاق يؤدي إلى الإستقرار السياسي.
- تدني عوائد السلطة الوطنية الفلسطينية من الضرائب المحلية ، والضرائب التي تجبها السلطات الإسرائيلية لصالح السلطة الوطنية الفلسطينية .وإحتجازها لدى إسرائيل.

وهناك العديد من الأسباب الأخرى التي حالت دون تحقيق الخطة، تم إستعراض ما تم تحقيقه من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية لأهداف الإنمائية ومدى إنسجامها مع الخطط الوطنية التي أصدرتها السلطة الوطنية قبل العام 2008، وما تعرضت له من مشاكل وتحديات ومعوقات والتي حالت دون تنفيذ بعض أهداف الألفية التي على رأسها الهدف الأول والمتمثل في القضاء على الفقر المدقع والجوع.

6.2 مفهوم الفقر

لا يزال القضاء على الفقر المدقع يشكل أحد التحديات الرئيسية التي نواجهها في هذا العصر، كما أنه يشكل أحد الهموم الكبرى التي تشغل المجتمع الدولي، والقضاء على هذا البلاء سيحتاج إلى تضافر جهود جميع الحكومات، ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، في إطار شراكة عالمية أقوى وأكثر فعالية من أجل تحقيق التنمية، وتحدد الأهداف الإنمائية للألفية لغايات محددة زمنياً، يمكن من خلالها قياس التقدم المحرز في الحد من فقر الدخل والجوع والمرض والإفتقار إلى المأوى اللائق والإقصاء - إضافة إلى تعزيز المساواة بين الجنسين، والصحة والتعليم والإستدامة البيئية. كما أنها تجسد حقوق الإنسان الأساسية - أي حقوق كل شخص على وجه الأرض في الصحة والتعليم والمأوى والأمن. إن الأهداف الإنمائية للألفية طموحةٌ ولكنها قابلةٌ للتحقيق، وهي تحدد بالتضافر مع خطة الأمم المتحدة الشاملة للتنمية، المسار الذي يجب أن تسير فيه جهود العالم لتخفيف حدة الفقر المدقع بحلول عام 2015. (تميمي، 2013).

يعتبر الفقر من أكثر الظواهر الاجتماعية والاقتصادية التي أصبحت تشغل تفكير العديد من رجال السياسة والإقتصاديين، وبعض المؤسسات المحلية والأجنبية والدولية كالأمم المتحدة والبنك الدولي، بحيث أصبحت من أهم المواضيع التي تطرح على جدول أعمال مؤتمرات الأمم المتحدة، وذلك بغرض لفت أنظار العالم وبالأخص دول العالم الثالث إلى خطورة هذه الظاهرة والحد من آثارها ومحاولة القضاء عليها. (حسن، 2005).

إلا أنه بالرغم من الإهتمام العالمي بهذه الظاهرة إلا أن الفقر ما زال ينتشر في معظم دول العالم بشكل واسع، وما زال هناك خلافات تتمحور حول مفهوم الفقر وأسباب قياسه، ووسائل القضاء عليه والصعوبات التي تعترض قياسه، وكذلك علاقة الفقر بالنمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية.

يختلف تعريف الفقر ما بين كل من علماء الإجتماع والإقتصاد فمسألة تعريفه ما زلت عالقة، نظرا لإرتباطه بعدة جوانب يعكس الفقر من خلالها على سبيل المثال تدني المستوى الصحي والتعليمي، المرض، الإعاقة الجسدية والعقلية، الجهل، ضيق السكن، كما أن الفقر يعتبر مسألة نسبية تختلف بإختلاف الثقافات والزمان والمكان، فالفقر الشديد الذي يؤدي الى الموت ليس كالفقر الناتج عن سوء توزيع الدخل، لذلك تختلف مفاهيم وأنواع الفقر فأغلب الدراسات المتعلقة بالفقر أتمدت على مفهوم الحاجات الأساسية في دراستها لموضوع الفقر. (حسن، 2005).

ذكرت العديد من الأدبيات الإقتصادية أن الفقر عبارة عن العلاقة بين الحد الأدنى من الحاجات الضرورية للأفراد ومدى قدرتهم على إشباع هذه الحاجات، ولكن دون تحديد ما هي هذه الحاجات ولا مسألة الصعوبات التي تكتنف عملية تحديد الحد الأدنى من الإحتياجات الأساسية، كما عرف الفقر على أنه " عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة"، هذا عن المفهوم المطلق للفقر، أما المفهوم النسبي فهو يشير إلى إنتماء الفرد إلى المجموعة التي تحصل على أقل دخل في المجتمع كأن يصنف الفرد من أفقر 10% أو 20% في المجتمع. (حسن، 2005).

إن أول الأمور التي تعترضنا عند الحديث عن الأدبيات المتعلقة بالفقر هو غياب تعريف محدد ودقيق لمفهوم الفقر ، فإلقاء نظرة على الأدبيات الواسعة التي نشرت أو تنشر حول هذه الظاهرة الإجتماعية الإقتصادية يفيد أن لا علماء الإجتماع ولا الإقتصاديون أنجزوا تعريف محدد ودقيق لهذه الظاهرة، وقد يرجع ذلك إلى أن الفقر هو مفهوم نسبي يشترك هذه الصفة من إختلاف وتباين الأطر الاجتماعية والزمنية ، وأدوات القياس والخلفية السياسية لهذه الظاهرة .

و قد حاول البنك الدولي وضع تعريف شامل لهذه الظاهرة مفاده أن "الفقر هو عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة" إلا أنه ، أي هذا التعريف يعتمد بدرجة كبيرة على مفهوم الحد الأدنى ومفهوم مستوى المعيشة ، كما يعتمد بدرجة كبيرة على المجتمع الذي تتم فيه حالة التوصيف. " فالفقر الذي يؤدي إلى الموت يختلف بطبيعة الحال عن الفقر الذي يشير ويعبر فقط عن تباين في توزيع الدخل أكثر مما يشير عن الحرمان المطلق، وهنا تتضح مرة أخرى نسبية هذا المفهوم وشدة تشابكه.

و يعرف الدكتور "عبد الرزاق الفارس" الفقر قائلا: "هناك مكونان مهمان لابد من أن يبرز في أي تعريف لمفهوم الفقر، وهذان المكونان هما مستوى المعيشة ، والحق في الحصول على حد أدنى من الموارد، ومستوى المعيشة يمكن التعبير عنه بالإستهلاك لسلع محددة ، مثل الغذاء والملابس أو السكن، التي تمثل الحاجات الأساسية للإنسان التي تسمح بتصنيف أي فرد لا يحققها ضمن دائرة الفقر. أما الحق في الحصول على الحد الأدنى من الموارد ، فهو لا يركز على الإستهلاك بقدر تركيزه على الدخل، أي الحق في الحصول على هذه الحاجات أو القدرة على الحصول عليها" (الفارس، 2001).

"كما يقترح المجلس الأوروبي أحد التعريفات التي ترى أن الفقر يخص " الأشخاص الذين تكون مصادرهم المادية، الثقافية أو الإجتماعية ضيفة إلى حد الإقصاء من أنماط الحياة المقبولة في الدولة الواحدة التي يعيشون فيها." و يعلق "دانيال فارجي" عن هذا بقوله أنه على الرغم من هذا الاجتهاد، فإن هذا التعريف يبقى عملي خاصة عندما يتعلق الأمر بالتعارض مع تطبيقات الإحصائيين الأوروبيين"

و تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من هذا التباين الواضح في إيجاد تعريف واحد لمفهوم الفقر ، فإن معظم التعاريف تجمع - على الأقل - على مفهوم " الحرمان النسبي" لفئة معينة من فئات المجتمع. فالفقير إلى الشيء لا يكون فقيرا إليه إلا إذا كان في حاجة إليه ، وهنا تظهر أهمية البعد المادي في تحقيق الحاجات من مأكّل وملبس ومسكن .

1.6.2 الأساليب المتبعة في قياس الفقر

عملية قياس الفقر وبشكل دوري تعتبر عملية ضرورية من أجل معرفة شدة الفقر وحجمه وتحديد أسبابه، كذلك من أجل مراقبة تطورات الفقر ومعرفة خصائص الفقراء ومناطق تركيزهم ولتقييم السياسات الموجهة للتخفيف من حدة الفقر أو القضاء عليه.

ومن مفهوم الفقر يتبين تركيزه على الحد الأدنى من الحاجات الأساسية ومستوى المعيشة، وبالتالي الدخل اللازم لشراء هذه الحاجات، لذلك تتجه الدراسات التطبيقية لتحديد نسبة الدخل التي يتم إنفاقها على هذه الحاجات وبالتالي تحديد خط الفقر، وبالتالي أصبح التمييز بين منهجين لقياس الفقر الأول الذي يعنى بقضايا الرفاهية ومستوى المعيشة ويستخدم مؤشرات الدخل وقيمة الإنفاق على السلع الإستهلاكية، والثاني يعنى بالقضايا الإجتماعية ويستخدم مؤشرات التعليم والصحة والتغذية، فسوء التغذية وتردي الأحوال الصحية وإنخفاض مستوى التعليم والأمية كلها صفات ملازمة للفقراء. (حسن، 2005).

2.6.2 خط الفقر

يعتبر خط الفقر خطوة مهمة في طريقه لتحديد تكلفة الحاجات الأساسية لحياة الإنسان كالملبس والغذاء والمسكن والتعليم والصحة وأجور المواصلات، ويعرف خط الفقر على أنه عتبة الدخل التي تقسم المجتمع الى فقراء وغير فقراء، فالأفراد الذين يكون دخلهم تحت مستوى خط الفقر يصنفون على أنهم فقراء، والأفراد الذين يكون دخلهم أعلى من مستوى خط الفقر يصنفون على أنه غير فقراء، وتعددت خطوط الفقر التي تستخدم في عملية قياس وتحذ الفقر، وذلك حسب مفاهيم الفقر وتعريفه المختلفة، فهناك خط الفقر المطلق والذي يستند في تقديره إلى الإحتياجات الأساسية اللازمة للأسرة، وخط الفقر النسبي والذي يتم تقديره على أساس موقع الفرد أو الأسرة بالنسبة للمجتمع الذي يعيشون فيه، وكذلك هناك خط

الفقر المدقع أو الشديد والذي يتم تقديره على أساس تكلفة الحاجات الضرورية لضمان البقاء على قيد الحياة. (حسن، 2005).

تتم عملية تقدير خط الفقر بناء على الحاجة اليومية لجسم الإنسان من السرعات الحرارية أو الطاقة والتي تمكنه من ممارسة حياته وبشكل طبيعي، ومن ثم تحويل هذه الطاقة الى عدد من سلات الطعام التي تشمل الوجبات اليومية الرئيسية، مع الأخذ بعين الاعتبار تقلبات الأسعار والأنماط الإستهلاكية المختلفة من بلد لآخر، ومن فئة إجتماعية لأخرى ضمن البلد الواحد، وقد تضاف حاجات أخرى مثل الحاجة الى الملابس وأجور النقل، والسكن، وبالتالي فان القيمة النقدية لكل من هذه الحاجات تعتبر الخط الذي يقسم المجتمع الى فقراء وغير فقراء. (حسن، 2005).

3.6.2 صعوبات قياس خط الفقر

هناك بعض العقبات التي تعترض قياس الفقر سواء في تقدير الإحتياجات الأساسية من السلع الغذائية أو في تقدير حاجة الجسم من السرعات الحرارية، وهذه المشاكل لا بد من أخذها بعين الإعتبار عند عملية تقدير خط الفقر.

هنالك طرق وأساليب مختلفة لقياس الفقر حسب الغرض الذي تستهدفه عملية القياس وحسب توفر البيانات اللازمة لتطبيق أي من هذه الطرق والأساليب، وعوامل أخرى.

أدرك الخبراء في مجال قياسات الفقر بأن مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي هو مقياساً غير كافي للفقر، فالفقر له أعراض كثيرة ومتشابكة، ومن الصعب وصف حياة الفقراء بالإعتماد على مؤشر منفرد، كذلك هناك مؤشرات منفردة متعددة كمؤشر مستوى المعيشة لقياس الفقر والتفاوت في مستوى الرفاه والمعيشة بشرائح المجتمع المختلفة، وبناء على هذا المؤشر حدد الفقر بأنه المستوى الذي يجب أن يزيد فيه دخل الفرد عن نصف متوسط نصيب

الفرد السنوي من الدخل القومي ولكن كما ذكرنا هذا المعيار أحادي القياس، يعتمد على مؤشر واحد هو الدخل المالي دون إعطاء إعتبار لمجالات أخرى كالتفاوت والحرمان عند بعض شرائح المجتمع والأوضاع الإقتصادية والإجتماعية السائدة.

وفقا للمفهوم العام للفقر والتمثل بإنخفاض مستوى المعيشة، أعتمدت المحاولات الأولى لقياس الفقر على مؤشرات مباشرة وأهمها إجمالي دخل أو إنفاق الأسرة أو الفرد وحصّة الفرد أو الأسرة من الإنفاق ونسبة الإنفاق على المواد الغذائية وحصّة الفرد من السرعات الحرارية. إلا أن أساليب قياس الفقر شهدت مؤخرا تطورا كبيرا، فظهرت أساليب عديدة وأكثرها شيوعا في مجال التطبيق هي ما يلي:

أسلوب خط الفقر: يقوم هذا الأسلوب على تقسيم المجتمع إلى فئتين، فئة الفقراء وفئة غير الفقراء، وذلك عن طريق ما يدعى بخط أو عتبة الفقر. وعلى أساس خط الفقر يتم تقدير عدد من مؤشرات الفقر، أهمها نسبة الفقر وفجوة الفقر وشدة الفقر. وهذا الأسلوب هو الأسلوب الأوسع إستخداما لقياس وتحليل الفقر وطبق بالنسبة لمعظم الدول العربية. ويتطلب تطبيقه توفر بيانات ملائمة عن نفقات و/أو دخل الألسر. (الرفاعي، 2007).

أسلوب الحاجات الأساسية غير المشبعة: يستعيض هذا الأسلوب عن القدرة الدخلية للأسرة كما في أسلوب خط الفقر ويعتمد ملاحظة واقع إشباع الحاجات الأساسية للأسرة أو الفرد. ويمتاز هذا الأسلوب بأنه لايعتمد فقط على الحاجات الأساسية المعتمدة على دخل الأسرة، إضافة إلى أن البيانات المطلوبة لتطبيق هذا الأسلوب تكون أكثر إتاحة وتوفر ودقة. فأسلوب الحاجات الأساسية يمكن تطبيقه بإستخدام بيانات التعداد العام للسكان أو مسوحات الأسرة عموما، دون الحاجة إلى بيانات مسوحات نفقات ودخل الأسرة أو الى بيانات تفصيلية عن الإنفاق والدخل من مصادر أخرى. (الرفاعي، 2007).

فهناك مشكلة تحديد الإحتياجات الأساسية من السلع الغذائية الضرورية وترجمتها الى أرقام وخاصة أن هذه الحاجات ليس لها تقدير متفق عليه، فهي تخضع لعوامل متصلة بالأسرة من

حيث تركيبتها، كما وتتأثر كمية هذه الحاجات بمقدار الجهد الذي يبذله أفراد الأسرة وطبيعة العمل الذي يقومون به، وقد ترتفع أو تنخفض هذه التقديرات من عام لآخر، بحسب منهجية التقدير المتبعة وإختلاف الأسعار، وقد تكون هناك عدة بدائل مختلفة من السلع الغذائية يمكن من خلالها تلبية حاجات الجسم من البروتينات، كما أنه يمكن أن تكون هناك أهداف متعددة من وراء إستهلاك المواد الغذائية، وليس فقط إشباع حاجات الجسم من السرعات الحرارية أو البروتينات.

وهناك بعض الإنتقادات التي توجه لخط الفقر، وهي كونه يعتبر ظاهرة الفقر ظاهرة مجردة يمكن قياسها والتعبير عنها بشكل واضح من خلال خط الفقر فقط، مع أن الواقع يشير الى غير ذلك حيث يرتبط الفقر بجوانب كثيرة يصعب قياسها بمقياس واحد، ويخفي خط الفقر الفروق في دخل الأسر مهما كانت صغيرة أو كبيرة، فقد يقترب دخل أسرتين من خط الفقر ويكونوا فعلا فقراء ولكن كون أحدهما يقع تحت مستوى خط الفقر والآخر فوقه يصنفون على أنهم أسرة فقيرة وأخرى غير فقيرة، كذلك هناك مسألة إختلاف كمية الإنفاق على السلع غير الغذائية وصعوبة تحديد إعتبرات تفضيل الإنفاق على هذه السلع من شخص لآخر، وإختيار الأسرة أو الفرد كوحدة قياس لتحديد خط الفقر. (حسن، 2005).

4.6.2 الآثار الناجمة عن الفقر

الآثار الاقتصادية: عند فحص أي تعريف للفقر ، يتبين أنه ينطوي على عدم كفاية الدخل لتوفير الحاجات الضرورية التي توفر مستوى مقبول من المشاركة في مختلف نواحي الحياة، فالمستوى الصحي والتعليمي الجيد والتغذية ، والمسكن الملائم ، كلها أمور ضرورية تضمن للفرد مشاركة فعالة في المجتمع ، فسوء التغذية يؤدي إلى تدهور الأحوال الصحية ، والمرض ، وضعف القدرات الجسدية ، والعقلية ، ويؤدي إلى ضعف القدرة على العمل ، مما يحرم الفرد من الإلتحاق بسوق العمل ، ويؤدي إلى ضعف الإنتاج والإنتاجية ، وجعل الفرد غير قادر على الإستمرار في حياة طويلة منتجة.

وقد أجريت دراسات عديدة أثبتت وجود علاقة سببية تبادلية بين المستوى الصحي الجيد والنمو الإقتصادي ، وذلك من خلال التأثير على الإنتاجية ، حيث أن الصحة الجيدة تعطي الشخص القدرة على بذل مجهود أكبر في العمل خلال نفس وحدة الزمن ، وتسمح للفرد بالتمتع بحياة إنتاجية أطول، كما أثبتت دراسة أجريت على ثلاث مقاطعات في الفلبين خلال العام 1983-1994 أن سوء التغذية يؤدي إلى حدوث إعاقة في القدرات العقلية ، والبدنية للأطفال ، وارتفاع معدل الوفيات بينهم ، كما أثبتت دراسة أخرى ، أن الصحة الجيدة ، والتغذية السليمة ، تجعل أداء الأطفال في المدارس أفضل ، مما يؤدي إلى رفع مستوى إنتاجيتهم في المستقبل . (البكوش، 2010).

الآثار الاجتماعية والسياسية: يوجد عند الإنسان حاجات أخرى غير الحاجات الأساسية يطمح إلى إشباعها والوصول إليها ، مثل حاجات الإنتماء، والتقدير ، وتحقيق الذات ، ومادامت الحاجات الأساسية غير مشبعة عنده ، فإنه لا يستطيع الانتقال إلى الحاجات الأخرى.

إن الفقراء يناضلون من أجل إشباع الحاجات الأساسية، وقد لا يستطيعون إشباعها، مما يولد لديهم شعور باليأس والإحباط وعدم الإنتماء للأسرة والمجتمع (بروز ظاهرة الاغتراب) ، وهذا يؤدي بدوره إلى التفكك الأسري والاجتماعي ، ويجعل الفقراء يعيشون في حالة من عدم التفاعل الاجتماعي والإنغلاق على أنفسهم ، ويصبحون في عزلة إجتماعية دائمة ، وقد يؤدي اليأس والإحباط المتولد عند الفقراء إلى مشاكل أسرية وإجتماعية تؤدي إلى عدم الإستقرار السياسي والاجتماعي ،ومن ناحية أخرى فإن حالات سوء التغذية التي يصاب بها الفقراء تؤدي إلى إنتشار الأمراض ، والأوبئة ، وتلوث البيئة على المدى البعيد .

وعدا عن أن الفقر أصبح يشكل تحدياً أخلاقياً لجميع دول العالم في الوقت الحاضر فإنه يؤدي إلى المزيد من "مظاهر العنف السياسي" والاضطرابات السياسية وذلك بسبب التفاوت الكبير بين الأغنياء والفقراء في المجتمع، كما ويساعد الفقر على تعميق درجة الإستبداد والدكتاتورية للأنظمة الحاكمة في الكثير من دول العالم وخاصة الدول الفقيرة . (حسن، 2005).

5.6.2 أسباب الفقر

بما أن الفقر مسألة نسبية يختلف من بلد لآخر ومن منطقة لأخرى، وله مفاهيم وأنواع متعددة فمن الطبيعي أن تختلف الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الفقر ، فمعرفة أسباب أي مشكلة ينبغي الطريق لحلها ، ومعرفة أسباب الفقر ينتج عنه صياغة سياسات للقضاء عليه ، وقد تختلف أسباب الفقر من دولة لأخرى ، فالأسباب التي تؤدي إلى الفقر في الدول النامية تختلف عنها في الدول المتقدمة ، فهناك مجموعة من الأسباب سواء كانت مجتمعة أو جزء منها تؤدي إلى حدوث الفقر وهذه الأسباب هي:

- 1- انعدام الدخل، أو إنخفاضه تحت مستوى خط الفقر ، وقد يكون إنخفاض الدخل بسبب إنخفاض مستوى الأجور أو قبول الأفراد بأعمال غير مناسبة ذات أجور متدنية.
- 2- ضعف أداء المؤسسات الحكومية والإجتماعية، فيما يخدم مصلحة الفئات الفقيرة والمهمشة في المجتمع.
- 3- الصدمات الإقتصادية التي قد يتعرض لها أفراد المجتمع ، مثل سوء المواسم الزراعية والركود الإقتصادي وهذه عادة ما ينتج عنها الفقر المؤقت.
- 4- عدم إمتلاك الأفراد لمختلف أنواع الأصول المادية والبشرية ، والأصول المادية مثل الأرض والإدخار ، وسهولة الوصول إلى القروض المالية، أما الأصول البشرية مثل المستوى الصحي والتعليمي الجيد ، والمشاركة السياسية والإجتماعية والثقافية ، وتعزيز الديمقراطية السياسية والتنمية.
- 5- ضعف الإنتاجية وعدم ملائمة قدرات الأفراد لمتطلبات سوق العمل، مثل إنخفاض المهارة وضعف التدريب والتعليم (حسن، 2005).

7.2 الفقر في الأراضي الفلسطينية

تعد ظاهرة الفقر في جميع دول العالم مشكلة مستعصية على الحل، أما في دول العالم الثالث فالارتفاع الكبير في معدلات الفقر هو المشكلة بحد ذاته. حيث ينجم عن تلك الظاهرة العديد من المشكلات الاجتماعية والإقتصادية بالإضافة ما تسببه تلك المشكلة من التأثير السلبي على كل من الرعاية الصحية والتعليم.

ومسببات تلك المشكلة بشكل عام هو سوء توزيع الدخل بين الأفراد، وقضية إعادة توزيع دخل الأفراد إجتهدت به كافة الأنظمة الإقتصادية، فمنهم من ركز على الفرد بإعتباره هو الأساس في الإنتاج وبالتالي يعم الخير على الجميع، ومنهم من ركز على المجتمع وإعتبر الفرد جزء من كل ووظيفة التوزيع من مهام الدولة بشكل مركزي، ومنهم من خلط بين الإثنين، ومنهم من أدخل الوازع الديني الذاتي من أجل الكفاءة في التوزيع. وبغض النظر عن أي نظام نتكلم إلا أن ظاهرة الفقر كانت موجودة في كل منها.

حيث يعرف الفقر بعدم المقدرة على الحفاظ على المستوى الأدنى من المعيشة، ومنهم من يعرفه بغياب الحد الأدنى من الدخل أو الموارد لتلبية الحاجات الأساسية. إذن يتصف الفقر بالحرمان من الأمور الأساسية بشكل عام فالفقراء من هم ليس بمقدورهم الحصول على سلة السلع الأساسية والتي تتكون من الغذاء والملابس والسكن، إضافة إلى الحد الأدنى من الإحتياجات الأخرى كالرعاية الصحية والمواصلات والتعليم.

أما الفقر في المجتمع الفلسطيني فهو ناتج عن عوامل سياسية وإقتصادية وإجتماعية، بسبب ماتعرض له الشعب الفلسطيني من أحداث لمحاولة إقتلعه وتشريده من أرضه وما رافق ذلك من إحتلال وحرمان من حقوقه الأساسية. فبدءاً من عملية التهجير القسري في العام 1948 وما أدى إلى تشريد آلاف الفلسطينيين إلى شتى بقاع العالم ليصبحوا لاجئين يعيشون في مخيمات تفتقر إلى أبسط الحقوق فكان ذلك محورا رئيسيا في مسلسل الفقر في الأراضي الفلسطينية. (بكدار، 2007).

منذ العام 1967 وما فعلته قوات الإحتلال من إحتلال ما تبقى من الأراضي الفلسطينية وكما نتج عنها أيضا من تشريد ولجوء ، وإحكام سيطرة العدو الإسرائيلي على لقمة عيش الفلسطينيين ، فحاربوهم حتى في لقمة عيشهم. فصادروا الأراضي والممتلكات والتي كانت تشكل مصدر رزق لهم، وسيطروا على الموارد الطبيعية، وحولت الضفة الغربية وقطاع غزة إلى سوق للمنتجات الإسرائيلية، ومصدر للأيدي العاملة الرخيصة.

وكذلك إندلاع الإنتفاضة الأولى في العام 1987 وما رافقها من التضيق على الفلسطينيين وإتساع ظاهرة الفقر في المجتمع الفلسطيني، حيث فرضت نظام التصاريح على العمال الفلسطينيين منذ ذلك الوقت الأمر الذي أدى الى تقييد حركتهم وهذا أدى الى التحاق العديد من العمال الى صفوف العاطلين عن العمل وما صاحبه من ارتفاع وتيرة الفقر في المجتمع الفلسطيني.

وبعد ذلك حرب الخليج في العام 1991 وما صاحبها من فقدان عدد كبير من الفلسطينيين الى عملهم وبالتالي ارتفاع حدة الفقر.

حتى بعد أوصلو وإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية، توقع العديد من المحللين حدوث رخاء إقتصادي وإنتعاش، إلا أنه للأسف لم يحدث ذلك حيث إبتكرت إسرائيل العديد من الوسائل للسيطرة والتحكم في مقدرات الشعب الفلسطيني وطرق إذلالهم. (بكدار، 2007).

1.7.2 جذور الفقر في الأراضي الفلسطينية

ترجع جذور الفقر في الأراضي الفلسطينية في الفترة الأخيرة الى عدد من العوامل والتي رافقت الحصار الإسرائيلي الذي فرضته الآلة العسكرية الإسرائيلية أبان إنتفاضة الأقصى التي إندلعت في أواخر أيلول من العام 2000 ، أهمها عمليات القتل والدمار وتجريف الأراضي واقتلاع الأشجار ، وكذلك ما حدث من إغلاقات وتحويل المدن الفلسطينية إلى

كنتونات وسجون كبيرة بالإضافة إلى عزل القرى الفلسطينية عن بعضها البعض من قبل القوات الإسرائيلية. (بكدار، 2007).

فما حدث من توقف عجلة الإقتصاد الفلسطيني بشكل شبه كامل وأضحى الإقتصاد الفلسطيني مشلولاً مشوه المعالم حيث حرم العامل الفلسطيني من الوصول إلى عملهم داخل إسرائيل، بالإضافة إلى تعطل آلاف الفلسطينيين من العمل داخل الأراضي الفلسطينية بسبب ما ألحقه الإحتلال من أضرار على القطاعات الإقتصادية المختلفة، ناهيك عن التدمير الذي تقوم به السلطات الإسرائيلية في البيئة التحتية، ومصادرة الدونمات الزراعية للجدار العنصري الذي شرعت به إسرائيل مؤخراً. (بكدار، 2007).

كذلك ما حدث بعد الإنتخابات الفلسطينية وتشكيل حكومة حماس وما رافقها من موقف الدول المانحة من توقف في المنح والمساعدات وحجز السلطات الإسرائيلية عائدات السلطة من الضرائب والجمارك وإشتداد حدة المعاناة. كل تلك العوامل أدت إلى تفاقم ظاهرة الفقر وارتفاع وتيرتها، لكي تصل معدلات الفقر والبطالة إلى مستويات قياسية. (بكدار، 2007).

وقد أعلن الإحصاء الفلسطيني في عام 2011 عن نتائج معالم الفقر في الأراضي الفلسطينية للأعوام 2009-2010 حسب الجدول التالي:

جدول 2.2: نسب الفقر بين الأفراد وفقاً لأنماط إستهلاك الأسرة الشهري في الأراضي الفلسطينية

المنطقة		الفقر المدقع		الفقر		الفقر المدقع	
		2010	2009	2010	2009	2010	2009
المساهمة	النسبة	المساهمة	النسبة	المساهمة	النسبة	المساهمة	النسبة
38.8	8.8	42.2	9.1	44.6	18.3	47.3	19.4
61.2	23.0	57.8	21.9	55.4	38.0	52.7	38.3
100.0	14.1	100.0	13.7	100.0	25.7	100.0	26.2

(فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011)

وتبين أن المساعدات المقدمة للأسر خلال العام 2010 خفضت معدلات الفقر للأفراد بنسبة مقدارها 16.8% على مستوى الأراضي الفلسطينية (10.7% في الضفة الغربية و21.2% في قطاع غزة).

وفي عام 2009 ، خفضت المساعدات المقدمة للأسر الفلسطينية معدلات الفقر للأفراد بنسبة مقدارها 17.9% على مستوى الأراضي الفلسطينية (12.6% في الضفة الغربية و22.1% في قطاع غزة).

وظهر ذلك في الجدول التالي:

جدول 3.2: نسب الفقر بين الأفراد وفقاً لأنماط استهلاك الأسرة الشهري في الأراضي الفلسطينية قبل المساعدات

المنطقة		الفقر المدقع		الفقر		المنطقة		
		2010	2009	2010	2009	2010	2009	
المساهمة	النسبة	المساهمة	النسبة	المساهمة	النسبة	المساهمة	النسبة	
35.7	11.0	36.7	12.1	41.5	20.5	44.3	22.2	الضفة الغربية
64.3	33.0	63.3	36.7	58.5	48.2	55.7	49.2	قطاع غزة
100.0	19.2	100.0	21.0	100.0	30.9	100.0	31.9	الأراضي الفلسطينية

(فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011).

الأسر الفقيرة في قطاع غزة أكثر فقراً من أسر الضفة الغربية، يظهر هذا من خلال النتائج التي تم التوصل لها من خلال مقياس فجوة الفقر ، وتجدر الإشارة إلى أن فجوة الفقر هي مقياس حجم الفجوة الإجمالية الموجودة بين إستهلاك الفقراء وخط الفقر (خط الفقر العادي)، أي إجمالي المبالغ المطلوبة لرفع مستويات إستهلاك الفقراء إلى خط الفقر ويظهر ذلك في الجدول التالي:

جدول 4.2: فجوة الفقر حسب المنطقة 2009-2010

المنطقة		فجوة الفقر	
		2009	2010
		النسبة	المساهمة
الضفة الغربية	4.2	41.4	36.7
قطاع غزة	10.0	58.6	63.3
الأراضي الفلسطينية	6.3	100.0	100.0

(فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011).

8.2 المرأة و التنمية في فلسطين

ان نجاح برامج التنمية وإستدامتها مرهون بشكل كبير بمشاركة العنصر البشري وطبيعة تأهيله، وتعتبر المرأة العربية بشكل عام والمرأة الفلسطينية بشكل خاص من العناصر المهمة في عملية التنمية، وليكون هذا العنصر فعالا لا بد من أن تتوافر للمرأة معطيات أساسية تمكنها من المساهمة وبشكل إيجابي في عملية التنمية، ويعتبر الإنتاج الإقتصادي الذي يضعها في موضع القوة ويجعلها قادرة على خدمة المجتمع في مقدمة هذه المعطيات، ويعتبر عمل المرأة في المؤسسات الخيرية المتاحة على أنه مؤشرا واضحا على تفهم المرأة بدورها في بناء مجتمعها وقدرتها على المشاركة الفعالة في التنمية حيث أن دورها في هذه المؤسسات في تطور مستمر نتيجة لما وصلت إليه المرأة من قدرة في الأداء. (الهيئة الفلسطينية لحماية حقوق اللاجئين، 2003).

فبالنسبة لمشاركة المرأة في التنمية فنلاحظ أن مفهوم المشاركة متصل إتصالا وثيقا بالتنمية، حيث أن التنمية الحقيقية لا يمكن إنجازها دون مشاركة الناس بكافة قطاعاتهم وطبقاتهم وفئاتهم الإجتماعية المختلفة.

إن درجة المشاركة ونطاقها تحدد إلى درجة كبيرة توزيع القوة في المجتمع، أي القدرة على إحداث تأثيرات في الآخر من فرد أو جماعة أو مجتمع بكامله، إلى الدرجة الذي نستطيع القول فيه أن المشاركة والتمكين هما وجهان لنفس العملة، أي أن المشاركة لا تستهدف فقط تنمية المجتمع وصنع مستقبله إنما تستهدف أيضا تنمية الذات المشاركة وتطوير قدراتها وإمكاناتها ووجودها الفاعل والمؤثر في الحياة الإجتماعية على مختلف أصعدتها، وإن درجة مشاركة المرأة في الجوانب المختلفة للواقع الإجتماعي تقف كمؤشر أساسي على وضع المرأة ومشكلاتها، وقوتها وتمكنها ومكانتها في المجتمع. (الهيئة الفلسطينية لحماية حقوق اللاجئيين، 2003).

رغم حداثة مفهوم المشاركة النسائية وإرتباطه بتطورات حديثة في الحركة الإجتماعية بصورة عامة، والحركة النسائية بشكل خاصة إلا أن هناك أشكالاً من المشاركة التقليدية للنساء وبشكل خاص في المجتمع الفلسطيني، لا ينبغي تجاهلها بل إن أي دعوة لمشاركة المرأة الفلسطينية وخاصة تحت ظل الإحتلال مرهونة في نجاحها، والتصور في استلهاها وارتباطها بأشكال المشاركة التقليدية المتجذرة في ثقافتنا مع إفادتها في ذات الوقت بالمدلولات الحديثة لمفهوم المشاركة.

إن المشاركة الحقيقية للمرأة تعني وتفترض درجة الفاعلية وشروط تحققها كذلك قدرة المرأة على تحقيق إراداتها وتطلعاتها على الصعيد الإجتماعي على أساس أن السعي نحو القوة عنصر كامن في الفعل الإجتماعي وهو مصدر أساسي لمقاومة التنظيمات والمؤسسات الإجتماعية الضاغطة، حيث أن المرأة الفلسطينية لا تزال تستشعر الكثير من الضغوط المؤسسية الإجتماعية التي تعوق من مشاركتها في صنع القرار، حيث أن مفهوم التمكين يشير إلى كل ما من شأنه أن يطور مشاركة المرأة وينمي قدرتها ووعيها ومن ثم تحقيق ذاتها على مختلف الأصعدة، ويتيح لها كافة القدرات التي تجعلها قادرة على السيطرة على ظروفها ووضعها ومن ثم الإسهام في بناء المجتمع المدني الفلسطيني على كافة أصعدته. (الهيئة الفلسطينية لحماية حقوق اللاجئيين، 2003).

أما بالنسبة لمشاركة المرأة ودورها في التنظيمات الأهلية فإنه لا ينفصل عن وضعها في المجتمع بصورة عامة، فلا يمكن أن تتطور أدوار المرأة إلا إذا سمحت مرحلة تطور البنى السياسية والإجتماعية بذلك، والتي بدورها تتأثر بطورها بدرجة تحرر المرأة وتفاعلها مع حركة المجتمع، وتتمثل مشاركة المرأة في العمل الأهلي بعدة أنماط وأشكال مختلفة والتي يعتبر من أكثرها شيوعاً الجمعيات الخيرية النسائية التي ترتبط بالفلسفة التقليدية للبر والإحسان وتحاول معالجة المشكلات من موقف إصلاحي، فهي أحياناً تكون جمعيات خيرية مختلطة تساهم فيها المرأة، وأحياناً أخرى تكون جمعيات خيرية نسائية لا تعمل فيها إلا النساء.

وهناك إتحادات وجمعيات نسائية ترتبط بأحزاب في السلطة أو خارجها، فإذا كانت خارج السلطة فإنها ترتبط بالحركة الوطنية وترتبط نظرتها للمرأة بموقفها الأيديولوجي أما المنظمات التابعة لأحزاب في السلطة فتتحرك في إطار الحزب وتتسم بدرجة عالية من البيروقراطية.

وتشير البيانات والإحصاءات المتوافرة على صعيد المجتمع الفلسطيني إلى ضعف المشاركة النسائية بصورة عامة في المنظمات والجمعيات الأهلية، فضلاً عن ضعفها في العمل النقابي، وتواجد المرأة أساساً على المستويات القاعدية دون القيادية، وبالتالي إبتعادها عن مواقع صنع القرار إلا ما ندر. كما تأتي هذه المشاركة في هذه التنظيمات من فئات وطبقات إجتماعية معينة ممن يملكون الوقت والمال وكذلك من فئات عمرية متأخرة نسبياً بعد سن الأربعين غالباً، حتى لا يكون هناك أطفال في حاجة إلى الرعاية، كما تتسم هذه التنظيمات في الغالب بالطابع المدني فتستوعب نساء المدن، مما يعني تهميش قطاعات ومناطق وأجيال وطبقات إجتماعية عن المشاركة في العمل الأهلي النسائي وخاصة مشاركة المرأة الفلسطينية في المخيمات الفلسطينية سواء على مستوى الضفة الغربية أو على مستوى قطاع غزة ، مما يؤدي ذلك حتماً إلى صياغة مضمون النشاط الأهلي في إطار أنساق فكرية وثقافية وقيمية لا

تمثل الغالبية العظمى من النساء الفلسطينيات. (الهيئة الفلسطينية لحماية حقوق اللاجئين، 2003).

وحتى تتعزز مشاركة المرأة الفلسطينية في المنظمات والجمعيات الأهلية يجب أن تتوفر للمرأة عدة متطلبات من أهمها:

- توفير الوقت الكافي واللازم للإشراف والإدارة على الأعمال والمشروعات ومتابعة طرق الأداء بها وتنسيق خدماتها.
- القدرة على الإبداع والابتكار في مجال العمل الخيري وتحقيق القدرة المالية للمؤسسات الخيرية عن طريق بلورة أفكار لبرامج ومشروعات إستثمارية خاصة بالنسبة للمنظمات النسائية المتلقية لهذه المساعدات مما يساعد على تطوير الموارد الذاتية أو المساعدات المقدمة من مصادر خارجية.
- تعزيز أواصر العلاقات والروابط بين الجمعيات النسائية العربية والهيئات المانحة في كل دولة عربية، وما بين الجمعيات النسائية في فلسطين والهيئات المتعددة بطريقة تؤدي إلى تفعيل الشراكة بينهما لتنفيذ البرامج التنموية الرامية إلى النهوض بالمرأة الفلسطينية وتعزيز صمودها ومشاركتها الإيجابية في المجتمع الفلسطيني .
- تنشيط وتشكيل اللجان النسائية في النقابات والرابطات المهنية وربطها بالمؤسسات المانحة، وذلك عن طريق إيجاد فرص عمل للمرأة في هذه المؤسسات ،ولدعم برامج المرأة المقدمة من قبل هذه اللجان بمساعدة الجهات المانحة وتقديم الخدمات الإنسانية للعائلات عن العمل. (الهيئة الفلسطينية لحماية حقوق اللاجئين، 2003).

9.2 الإستراتيجيات الوطنية المتعلقة بأهداف الألفية

1.9.2 خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010

تشتمل خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010 على رؤية السلطة التتيموية وأجندة السياسات الوطنية المقررة من قبل مجلس الوزراء في آب عام 2007، وقدمت هذه الخطة للمانحين في باريس تحت شعار بناء الدولة الفلسطينية في 17 كانون أول 2007، وأعدت هذه الخطة بقيادة وزارتي التخطيط والمالية الفلسطينية، ومشاركة من جميع وزارات ومؤسسات السلطة وبعض مؤسسات المجتمع المدني، وبدعم من مستشاري مؤسسة DFID البريطانية، وتمثل هذه الخطة رؤية وطنية تحدد أجندة متوسطة المدى للتنمية والإصلاح في الأراضي الفلسطينية، وتعكس مدى التزام السلطة الوطنية بتبني إجراءات متكاملة لإعداد الخطط ورسم السياسات وتحضير الموازنات.

وتهدف خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية إلى تحقيق أهداف رئيسية سياساتية وطنية سامية، إلى جانب الأهداف الثانوية المساندة لها، والتي تسعى بمجموعها إلى إعداد أجندة تتطلع إلى المستقبل لتحقيق التنمية وإصلاح المؤسسات الفلسطينية. (فلسطين، وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، 2008).

2.9.2 إنجازات خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010 من منظور البعد

الإجتماعي

على الرغم من وجود بعض العقبات المتمثلة في الإمكانيات المالية المحدودة وإستمرار الإحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، والعقبات التي يضعها أمام طموحاتنا لإقامة الدولة الفلسطينية، إلا أن الحكومة الفلسطينية عملت على تطوير الموارد البشرية من خلال برامجها ومشاريعها ونشاطاتها المختلفة، لخلق فرص عمل في كافة القطاعات للعمل على تقليل نسبة البطالة المرتفعة وخصوصا في قطاع غزة، حيث عملت على تطوير برامج التدريب والتعليم وتقديم الخدمات في مجال التوظيف وخلق فرص العمل، كما عملت

الحكومة على إنشاء صندوق تمكين وتطوير إجراءات العمل بمشروع التمكين الإقتصادي وتفعيل صندوق التشغيل والحماية الإجتماعية. (فلسطين، وزارة التخطيط، 2010).

إرتفعت نسبة المشاركة في القوى العاملة الفلسطينية خلال الفترة الواقعة ما بين 2008-2010 بما نسبته 2.2% حيث سجلت الضفة الغربية معدل نمو في نسبة المشاركة في القوى العاملة بنسبة 5.2%، على عكس معدل النمو في قطاع غزة الذي سجل تراجعاً بنسبة 3.2%، وإرتفعت نسبة مشاركة النساء في سوق العمل بحيث إرتفعت في الضفة بنسبة 15.7% في حين إرتفعت بنسبة 4.4% في قطاع غزة.

وأظهرت البيانات الإحصائية تذبذباً واضحاً لمعدل البطالة، وارتفعت معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية بنسبة 3.5%، في حين سجلت إرتفاعاً كبيراً في قطاع غزة وصل الى 25.5%، في حين سجلت الضفة الغربية إنخفاضاً لمعدلات البطالة بنسبة 11% وتركزت معدلات البطالة بين الشباب في الفئة العمرية 15-29 سنة، ويلاحظ إرتفاع معدل البطالة خلال الربع الثالث من كل عام ويعود ذلك الى أعداد الخريجين الجدد الذين يدخلون سوق العمل في شهر تموز من كل عام. (فلسطين، وزارة التخطيط والتنمية الادارية، 2010).

ناهيك عن النمو النسبي البطيء للتدريب المهني وتراجع نوعية التعليم والتدريب وإرتفاع الجوده التي يتطلبها السوق.

أما في إطار توفير الحماية الإجتماعية للأفراد والأسر الفقيرة فقد سعت الحكومة الى تطوير الشراكة الفاعلة مع مختلف الفاعلين في المجتمع المدني والقطاع الخاص لتمكين مؤسسات الحماية الإجتماعية، فقد شكل المجلس الإستشاري لسياسات الحماية الإجتماعية الذي ضم ممثلين عن مختلف الفاعلين بهدف تنسيق سياسات الحماية الإجتماعية وبرامجها، وعملت الحكومة على مراجعة وتطوير الأطر القانونية والتشريعية للحماية الإجتماعية وتطويرها بما يتوافق مع مبادئ حقوق الإنسان والعدالة الإجتماعية، واستثمرت في تطوير البنية التحتية لقطاع الحماية الإجتماعية من مراكز رعاية الأحداث، وإيواء المسنين، وحماية المرأة من العنف.

من ناحية أخرى قامت الحكومة باصلاح شبكة الأمان الإجتماعي، وشرعت بتنفيذ البرنامج الوطني للحماية الإجتماعية الذي يقدم مساعدات نقدية لحوالي 65 ألف عائلة، الى جانب تقديمه للمساعدات النقدية وغير النقدية للفئات المهمشة الأخرى، ولتعزيز صمود المواطنين نتيجة الإجراءات والسياسات الإسرائيلية التي أدت الى مزيد من الإفقار والتهميش للأسر الفقيرة، قامت الحكومة بزيادة الأسر المستهدفة من برنامج الحماية الإجتماعية الى حوالي 100 ألف أسرة، وأطلقت برنامج المساعدات الطارئة لتقديم المساعدة للأسر والأفراد المتضررين بشكل مباشر من إعتداءات الإحتلال ومستوطنيه. (فلسطين، وزارة التخطيط والتنمية الادارية، 2010).

واتبعت الحكومة نهج التحول من الإغاثة الى التنمية لتمكين الأسر من الإعتماد على الذات والخروج من دائرة الفقر، وفي هذا السياق أنهت الحكومة المرحلة الأولى من برنامج التمكين الإقتصادي للأسر الفقيرة، حيث تمكن 2100 أسرة من البدء بمشاريع صغيرة ومدرة للدخل، كما عملت الحكومة من خلال مراكزها على تقديم خدمات التدريب والتأهيل المهني للأفراد المهمشين لتمكينهم من الإنخراط في سوق العمل.

وإهتماماً بالمرأة كعنصر أساسي لبناء الدولة وتنمية المجتمع، تبنت الحكومة إستراتيجية إدماج قضايا المرأة وإحتياجاتها في الموازنات والسياسات والخطط والبرامج التنموية، وأنشأت وحدات النوع الإجتماعي في الوزارات والمؤسسات الحكومية، ونفذت برامج بناء قدرات العاملين في هذه الوحدات لتحقيق ذلك، وشكلت الحكومة لجنة وطنية لمناهضة العنف ضد المرأة، وأقرت الخطط الإستراتيجية لمناهضة العنف ضد المرأة، كما تم إستصدار تعميم خاص يمنح المرأة الفلسطينية مجموعة من الحقوق كالإحتفاظ بإسم عائلتها بعد زواجها والحصول على جواز سفر دون إذن مسبق من ولي الأمر، وأنشأت الحكومة 5 مراكز لمصادر المعلومات لتعزيز تواصلها مع النساء في المجتمعات المحلية والوقوف على إحتياجاتهن حيث عملت هذه المراكز على بناء قدرات النساء في المجتمعات المحلية وأوجدت الجسور بين النساء والمؤسسات النسوية الفلسطينية. (فلسطين، وزارة التخطيط والتنمية الادارية، 2010).

3.9.2 إستراتيجية الشؤون الإجتماعية

وضعت وزارة الشؤون الإجتماعية الفلسطينية إستراتيجية قطاع الحماية الإجتماعية 2011-2013 والتي تم صياغتها بالتعاون مع كافة الجهات العاملة في هذا القطاع، حيث عملت الوزارة على إعادة موقعها ومسؤولياتها كقائد ومنظم لقطاع الحماية الإجتماعية وباعتبارها مظلة للحماية الإجتماعية للفقراء والمهمشين في الأراضي الفلسطينية. (فلسطين، وزارة الشؤون الاجتماعية، 2011).

إستطاعت الوزارة بالتنسيق والتعاون مع مختلف الشركاء في قطاع الحماية الإجتماعية ومؤسسات حكومية ومؤسسات دولية ومؤسسات مجتمع مدني إنجاز إستراتيجية قطاع الحماية الإجتماعية وإعادة بلورة رؤية ورسالة القطاع والوزارة على أساس كفالة حياة كريمة للمواطن الفلسطيني عن طريق التنمية المستدامة القائمة على حقوق المواطنة والعدالة الإجتماعية.

وبناء على ذلك أعادت وزارة الشؤون الإجتماعية صياغة رسالتها وبرامجها وتدخلاتها في مجال الحماية والرعاية للفئات الضعيفة والمهمشة من الفقراء، بالشراكة مع الشركاء في قطاع الحماية الإجتماعية، وإتجهت الوزارة في برامجها لمكافحة الفقر إلى الجمع ما بين التدخلات الإغائية المباشرة وبين التدخلات التنموية كالتمكن الاقتصادي والإعتماد على الذات. (فلسطين، وزارة الشؤون الاجتماعية، 2011).

إن رؤية الوزارة العامة التي توجه إستراتيجية قطاع الحماية الإجتماعية هي تحقيق حياة كريمة للإنسان الفلسطيني عن طريق تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة في ظل الدولة الفلسطينية القائمة على الحقوق والعدالة بدون تمييز، أما رسالة الإستراتيجية فهي توفير برامج وخدمات ذات كفاءة وأثر كما ونوعا في مجالات الحماية والرعاية والتمكين، وبنيت إستراتيجية قطاع الحماية الإجتماعية على أربعة أهداف رئيسية هي:

- تخفيف عبء وحدة الفقر بين الفلسطينيين.
- رعاية وتمكين الفئات المستضعفة والمهمشة في المجتمع الفلسطيني.

- بناء وتعزيز التأمينات الإجتماعية بإتجاه الوصول الى نظام ضمان إجتماعي متكامل.
- تطوير البنية التشريعية والمؤسسية والشراكة لتحقيق الحماية الإجتماعية.

الهدف الأول: تخفيف عبء وحدة الفقر:

ينبثق عنه الأهداف الإستراتيجية الفرعية التالية:

1. في تطوير نظام المساعدات الإجتماعية النقدية وترشيدها وتوسيع نطاق تغطيتها، وتحسن الإدارة والاستهداف بالتركيز على أفقر الفقراء، ولتحقيق هذه الأهداف لا بد من رفع مستوى ونوعية تغطية التدخلات النقدية ليصل إلى 70000 مع نهاية العام 2013، وخصوصا الأسر ذات الفقر الشديد، وخلق تآزر وتكامل بين مختلف برامج المساعدات الطارئة وبرنامج التحويلات النقدية الجديد بإشراف وقيادة وزارة الشؤون الإجتماعية وشراكة كافة المؤسسات خاصة الأونروا.

2. الأمن الغذائي: وهي مسألة تتقاطع مع نطاق عمل عدة وزارات ووكالات، وحسب إستراتيجية قطاع الحماية الإجتماعية فإن الأونروا وبرنامج الغذاء العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة ووزارة الزراعة ولجان الزكاة هم الشركاء الرئيسيون لوزارة الشؤون الإجتماعية في العمل لضمان الأمن الغذائي لجميع الأسر المحتاجة في فلسطين، ولتحقيق درجة عالية من الأمن الغذائي لجميع الفلسطينيين لا بد تحقيق الاتجاهين التاليين:

- السياسات الزراعية: وتتضمن التنمية الزراعية وتوفير الأراضي للأسر الفقيرة وخاصة الذين تأثرت سبل معيشتهم نتيجة للإحتلال وبناء الجدار العازل.
- السياسات الإجتماعية: وصممت لتوفير المساعدات الغذائية للعائلات المحتاجة.

بالنسبة لهدف إستراتيجية قطاع الحماية الإجتماعية والمتعلق بالأمن الغذائي فيمكن تحديد رسالة وزارة الشؤون الإجتماعية على النحو التالي:

إن وزارة الشؤون الإجتماعية وبالتنسيق مع الشركاء والوكالات الأخرى ستضمن الأمن الغذائي والحماية في أقصى أشكال الحرمان لجميع الفلسطينيين، بتقديم المساعدة الإجتماعية التي تستهدف بشكل فعال الأشخاص والأسر الأكثر إحتياجاً، وبالعامل النشط لتحفيز وتنسيق البرامج، والخطط والمشاريع الهادفة لضمان الأمن الغذائي والإكتفاء الذاتي.

3. الحصول على الخدمات الأساسية: ضمان حصول الفئات المهمشة والمحرومة على الخدمات الأساسية وأهمها الرعاية الصحية والتعليم والسكن اللائق وتحدد إستراتيجية قطاع الحماية التدخلات التالية لتحقيق هذا الهدف:

- توفير التأمين الصحي المجاني للفئات الأشد فقرا ورفع مستوى التغطية كما ونوعا.
 - ضمان التعليم المدرسي المجاني لأبناء الأسر الفقيرة .
 - دعم الأسر المحتاجة لتحسين ظروف سكنهم.
- وعلى ضوء ذلك يمكن تعريف بيان رسالة وزارة الشؤون الإجتماعية في مجال المساعدات الإجتماعية على النحو التالي:
- تسعى وزارة الشؤون الإجتماعية وبالتنسيق مع الشركاء والوكالات ذات الصلة لتعزيز المساواة في الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والمسكن اللائق، بهدف تحسين رفاه الفلسطينيين ولا سيما الأسر الفقيرة والمحرومة وأطفالهم وبالتالي ضمان الشروط الأساسية لحياة صحية وكرامة للفلسطينيين.

4. التمكين: تمكين وتعزيز القدرات بين الفقراء وصولا للإعتماد على الذات، وتقتراح الإستراتيجية التدخلات السياساتية التالية لتحقيق هذا الهدف:

- تقديم منح وقروض مالية للأسر الفقيرة ودعمها لإنشاء مشاريع فعالة.
- تشجيع القطاع الخاص للإستثمار في مشاريع ومناطق تدعم الفقراء.
- تعزيز برامج التدريب والتأهيل لأفراد الأسر الفقيرة .

وعلى ضوء هذا الهدف يمكن تعريف بيان رسالة وزارة الشؤون الإجتماعية في مجال المساعدات الإجتماعية كما يلي :

ستقوم وزارة الشؤون الإجتماعية بتطبيق نظام لخدمات العمل الإجتماعي والذي سيعمل جاهدا لتعزيز موارد الفقراء والمهمشين وقدراتهم وفرصهم لتحسين سبل معيشتهم، ليحيوا حياة كريمة معتمدين على ذاتهم كمواطنين في دولة فلسطين. (فلسطين، وزارة الشؤون الإجتماعية، 2011).

الهدف الثاني: تعزيز الحماية والرعاية والتمكين للفئات المستضعفة والمهمشة

1. خدمات ورعاية المسنين

حيث تحدد إستراتيجية قطاع الحماية الإجتماعية الإتجاهات السياسية لدعم هذا الهدف وهي:

- توفير وتعزيز البيئة الأسرية المواتية لرعاية المسنين وإحترام حقوقهم.
- توفير وتعزيز البيئة المحلية المواتية لرعاية المسنين وإحترام حقوقهم .

- توفير وتعزيز البيئة القانونية المواثية لرعاية المسنين وإحترام حقوقهم.
 - تحقيق شمولية الخدمات للمسنين وصولاً إلى تشكيل فريق الرعاية المتكاملة على مستوى المجتمع المحلي في كافة أرجاء الوطن.
 - تطوير ورفع مستوى الخدمات الإيوائية للمسنين.
- وبناء على الإتجاهات السياساتية لإستراتيجية قطاع الحماية الوطنية، يمكن تعريف رسالة وزارة الشؤون الإجتماعية على أنها:
- ستقوم وزارة الشؤون الإجتماعية بتطبيق مجموعة من المساعدات والخدمات الإجتماعية، ودعم التدابير التي تضمن أن يتمتع المسنين الفلسطينيين بالبيئة الآمنة والشاملة التي تمنحهم الرعاية الجسدية والعاطفية وتعزيز مفهوم الشيخوخة النشطة.

2. خدمات الأشخاص ذوي الإعاقة

- تحدد إستراتيجية قطاع الحماية الإجتماعية الإتجاهات الرئيسية التالية للسياسات، وهي مصممة لدعم هذا الهدف:
- تطوير السياسات والقوانين التي تضمن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز دمجهم في المجتمع.
 - توفير الخدمات اللازمة وتطويرها.
 - دعم الإستقلال الإقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة ودمجهم في تيار المجتمع، وخاصة أسواق العمل المختلفة.
 - تعزيز المؤسسات التي تقدم الدعم للأشخاص ذوي الإعاقة .
- وبناء على ذلك تكون رسالة الوزارة في هذا المجال:
- تسعى وزارة الشؤون الإجتماعية لتوفير الحماية والرعاية للأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين ودعم استقلاليتهم ودمجهم في المجتمع ولا سيما في الحياة العملية، عن طريق الدفاع وحماية حقوقهم ومن خلال توفير الخدمات والمساعدات المناسبة وعن طريق تعزيز المؤسسات التي تقدم الدعم للأشخاص ذوي الإعاقة.

3. حماية ورعاية الطفل

تم تعديل هذا الهدف لاحقا خلال الإعداد للإستراتيجية الوطنية لحماية الطفل ليصبح " لتوفير بيئة آمنة للأطفال لضمان حمايتهم من العنف والإستغلال وسوء المعاملة والإهمال"، و حددت الإتجاهات التالية لدعم هذا الهدف:

- تعزيز البيئة القانونية الموالية لتطبيق قانون الطفل والمحافظة على حقوقه.
- تطوير البرامج والخدمات التي توفر الحماية للأطفال من كافة أشكال العنف والإستغلال وسوء المعاملة والإهمال.
- تحسين نوعية البرامج والخدمات التي تقدم الرعاية والتأهيل وإعادة الدمج للأطفال المعرضين لخطر العنف والإستغلال.
- تطوير ثقافة مجتمعية تحترم حقوق الأطفال لرعايتهم وحمايتهم من كافة أشكال العنف والاستغلال وسوء المعاملة والإهمال.

وبناء على ذلك تحدد رسالة الوزارة كما يلي:

تسعى وزارة الشؤون الإجتماعية لتنفيذ مجموعة من الخدمات والتدابير الداعمة لتوفير حياة فضلى للطفل الفلسطيني من خلال تأمين بيئة آسرية ومجتمعية آمنة وصحية، تلبي إحتياجاتهم المادية والعاطفية، وخالية من كل أشكال العنف والإستغلال والإساءة والإهمال والتميز ضد الأطفال وتساهم في تشكيل مستقبلهم ليكون أكثر إستقلالية وإعتماد على الذات ومشاركين فاعلين في مجتمعهم الفلسطيني.

4. سياسات الأسرة

من خلال هدف محدد لتعزيز وتمكين الأسرة الصحية المتماسكة وتحت هذا الهدف الفرعي تحدد إستراتيجية قطاع الحماية الإجتماعية ثلاثة إتجاهات سياساتية رئيسية مصممة لدعم هذا الهدف وهي:

- تعزيز قيم وممارسات الإحترام والمتبادل والمساواة والمحبة والمشاركة داخل الأسرة.
- تخليص الأسر الفلسطينية من ظاهرة إستخدام العنف.
- توفير البيئة النفسية والإجتماعية الصحية داخل الأسرة.

وتم تعديل هذه الإتجاهات خلال التحضير لهذه الإستراتيجية لتصبح خمس إتجاهات مركزية وقابلة للقياس لدعم تحقيق الهدف الإستراتيجي وهي:

- تطوير نظام قانوني وإطار سياساتي يعزز رفاه جميع العائلات الفلسطينية.
- تقليل مستويات العنف الأسري في المجتمع الفلسطيني.
- تطوير الخدمات الإيوائية الطارئة، وخدمات التأهيل وإعادة الدمج لضحايا العنف الأسري والمجمعي من النساء والأطفال.
- دعم الأسر المحرومة والمهمشة.
- تمكين الآباء والأمهات وتعزيز العلاقات الأسرية.

وبناء على الإتجاهات المعدلة تكون رسالة الوزارة في هذا المجال :
تسعى وزارة الشؤون الإجتماعية إلى تحقيق الرفاه الإقتصادي والإجتماعي والنفسي لجميع الأسر الفلسطينية ولحماية وتعزيز حقوق المرأة والطفل من خلال مجموعة من السياسات والبرامج والتدابير . (فلسطين، وزارة الشؤون الاجتماعية، 2011).

الهدف الثالث: تعزيز وتوسيع نطاق نظام الضمان الإجتماعي
تحدد إستراتيجية قطاع الحماية الإجتماعية ثلاثة إتجاهات سياساتية رئيسية مصممة لدعم هذا الهدف وهي:

- توسيع عدد المشاركين في أنظمة التقاعد .
- توسيع عدد المشاركين في التأمين الصحي.
- توسيع إطار تغطية التأمينات للعمال.

وضمن سياق هذا الهدف تحدد رسالة الوزارة على النحو التالي:
تسعى وزارة الشؤون الإجتماعية لضمان حصول جميع المواطنين الفلسطينيين على الضمان الإجتماعي والتأمين الصحي الأساسي، الذي يوفر الأمن في حالة المرض والإصابة والتقدم في السن والإعاقة والمخاطر الأخرى، وتطلع الوزارة بدور قيادي وتنسيقي في تطوير نظام شامل للضمان الإجتماعي يغطي كافة السكان الفلسطينيين ضد المخاطر الرئيسية.
(فلسطين، وزارة الشؤون الاجتماعية، 2011).

الهدف الرابع: تطوير البيئة التشريعية والمؤسسية والشراكة لتحقيق الحماية الإجتماعية
تحدد الإستراتيجية ثلاثة اتجاهات سياساتية رئيسية لتحقيق هذا الهدف:

- تطوير التشريعات القائمة وتوحيدها وتحقيق الإنسجام بينها بما ينسجم والسياسات المقدمة أعلاه.
- تطوير الرؤية والأداء الفاعل للمؤسسات العاملة في قطاع الحماية الإجتماعية.
- تعزيز الشراكة الفاعلة في تصميم وتنفيذ ومراقبة سياسات وبرامج الحماية الإجتماعية . (فلسطين، وزارة الشؤون الاجتماعية، 2011).

4.9.2 الضمان والحماية الإجتماعية في الأراضي الفلسطينية

تتوزع خدمات الضمان الإجتماعي في الأراضي الفلسطينية إلى ثلاث مجموعات وهي: التأمينات الصحية وتدار من قبل دائرة التأمين الصحي وشراء الخدمة في وزارة الصحة، بالإضافة إلى تأمين وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) وتأمينات خاصة، والتأمينات العسكرية والتأمينات الإجتماعية الممولة (وتدار من قبل هيئة التقاعد الفلسطينية، والمساعدات الاجتماعية (التحويلات العائلية للأسر الفقير) وتقدم من خلال وزارة الشؤون الإجتماعية وصندوق الزكاة والأونروا بالإضافة إلى برنامج الغذاء العالمي ومنظمات غير حكومية محلية وأجنبية.(مؤسسة ماس، 2012).

بالرغم من وجود وفرة من البرامج والمشاريع الا أن الأراضي الفلسطينية المحتلة تفتقد لنظام تأمينات إجتماعي فعال، وتأخذ الإجراءات القائمة في هذا المجال شكل الإجراءات التكيفية مع حالة الأزمة العميقة المستدامة التي يفرضها الإحتلال الاسرائيلي، ويحتاج هذا القطاع بصورة خاصة الى توحيد الرؤيا والأدوات لتطويره .(مؤسسة ماس، 2012).

أما بالنسبة للتأمينات الصحية فلا تتوفر رعاية صحية شاملة للفلسطينيين، كما أن التأمين الحكومي يعاني من ضغط كبير على خدماته وموارده، وتتسم خدماته بتدني نوعيتها، والمتضررين من غياب التأمين الصحي هم من فئات فقيرة وغير مؤهلة للاستفادة من مساعدات وزارة الشؤون الإجتماعية، وتشير البيانات المتوفرة إلى أن نحو ثلاثة أرباع الفلسطينيين في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية لديهم نوع من التأمينات الصحية الموجودة في الأراضي الفلسطينية .(مؤسسة ماس، 2012).

تدير هيئة التقاعد الفلسطينية خمسة صناديق تقاعدية يقتصر الإشتراك فيها على مستخدمي القطاع الحكومي ويتوفر أنظمة تقاعد لأعضاء النقابات المهنية ، تدار من قبل الهيئات المسؤولة في هذه النقابات، ويستفيد مستخدمو بعض مؤسسات القطاع الخاص الكبيرة، وبعض المؤسسات الأهلية ومستخدمو المؤسسات الدولية من خدمات صناديق توفير، وتفيد البيانات المتوفرة أن نحو ربع العاملين لديهم نظام تقاعد، بالإضافة الى المقدسيين الذين يستفيدون من الضمان الإجتماعي الإسرائيلي، بينما نصف العاملين يعملون في القطاع غير المحمي، وهؤلاء يفتقدون لكل أشكال التأمينات الإجتماعية، كذلك يفتقد العاملون في إسرائيل بشكل غير رسمي (أي بدون تصريحات) لأي تأمينات. (مؤسسة ماس، 2012).

أما تأمينات العجز (الإعاقة) فإن الحقوق التي نص عليها قانون حقوق المعوقين ما زالت نصوص لم ير ترجمتها أو متابعة الإلتزام بها، وتعتمد الخدمات المقدمة للمعاقين على إستمرار تدفق التمويل الخارجي وخاصة أن الجهة الرئيسية العاملة في هذا المجال هي المنظمات الأهلية الفلسطينية. (مؤسسة ماس، 2012).

أما بالنسبة لتأمين الأمومة والطفولة، فنسبة قليلة من النساء تستفيد من ذلك بسبب تدني مشاركة النساء في سوق العمل الرسمي، كما لا توجد تأمينات للأمومة والطفولة بإستثناء تأمينات صحية، ويتحمل رب العمل تكاليف إجازة الأمومة التي ينص عليها قانوني الخدمة المدنية والعمل، وبالغلة 10 أسابيع مدفوعة الأجر. (مؤسسة ماس، 2012).

بينما يفتقد العاطلون عن العمل أي نوع من أنواع الحماية المأسوسة، فلا توجد نصوص قانونية تشملهم، وما يتوفر لهم هو فقط مشاريع تشغيل طوارئ، محدودة الفاعلية، وكذلك الحال بالنسبة للمناطق المهمشة، فما يتوفر لهم هو برامج دعم طارئة حسب توفير التمويل.

فيما يخص المساعدات الإجتماعية (تحويلات الأسر) فقد شهدت تطورا مهما في النصف الثاني من العام 2010، حيث وحدت وزارة الشؤون الإجتماعية برامج دعمها النقدية في برنامج واحد (برنامج التحويلات النقدية، ويمول هذا البرنامج من قبل الإتحاد الأوروبي والبنك الدولي والسلطة الوطنية)، وجرى تطوير أداة استهداف خاصة بالفقر لإستهداف الأسر

التي ستتلقى مساعدات نقدية من الوزارة، بالإضافة إلى تجديد وتوسيع برنامج تمكين الأسر الفقيرة، وأصبحت فلسفة عمل الوزارة في هذا المجال أكثر تحديداً، وأكثر قابلية لقياس أثر برامجها، كما أن الأونروا لجأت الى إستخدام نفس الأداة في استهداف الفقراء، وبالرغم من التوسع في إستهداف الفقراء إلا أن التغطية ما زالت محدودة، وتركز على الأسر التي تقع تحت خط الفقر الشديد. (مؤسسة ماس، 2012).

فجوات الضمان الإجتماعي:

يتمثل النقص المهم في الخدمات الصحية بنوعية الخدمات المقدمة في القطاع الصحي، خاصة الحكومي، كما أن طبيعة التأمينات الصحية تعاني من مشكلة الإختيار العكسي، فالمواطن يشترك في التأمين الصحي ويلتزم بدفع الإشتراكات عندما يحتاج الى العلاج، ويمتنع عن ذلك عندما لا يحتاج للعلاج، مما يزيد من الضغط على موارد التأمين الصحي، خاصة أن وزارة الصحة تعاني من شح في مواردها، وفي الوقت نفسه يزداد الطلب على خدماتها. (مؤسسة ماس، 2012).

وفيما يخص برنامج التقاعد، أصبحت هيئة التقاعد الفلسطينية الهيئة المسؤولة عن جميع برامج التقاعد، وتشمل جميع العاملين الذين ينطبق عليهم قانون العمل وقانون الخدمة المدنية وهذا يلقي عليها مسؤولية حل العديد من الإشكاليات المتعلقة بالفئات المختلفة التي من المتوقع ضمها الى أنظمة التقاعد، بما في ذلك تعدد الأنظمة المعمول فيها في المؤسسات المختلفة (جامعات، شركات قطاع خاص، مؤسسات أهلية)، وهذا يعني فتح ملف تنظيم سوق العمل، ومتابعة تنفيذ قانون العمل وفق آليات تسهل على هيئة التقاعد القيام بعملها، وهذا يتطلب الإرتقاء بمستوى ونوعية التعاون والتنسيق فيما بين الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة، خاصة فيما بين هيئة التقاعد الفلسطينية ووزارة العمل، ووزارة الشؤون الإجتماعية وممثلي القطاع الخاص والأهلي ونقابات العمال. (مؤسسة ماس، 2012).

كما أن الخصوصية الفلسطينية تفرض نفسها في تعقيد التعامل مع هذا الملف، وتحديدًا تعدد الأنظمة التي عمل العديد من المنتفعين أو المرشحين للإنتفاع من التقاعد العام وفقها (مثل العمل في القطاع الحكومي، أو الإنتقال للعمل في منظمة التحرير، أو العمل في الخارج أو

اسرائيل)، إن مثل هذه التعقيدات تتطلب آلية تعامل مبدعة مع هذه الحالات، ومن جانب آخر ما زالت نسبة التغطية في تأمين الشيخوخة ومنافع التقاعد محدودة حتى الآن، كما أن فئات واسعة من العاملين ستبقى على المدى البعيد خارج التأمينات الإجتماعية، خاصة العاملين في القطاع الإقتصادي غير المنظم أو العاملين في الزراعة أو العاملين لحسابهم. (مؤسسة ماس، 2012).

كما ألفت الأزمات المالية التي عانت منها الحكومة الفلسطينية بظلالها السلبية على الصندوق، من خلال تراكم الديون على الحكومة، وهذه المشكلة ناتجة عن إستمرار إعتماد موازنة الحكومة على الدعم الخارجي، بما في ذلك الموازنة الجارية، وفي هذا السياق قد تؤدي سياسة التقاعد المبكر بهدف " ترشيد القطاع العام" وتحسين فاعليته إلى إرهاب صندوق التقاعد العام، مما يتوجب إيجاد مصادر تمويل تغطي مثل هذه الإجراءات في حال حصولها. (فلسطين، مؤسسة ماس، 2012).

ومن الجدير بالذكر أن قانون التقاعد العام ينص على إجراءات دراسة إكتوارية كل 3 سنوات بهدف تقييم نظام الإشتراكات والمنافع، وإعادة النظر فيها بما يساهم في إستدامة صناديق التقاعد مما يتوجب العمل جدياً على إجراء مثل هذه الدراسة. (مؤسسة ماس، 2012).

أما بالنسبة للعاملين عن العمل، فحتى الآن يجري التعامل مع مشكلتهم من خلال برامج التشغيل المؤقت، والمساعدات العينية والنقدية، ويفتقر هؤلاء إلى أي أساس قانوني للتعامل مع حقوقهم، وبالرغم من الإنتشار الواسع لمشاريع التشغيل المؤقت، إلا أن معدلات البطالة بقيت كبيرة حيث تزيد عن ربع القوى العاملة وفق معايير منظمة العمل الدولية، وقد تصل الى ثلث القوى العاملة إذا أضيفت لهم المحبطين نتيجة بأسهم من الحصول على عمل. (مؤسسة ماس، 2012).

وبالنسبة للمساعدات الإجتماعية فإن إتساعها وشمولها لنسبة كبيرة من الفلسطينيين يأتي في إطار الإستجابة السريعة لحالة الكارثة الإنسانية التي يعيشها الفلسطينيون تحت الإحتلال والحصار، وهي تتأثر سلباً بتشتت مقدمي الخدمة، وضعف التنسيق فيما بينهم بالإضافة إلى ضرورة الإسراع في بناء قاعدة بيانات فعالة للفقراء، بحيث تسمح بمنهجة إستهداف الفقراء.

وتبرز في هذا المجال إشكالية التنافس بين المؤسسات الحكومية والعامّة العاملة في هذا المجال، ومن المؤشرات الدالة في هذا السياق تضمين وزارتي الشؤون الإجتماعية والعمل هدف إعداد قانون ضمان إجتماعي عصري، في الوقت الذي لدى هيئة التقاعد الفلسطينية خطتها الإستراتيجية لتطوير قطاع التقاعد (والذي يتضمن التأمينات التي كانت موجودة في قانون التأمينات الإجتماعية الذي جرى إلغاؤه عام 2007)، وهذا يتوجب ترتيب مؤسسي يسمح بتوحيد رؤية وجهود القطاع الحكومي في هذا المجال. (مؤسسة ماس، 2012).

نحو إعادة بناء قطاع الضمان الإجتماعي

من المنطقي أن تأخذ إتجاهات تطوير هذا القطاع والنهوض به تعزيز عوامل القوة وتحديد عوامل الضعف، والإستفادة من الفرص المتاحة والإستجابة الفاعلة للتحديات القائمة، وبما يضمن تغطية الفجوات القائمة في هذا الحقل، وذلك من خلال الأخذ بالإعتبار الأمور التالية:

- الإنطلاق من أن توفير درجة مقبولة من الضمان الإجتماعي هي من إستحقاقات المواطنة، والإبتعاد عن النظر لها كفعل " إحسان" أو عمل خير، والإحتكام في ذلك الى القانون الأساسي الفلسطيني، والعمل على إستكمال منظمة القوانين الخاصة بهذا الحقل.
- الإتفاقيات الإقليمية والدولية ذات العلاقة والتي وقعت عليها فلسطين، خاصة إتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 102 والإتفاقية العربية للحد الأدنى من التأمينات الإجتماعية المطلوب توفرها في المجتمع وسوق العمل.
- تعزيز العمل اللائق بما ينسجم مع التوجهات الدولية والعربية في هذا المجال، ومنها العمل " العقد الآسيوي للعمل اللائق" الذي تعهدت بموجبه الأطراف ذات العلاقة بتحقيق مخرجات محددة عام 2006، وكذلك العقد العربي للتشغيل 2010- 2020 والتي تتضمن تطبيق المعايير الدولية في سوق العمل، بما فيها تطوير شبكات الحماية الإجتماعية والضمان الإجتماعي.
- التوجهات الحكومية الفلسطينية في هذا المجال، وتحديد الخطة العامة وبرنامج إقامة الدولة الفلسطينية، وتحديد الإستراتيجيات الخاصة بهذا القطاع، والتي جرى بلورتها في وزارتي الشؤون الإجتماعية والعمل، وإستراتيجية هيئة التقاعد الفلسطينية، وقد جرى إعداد هذه الإستراتيجيات بمشاركة نشطة من الشركاء المحليين والمانحين خاصة البنك الدولي والإتحاد الأوروبي.

- تحقيق بناء مؤسسي يقوم على تعزيز مبادئ الشفافية، ونظم المساءلة والمحاسبة، وتطوير نظام وطني للمتابعة والتقييم، بما في ذلك معايير مناسبة لتقييم فاعلية المؤسسات والأنظمة القائمة في هذا المجال.
- الإبتعاد عن التجريب، والعمل على تنفيذ الخطط والإستراتيجيات المرسومة، وإعطاء الخيارات والبرامج الحالية الفرصة المناسبة، وإخضاعها للتقييم قبل التقرير في تغيير إتجاهات العمل، وتحديدًا فقد قرر المشروع الفلسطيني توحيد برامج التقاعد (ومعه تأمينات أخرى) في إطار هيئة التقاعد الفلسطينية، منهيًا التشريع السابق الذي كان يفصل بين تأمينات مستخدمي القطاع الحكومي، ومستخدمي القطاع غير الحكومي، ومن الأولى إعطاء فرصته وتقييمه بعد مرور الوقت الكافي، (بعد ثلاث سنوات مثلاً) وبالرغم من وجهة الحجة التي تدفع باتجاه الفصل في الضمان الإجتماعي ما بين القطاعين الحكومي وغير الحكومي، والمتمثلة في الإختلاف الجذري في شروط عملهما، إلا أن آلية عمل هيئة التقاعد الفلسطينية القائمة على تعدد الأنظمة تسمح بإستيعاب هذا الإختلاف، ومن جهة أخرى فإن الهيئة هي المظلة الملائم لتأسيس صندوق تأمينات للقطاع غير الحكومي في حال خيار كهذا، ومن جهة ثالثة فإن التوجه نحو إعداد قانون تأمينات إجتماعية للقطاع غير الحكومي سيؤجل أمر التوسع في هذه التأمينات على المدى المتوسط، في المقابل فإن هيئة التقاعد أعدت لوائح تنفيذية تسمح بالمباشرة في شمول تأميناتها لفئات جديدة (مثل مستخدمو الهيئات المحلية، وموظف الجامعات، وربما لاحقًا مستخدمو الشركات الكبيرة، وبعض المنظمات الأهلية) . (مؤسسة ماس، 2012).

ويحتاج هذا القطاع إلى إعادة تنظيم جذرية وفق الإتجاهات العامة التالية:

أولاً: إعادة تنظيمه وفق المحاور الرئيسية التالية:

1. بناء نظام وطني للتأمين الصحي، بحيث توفر تأمين صحي شامل وإلزامي، مع بقاء الفرصة قائمة للتمتع بتأمينات إستكمالية في هذا المجال، ويتضمن ذلك إعادة بناء مؤسسة التأمين الصحي والعلاج في الخارج وتعزيز روح الشفافية والمحاسبة فيها وتحديدًا:
 - إعادة تشكيلها كمؤسسة عامة لا إدارتها الخاصة المستقلة، والتي تجمع الفاعليات ذات العلاقة " الحكومة، القطاعين الخاص والأهلي، المستفيدين، وخبراء مستقلين في هذا المجال، ولها إستقلالها المالي.

- الفصل بين مقدم الخدمة والجهة المشرفة على نشاطاتها، أي وزارة الصحة، وحينها تكون وزارة الصحة أكثر فاعلية في الرقابة على نوعية الخدمات الصحية المقدمة، وعلى درجة نزاهة هذه المؤسسة في تقديم خدماتها، كما يساهم في تعزيز خضوعها للمحاسبة من الجهات ذات العلاقة: وزارة الصحة، المجلس التشريعي، وأعضاء التأمين الصحي.
- تم إقتراح أن تقوم مؤسسة التأمين الصحي بتحديد سلة خدماتها، وشراء هذه الخدمات من القطاع الحكومي أو القطاع الخاص والأهلي، أو من خارج فلسطين وفق تسعيرة خاصة لكل خدمة، بحيث يتاح المجال أمام المستفيد لتحديد الجهة التي تقدم له الخدمة، ويدفع حينها فروق سعر مقابل تلقيه الخدمة في المكان الذي يختاره، إن تنوع شراء الخدمة بالترافق مع تسعيرة محددة للخدمات الصحية يعالج مشكلتين يعاني منها التأمين الصحي، وهما ضعف التمويل وتسجيله خسائر متراكمة، وعزوف المواطنين عن الإشتراك في التأمين الصحي الحكومي، فهكذا نظام يسمح بتقديم الخدمة لجميع المؤمنين ضمن مقاييس مقبولة، ويشبع رغبة البعض في التميز من خلال الجهة التي سيتلقى الخدمة منها، وفي الوقت نفسه يولد هذا النظام حالة تنافسية بين المؤسسات الصحية.

2. تطوير هيئة التقاعد الفلسطينية، وشمولها في التغطي وشمولها لفئات جديدة، بحيث تشمل جميع الفئات المؤهلة للإستفادة من خدماتها (العاملين في القطاع الخاص والعام وفي المؤسسات الدولية والأهلية) ومراعاة الجوانب التالية في هذا المجال:

- توفير الحد الأدنى من التأمينات وفق ما نصت عليه الإتفاقيات الدولية والعربية في هذا المجال، بما فيها تأمين الشيخوخة، وتأمين المرض وإصابات العمل والوفاة وغيرها.
- تطوير بنائها المؤسسي بحيث تضمن مبدأ الشراكة الثلاثية (تحديدا تمثيل العمال ونقاباتهم) وتعزيز مبادئ الشفافية ونظم المساءلة والمحاسب، بما في ذلك إستثماراتها المالية، إن بناء مؤسسة تأمينات عامة ومستقلة يسمح بتدفق الإقتطاعات والإشتراكات بشكل منتظم وشفافية عالية، كما يسمح بتعزيز آلية الرقابة والمتابعة لعملها.

- الإرتقاء بدرجة متابعة سوق العمل وتنظيمه، بما يساعد على تعزيز تطبيق معايير العمل اللائق في سوق العمل الفلسطيني، ويسر عمل هيئة التقاعد العام، ويوفر لها البيانات الملائمة للتوسع المحسوب، والمتدرج في شمول فئات جديدة في تأميناتها، وهذا يتطلب شمول فئات جديدة في تأمينات هيئة التقاعد الفلسطينية تسويات مالية معينة، وفي هذه الحالة ستجد السلطة الوطنية الفلسطينية نفسها مضطرة للمساهمة في هذه التسويات من موازنتها.
- مراجعة دورية للتوازن بين الإشتراكات والمنافع، والإهتمام بالتوازن ما بين العدالة الفردية، والكفاية المجتمعية (أي الربط بين قيمة الإشتراك والمنافع، وتغطية إحتياجات الأفراد والجماعات التي تحتاج إلى خدمات الضمان الإجماعي)، وذلك من خلال إجراء دراسة إكتوارية دورية (كل 3 سنوات وفق نظام هيئة التقاعد الفلسطينية).
- بناء نظام المساعدات الإجتماعية وتحويلات الأسر بحيث يراعي تعدد مقدمي الخدمة، والإرتقاء بمستوى التعاون فيما بينها القائم على توحيد معايير الإستهداف، وإيجاد معايير وطنية لרزمة المساعدات والخدمات المطلوبة، ومراعاة التنوع في مجتمع الفقراء حسب الموارد والخبرات المتاحة لهم، وحسب نوع فقرهم أو سبب تهميشهم، أو موقعهم من خط الفقر الوطني، والإستناد في ذلك إلى قاعدة بيانات موحدة للفقراء ومقدمي الخدمة لهم، ويمكن إعتداد إستراتيجية وزارة الشؤون الإجتماعية لتطوير هذا القطاع بوصفها أساس ملائم لبناء نظام حماية وطني عام.
- بناء نظام خاص للتعامل مع مشكلة البطالة بعيدا عن مؤسسة التأمينات الإجتماعية، فان معدلات البطالة القائمة في الأراضي الفلسطينية كفيلة بتدمير مثل هذه المؤسسة أو شلها، لذا فان المطلوب تضمين التعامل مع البطالة في إطار إستراتيجية التشغيل الوطنية ومن خلال صندوق خاص، ويمكن تفعيل صندوق الحماية من البطالة الذي ضمنته الوزارة في خطتها 2008-2010، بالإضافة إلى تفعيل صندوق التشغيل والحماية الإجتماعية. (مؤسسة ماس، 2012).

ثانيا: العمل على إيجاد ترتيب مؤسسي يضمن عدم التضارب في العمل بين الهيئات والوزارات الحكومية والعامّة العاملة في هذا المجال، وبالتالي فإن الخطوة الأولى في هذا المجال هي توحيد رؤية الوزارات ذات الشأن في هذا الخصوص، ومن البديهي أن تتوجه الحكومة نحو الإلتزام بخطة واحدة وتعزيز التوجه الوارد في إستراتيجية وزارة العمل وإستراتيجية وزارة الشؤون الإجتماعية نحو الشراكة المجتمعية الثلاثية في تخطي القطاع وإدارته، بما في ذلك بناء المؤسسات بمشاركة الشركاء الإجتماعيين من الحكومة والقطاع الخاص والعمال بصورة خاصة. (مؤسسة ماس، 2012).

ثالثا: بسبب الخصوصية الفلسطينية والتي يمكن تلخيصها بأنها منطقة منكوبة بسبب الإحتلال وإجراءاته وتعمق مظاهر هذه النكبة وإستمرار الإحتلال بالتحكم بمفاتيح التنمية الرئيسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإن نظام الضمان الإجتماعي وأنظمة الرعاية الممولة غير قادرة على توفير درجة حماية مقبولة للفلسطينيين وهذا يقتضي أمرين:

- الحفاظ على تعدد مقدمي خدمات الرعاية و الضمان الإجتماعي في ظل توفر نظام رئيسي، وبنية تحتية تسمح بتخطيط هذا القطاع، بما فيها تقدير الموارد والإحتياجات وبالتالي الوصول إلى توافق مجتمعي حول الأولويات.

- إستمرار الدعم الخارجي، ومساهمته في تغطية تكاليف خدمات الرعاية الإجتماعية غير الممولة، ومساهمته في حل بعض الإشكاليات التي يتطلبها تطبيق ناجح لأنظمة الضمان الممولة، بما في ذلك مصاريف التأسيس، وربط حل يضمن سيطرة الفلسطينيين على مواردهم وعلى إقليمهم الخاص. (مؤسسة ماس، 2012).

رابعا: التدرج في توسيع نطاق الضمان الإجتماعي والتأمينات الصحية من الفئات المشمولة وحجم ونوعية الخدمة المقدمة. (مؤسسة ماس، 2012).

خامسا: تطوير نظام رقابة وطني مناسب، يتضمن جسم مؤسسي مؤهل ومعايير موضوعية قادرة على قياس نجاعة هذه الأنظمة، وبالتالي أداة فاعلة لمراقبة الأداء، ورافعة لتطوير الخدمة وأيضا تشكل أرضية مناسبة لتطوير روح الشفافية والمساءلة والمحاسبة في هذا القطاع وفي المجتمع الفلسطيني بشكل عام. (مؤسسة ماس، 2012).

سادسا: بالنسبة للتمويل فإن برنامج الضمان الإجتماعي الممولة تعتمد بصورة رئيسية في إستدامتها على نجاعة إدارة المؤسسة وإدارة موارده، بينما أنظمة الرعاية الإجتماعية غير

الممولة فإنها تعتمد على إستمرار تدفق التمويل لها، بما فيه التمويل من خزنة الدولة، أو من المؤسسات المانحة، وللتعامل مع هذه القضية من الواجب الإبتعاد عن الإنجرار على خيارات الممولين المتعددة، وأحيانا المتضاربة من خلال التمسك بخطوط وطنية تشكل أساس الحوار مع الممولين بما يضمن مراكمة الخبرة، ومنهجية العمل التتموي. (فلسطين، وزارة الشؤون الإجتماعية، 2011).

5.9.2 الإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء للأعوام (2011-2019)

أولت وزارة شؤون المرأة اهتماما خاصا بعملية مناهضة العنف ضد النساء منذ تأسيسها عام 2003 وتمثل ذلك بعقد مؤتمر وطني في عام 2007، تناول هذه الظاهرة ونتج عن ذلك تشكيل اللجنة الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء بقرار رسمي من مجلس الوزراء في عام 2008، وقد أسندت مهمة رئيسية لهذه اللجنة في صياغة إستراتيجية وطنية لمناهضة العنف ضد النساء (إستراتيجية العنف ضد النساء، 2010) وبعد ذلك تم إنشاء فريق وطني لإعداد إستراتيجية لمناهضة العنف ضد النساء للأعوام 2011-2019 على أن يتم إعادة النظر كل ثلاث سنوات، وقد وضعت الخطة الاستراتيجية عدة أهداف وآليات للتدخل للحد من الظاهرة وهي كالآتي:

1. تعزيز آليات الحماية والتمكين للنساء الفلسطينيات اللواتي يتعرضن إلى الإنتهاكات الإسرائيلية، وقد وضع لهذا الهدف الإستراتيجي سياستان لتفعيل آليات الحماية الدولية للنساء الفلسطينيات، وتحسن نوعية الخدمات المقدمة للنساء اللواتي يتعرضن للعنف من قبل الإحتلال.

2. تعزيز الإطار القانوني والآليات المؤسسية لحماية النساء من العنف وفي هذا الهدف تم إعتداد ثلاث سياسات أساسية وهي:

- إدماج مناهضة العنف ضد النساء في الخطة الوطنية.

- تعزيز إجراءات إدارية ومدونات قواعد سلوك تحدد إدارة وكيفية تعامل الجهات المتعددة مع النساء.
- تطوير وتعديل القوانين لحماية النساء ضد العنف.
- 3. تحسن الحماية الاجتماعية والدعم الاجتماعي المقدم للنساء المعنفات بحيث يتم التعامل مع هذا الهدف من خلال السياسات التالية:
 - تحسين نوعية الخدمات المقدمة للنساء المعنفات.
 - بناء نظام تحويل وطني يوضح وينظم العمل بين المؤسسات العاملة في المجال.
 - تأهيل النساء المعنفات والناجيات من العنف وإعادة دمجهن في المجتمع.
 - بناء قدرات وطواقم العاملين في تقديم الخدمات الإرشادية للنساء المعنفات.
- 4. تحسين الخدمات الصحية في التعامل مع حالات العنف ضد النساء وذلك بتبني السياسات التالية:
 - تحسين المرافق والأنظمة الإدارية في المراكز الصحية بما يتلائم مع إستقبال النساء المعنفات.
 - تطوير نوعية الخدمات الصحية المقدمة للنساء المعنفات اللواتي يتوجهن إلى المراكز الصحية.
- 5. تحسين نظام الحماية والدفاع والسلطة القضائية والشرعية في التعامل وحماية النساء المعنفات إستناداً على حقوق المرأة، وترى الإستراتيجية أن ذلك يمكن أن يتحقق بالسياسات التالية:
 - تحسين عمل جهاز الشرطة والمدعين العامين والطب الشرعي في التعامل مع النساء المعنفات.
 - تحسين إدارة المحاكم النظامية والشرعية في التعامل مع النساء المعنفات.
- 6. تغيير في التوجهات المجتمعية حول العنف ضد النساء من خلال تعزيز مبدأ الوقاية من العنف في التوجه الإستراتيجي في حماية حقوق المرأة من خلال تبني السياسات التالية:

- تعزيز دور الأبحاث والتوثيق في مناهضة العنف ضد النساء.
- زيادة الوعي المجتمعي بأهمية مناهضة العنف ضد النساء .

6.9.2 إستراتيجية الجندر الوطنية العابرة للقطاعات (2011-2013)

ركزت هذه الإستراتيجية "التي تم صياغتها بقيادة وزارة شؤون المرأة والفاعلين في قطاع المياه والبيئة والحكم المحلي من مؤسسات حكومية وأهلية" على إلتزام السلطة الوطنية بالمساواة والعدالة في تحقيق متطلبات حقوق الانسان الأساسية، وقد بينت الإستراتيجية أن الهدف هو الإنسجام مع الهدف الثالث من أهداف الإستراتيجية كما أن الإستراتيجية ركزت على التحديات المتعددة والمعقدة في تحقيق المؤشرات الخاصة بهذا الهدف، وأشارت الى ضرورة التعامل مع كافة الفاعلين في هذا المجال وخاصة الفاعلين الذين سيتعاملون مع قضايا المرأة والفقير والتهميش والمشاركة السياسية.

7.9.2 إستراتيجية تعزيز الفقر في الأراضي الفلسطينية 2011

أشار هذا التقرير الى التغييرات التي طرأت على خصائص الفقر في فلسطين للأعوام 2009-2011 من خلال القاء الضوء على أهم المؤشرات الخاصة بملامح الفقر وتبين في التقرير أن نسبة الفقر بين الأفراد بلغت 25.7% في حين أن 48.6 من الأفراد يقل دخلهم عن خط الفقر الوطني وتبين أيضا أن 14.1 من الأفراد يعانون من الفقر المدقع، وتبين أن نسبة العائلات ذات أعداد الأفراد أكثر من 10 هي الأكثر فقرا حيث بلغت 45.1 من نسبة العائلات الفقيرة. (فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011)

8.9.2 تقرير البنك الدولي، التعامل مع الصراع، الفقر والاشتمال في الضفة الغربية وقطاع غزة (2012)

يستعرض التقرير التطور في معطيات الفقر ويوضح عن أسباب عدم الإستقرار للأوضاع الإقتصادية، وبين التقرير أن نسبة الفقر من 2004-2009 تراوحت بين 24.4 - 24.9% وأن نسبة الفقر المدقع 12.3% في عام 2009 بمعدل تناقص 2.4 عن 2004.

9.9.2 إستراتيجية قطاع الحماية الإجتماعية (2010)

الهدف الإستراتيجي لقطاع الحماية الإجتماعية هو العمل على تخفيف عبء الفقر ورفع مستوى ونوعية التحويلات النقدية ليصل الى 70.000 أسرة مع نهاية العام 2013 وخلق تناغم بين كافة برامج المساعدات الطارئة، وتبنت الوزارة برنامج التمكين الإقتصادي للأسر المحرومة، وهو يهدف إلى الإهتمام برأس المال الإجتماعي وإدماجه في سوق العمل، ونقل هذه الأسر من عقلية طلب الإغاثة إلى التمكين والتنمية، وقد بلغ عدد الأسر المستفيدة من المساعدات العينية 96 ألف أسرة، وقد بلغ حجم المنتفعين للأسرة الواحدة 368 شيكل إستفاد منها 40% من الأسر شديدة الفقر.

10.2 الدراسات السابقة

1.10.2 لظروش وآخرون (2009) : تشير الدراسة أنه وبسبب الأوضاع الإقتصادية ومعدلات الدخل المرتفعة في دولة قطر تم تحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية وذلك بفضل الإمكانيات المادية المتاحة، وقلة عدد السكان بالنسبة لهذه الإمكانيات، وتوصي الدراسة بإعتماد تقييم دوري لأهداف الألفية الإنمائية باستخدام المؤشرات المتاحة لكي يتم تقييم العديد من غايات الأهداف الإنمائية، وأهم ما أوصت به الدراسة هو أن معرفة وإستشراف مستقبل غايات ومؤشرات الأهداف الإنمائية يتطلب وهو مستمر وذلك من خلال تتبع البرامج القطاعية والسياسات الخاصة بها.

2.10.2 مركز الديمقراطية وحقوق العاملين (2007):

أشارت الدراسة الى معطيات رقمية حول معدلات الفقر وأهم مؤشرات التقرير في المساواة وتعزيز مكانة البيئة السليمة، وهو الهدف السابع من أهداف الألفية.

وقد خلصة الدراسة الى توصيات منها ضرورة زيادة الوعي الوطني بالمؤشرات من خلال إعداد نشرات تعريفية، والبدء بتوطين الأهداف الإنمائية بحيث يتم مراجعة الأهداف والمؤشرات في ضوء الخصوصية الفلسطينية، وذلك بالتعاون ومشاركة كافة الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين.

3.10.2 العلامة (2007):

- توفير قياسات سليمة للتقدم في سبيل الوصول لغايات الأهداف الإنمائية.
- أن تكون المؤشرات واضحة وملائمة للمقارنات.
- تتسجم مع قوائم الأهداف العالمية .
- تقوم أساسا وإلى أقصى حد على مقاييس دولية موحدة .

- تستند إلى مصادر موثوقة ومعروفة.

وتورد الدراسة مؤشرات إرشادية لكل غاية لتحقيق الأهداف ولكنها لا تأخذ بعين الإعتبار خصوصية كل دولة وضرورة توطين المؤشرات.

4.10.2 عبد الحكيم (2012): تناقش الدراسة مساهمة برامج التمويل الأصغر في تحقيق أهداف الألفية الثالثة من خلال نتائج لدراسات تمت في هذا المجال، وينتهي البحث بمجموعة من الإنتقادات الموجهة لمساهمة برامج التمويل الأصغر، في تحقيق الأهداف التنموية للألفية وتؤكد الدراسة على أن مساهمة التمويل الأصغر تحقيق الأهداف التنموية وخاصة إنقاص نسبة الفقر هي مساهمة متواضعة جدا.

5.10.5 المقطري (2010): تركز الورقة من خلال تتبع المؤشرات في الحالة اليمنية على صعوبة تحقيق الأهداف والغايات بحلول عام 2015 ، وذلك بسبب الفساد وسوء الأوضاع الإقتصادية وعدم وجود بيئة إستثمارية تخلق فرص عمل، وإنعدام الشفافية والحكم الصالح، وهذه النتائج تكاد تكون متشابهة في معظم دول العالم الثالث.

وتبين الدراسة أنه بدون مساعدة مالية من المجتمع الدولي ستبقى التنمية في وضع بعيد عن تحقيق تقدم في إتجاه أهداف الألفية.

6.10.2 جامعة الدول العربية (2010): أشارت الدراسة أن المنطقة العربية حققت تقدماً في العديد من المجالات ومنها الصحة والتعليم، ولكن ورغم الجهود المبذولة ظهرت عقبات وقيود تعزى إلى عدة عوامل ومنها ضعف الأداء الإقتصادي نسبياً، وتأثير الأزمات الموجودة في مصر، العراق، سوريا، وتونس وفلسطين. وبالتالي فهناك توقعات بتراجع مؤشرات التنمية في هذه الدول وهناك تحدي سينشأ وهو تحدي الفقر والبطالة.

وتوصي الدراسة الى ضرورة التعاون الإقتصادي العربي، وإتساق السياسات مع الأهداف.

7.10.2 قنديل (2008): تناولت الدراسة آليات تعزيز مشاركة المجتمع المدني في أهداف الألفية من خلال التأكيد على مفهوم المجتمع المدني وتعزيز قيم الشراكة، وأهمية المشاركة الشعبية القاعدية.

كما أن الورقة أعطت رقماً صورة واضحة عن مساهمة المؤسسات الأهلية المصرية في تحقيق الأهداف وخاصة في مكافحة الفقر، وتمكين المرأة، والتعليم ما قبل المدرسة، وقد قدمت الورقة عدداً من المشاريع كدراسة ميدانية لحالات معينة وتبين مساهمة هذه المشاريع في تحقيق الأهداف الإنمائية.

وقد خلصت الورقة إلى أن مبدأ التمكين والمشاركة هما الأساس في تفعيل المجتمع لتحقيق مؤشرات إيجابية نحو أهداف الألفية.

8.10.2 تورييس (2006):سعت هذه الدراسة الى فحص المقاربات بشأن طريقة الحكم في تمكين الفقراء وبين الروابط المختلفة بين الحكم الصالح وأهداف الألفية، وأشارت الدراسة الى أن هناك شرطين أساسيين لتحقيق التقدم وهما:
الإرادة السياسية ومقدرة الدولة، حيث أنه بدون توفر الإرادة السياسية والقدرة الإقتصادية للدولة من الصعب تحقيق مؤشرات إيجابية نحو أهداف التنمية.

9.10.2 العجلوني (2010): تبين الورقة أهم التعريفات للفقير وأسبابه الإقتصادية، في الحالة الأردنية ووسائل قياس ومدى مصداقيتها ثم تقدم الورقة العديد من التوصيات لمكافحة آثار الفقر من أهمها:

برامج تنظيم الأسرة وخاصة الأسر الفقيرة والشراكة المجتمعية وتعزيز مفهوم المسؤولية المجتمعية ومحاربة الفساد وإهدار المال العام.

10.9.2 صبيح (2000) : في دراسته التي أعدها لصالح الإئتلاف الوطني للنداء العالمي لمكافحة الفقر، أشار الى أن أهداف الألفية لم يجري توطيئها بشكل سريع وأن هناك نقص في أهمية مؤشرات الألفية وعلاقتها بالتنمية الوطنية، وأشار أيضا الى ضرورة بناء كادر وطني وإشراك مؤسسات المجتمع المدني.

وتذكر الدراسة على أن الغموض في المجال السياسي يفرض تحديات أمام إمكانية بناء إسقاطات نموذج لمسيرة التقدم حتى عام 2015 والذي يمثل المحطة الزمنية الغالبة للإستراتيجية الوطنية القائمة على الأهداف المعلنة.

11.9.2 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2005): أشار التقرير بوضوح إلى تراجع في كافة المؤشرات وتناول التقرير أهمية الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزت بسبب الوضع السياسي القائم.

وبين التقرير أن الطموحات السياسية المحققة لا بد من أن تنعكس على الجهود التي يجب على السلطة الفلسطينية بذلها لتحسين المؤشرات. وبين التقرير أن معدلات الفقر مستمرة وزيادة عدد الفقراء يؤثر سلباً على الأمن الغذائي، وأشار إلى أن التقدم الحاصل في نتائج التعليم لم يزد من المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة. وأوصى التقرير إلى ضرورة إنتقال المساعدات من الإغاثة إلى التطوير في القطاع الإجتماعي.

12.9.2 برنامج الأمم المتحدة (2011): بين هذا التقرير المقدم من قبل الفريق التوجيهي المعني بأهداف الألفية أنه بالرغم من إحراز تقدم بطيء في أهداف الألفية إلا أن هناك ثغرات في التقدم في معدلات الفقر والبطالة وتمكين المرأة في كثير من الدول من بينها فلسطين، ويطالب التقرير بأن تنفذ الحكومات إلتزاماتها ، وأن تعمل المجتمعات على إيجاد سبل إبتكارية لتمويل التنمية الإجتماعية.

13.9.2 برنامج الأمم المتحدة (2007): بين هذا التقرير أن 58% من الفلسطينيين يعيشون تحت خط الفقر ويعيش حوالي نصف هؤلاء في فقر مدقع (والفقر المدقع يشير الى أسرة مكونة من شخصين وأربعة أطفال يعيشون على 1000 شيكل). ويبلغ معدل خط الفقر في الأراضي الفلسطينية حوالي 3200 شيكل للأسرة في الشهر أي أعلى بمقدار 120 شيكل عن خط الفقر الذاتي والبالغ 2000 شيكل.

ويشير التقرير إلى أن إستراتيجيات التأقلم تتضاءل مع زيادة نسبة الفقر كما بين التقرير أن المسح الميداني بين أن 41% من الأسر الفلسطينية بالكاد تتدبر أمورها وأن 18% لا يملكون ما يمكن عمله وجمع هذين الرقمين يبين أن الفقر الموضوعي في فلسطين يصل الى 58%.

يلاحظ من ما تقدم أعلاه أن كافة الدراسات ركزت على المؤشرات ومدلولاتها دون الأخذ بعين الاعتبار البيئة الخارجية والداخلية للمجتمعات وميل هذه المؤشرات الى التغيير قسرا بحكم هذه التغيرات وهي الفجوة المعرفية التي ستركز عليها الدراسة.

الفصل الثالث

1.3 تمهيد

يتناول هذا الفصل، وصفاً تفصيلياً لمنهجية الدراسة وإجراءاتها، وأدواتها ومصادرها ، وحدودها ومحدداتها ومجتمعها.

2.3 منهجية الدراسة

تم إتباع المنهج الوصفي والأسلوب التحليلي لملاءمته لأغراض الدراسة، حيث تم جمع البيانات بشكل رئيس عن طريق المقابلات الشخصية بأسلوب الأسئلة المعدة مسبقاً، بالإضافة إلى المراجع والأدبيات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وذلك بغرض كشف الحقائق المتعلقة بموضوع الدراسة ووصفها وصفاً دقيقاً وشاملاً من خلال جمع البيانات وتسجيل دلالاتها وخصائصها وتصنيفها. وتقديم تفسيرات واقعية والتنبؤ بالمستقبل.

بناء على مراجعة الأدبيات والمعلومات المتوفرة لدى مراكز الأبحاث ومؤسسات السلطة الوطنية وإعتماداً على خصوصية الموضوع في الحالة الفلسطينية، حيث أن الفقر يأتي نتيجة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية تعقد تحقيق الأهداف الوطنية وبالتالي فان أهداف الألفية تأتي في سياق هذه الظروف وحتى يتم إستكشاف ما تم تحقيقه وما هي الآليات التي تم إتباعها

وأهم المعوقات التي واجهت الأهداف الوطنية التي شكلت المحاور الأساسية للدراسة، حيث تم تقسيم المحاور الأساسية في المقابلات الى عشر محاور أساسية وهي:

1. البعد الإجتماعي (المرأة، الحماية الإجتماعية، الفقر) في خطط التنمية.
2. البعد الإجتماعي وإرتباطه بقدرات السلطة المالية.
3. إنجازات السلطة في البعد الإجتماعي.
4. علاقة زيادة الفقر والعنف ضد المرأة بالتمويل.
5. علاقة الأوضاع السياسية بالفقر والإنكشاف الإجتماعي.
6. معرفة صناع القرار بأهداف الألفية .
7. مدى المشاركة الإجتماعية في صناعة القرار (البعد الإجتماعي).
8. الإنسجام بين الخطط والتطبيق.
9. أهداف الألفية وإمكانية إنجازها.
10. قدرة الوزارات على تنفيذ إستراتيجياتها في البعد الإجتماعي.

3.3 مصادر الدراسة

تم إستخدام مجموعة من المصادر لإجراء هذه الدراسة، وجمع البيانات وهي :

1. مراجعة كافة الأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة وهي :
 - تقارير السلطة الوطنية والخطط المنشورة.
 - تقارير المؤسسات الأهلية المحلية والدولية ومؤسسات الأمم المتحدة.
 - دراسات نظرية ودراسة الحالات المشابهة.
2. تحليل النص تحليل كفي، حيث تم تحليل نصوص الخطط الوطنية لمعرفة هل هذه الخطط وضعت لإمكانية تنفيذها ولمعرفة المؤشرات الحقيقية التي تم إعتادها لتحقيق أهداف الألفية ومدى إنسجامها مع السياق الإجتماعي والإقتصادي والسياسي الفلسطيني(ماذا عمل على المستوى النظري)

3. تتبع مؤشرات رقمية (تحليل كمي) حيث تم تقسيم المؤشرات الى مؤشرات كلية (مثل معدل دخل الفرد وتغيره في البعد الزمني) ومؤشرات وسيطة مثل (تغير نسبة البطالة والفقير) ومؤشرات صغيرة مثل الموازنات التي تم إعتادها، هذه المؤشرات تؤدي الى معرفة المؤشر الكلي.

4. المقابلات الشخصية، تم مقابلة ثلاث فئات رئيسية :

- صناع قرار :مدراء عامين ومسؤولين عن تنفيذ الخطط الإجتماعية.
 - باحثين: من مؤسسات بحثية معتمدة وذات مصداقية.
 - مؤسسات أهلية تعنى بمراقبة الأداء الحكومي.
- ومؤسسات دولية تنشر تقارير حول الوضع الاجتماعي في الأراضي المحتلة.

5. مواقع الدراسات على شبكة الإنترنت.

4.3 حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة بالحدود التالية:

1. الحدود الزمانية: تم إجراء هذه الدراسة في الفصل الدراسي الأول للعام الدراسي 2013/2014 أي الفترة الزمنية الواقعة ما بين (1 أيلول 2013 - 31 كانون الأول) من العام 2013.

2. الحدود المكانية: وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية، ومؤسسات أهلية تعنى بمراقبة الأداء الحكومي، ومؤسسات دولية تنشر تقارير حول الوضع الاجتماعي في الأراضي المحتلة

3. الحدود البشرية: تتمثل الحدود البشرية للدراسة في:

- ممثلي الحكومة من الفئات العليا ممن لهم علاقة بتنفيذ الخطط الإجتماعية .
- باحثين من مؤسسات بحثية معتمدة وذات مصداقية .
- ممثلي مؤسسات أهلية ممن لهم علاقة بالخطط الإجتماعية

5.3 المحددات

فتمثلت بتحديد الدراسة بالمدراء والمسؤولين وممثلي المؤسسات الأهلية ممن لهم علاقة بتنفيذ خطط التنمية ومن لهم درايه بالخصوصية الفلسطينية من الناحية الإجتماعية والإقتصادية.

6.3 مجتمع الدراسة

شكل مجتمع الدراسة الفاعلين الأساسيين في القطاع من جهات حكومية وغير حكومية ونشطاء مجتمع مدني وخبراء، وقد شكل هؤلاء الفاعلين الفريق الوطني لإعداد التقرير الوطني حول منجزات أهداف الألفية، ولهذا فان دراسة حالة سيكون مقيد بتحقيق أهداف الدراسة حيث تم إختيار مشروع تمكين العائلات الفلسطينية الفقيرة Deep كدراسة حالة.

الفصل الرابع

1.4 النتائج

بناء على المحاور الأساسية لمراجعة الأدبيات والمقابلات التي تم التركيز عليها في المقابلات وفي تحليل المعلومات فقد تم تحليل المحاور التالية من حيث المؤشرات الأساسية التالية:

- الهدف الإستراتيجي والموازنة التي إعتمدت لكل محور.
- مدى الإنجاز الذي تحقق في كل محور.
- الهياكل المؤسسية التي تخدم كل محور.
- إرتباط الهدف الإستراتيجي بأهداف الألفية.

وبالرغم من التداخل بين محور الحماية الإجتماعية والفقير وتمكين المرأة إلا أنه لأغراض تسهيل التحليل تم دراسة كل محور على حدى وفي التحليل النهائي تم صياغة الرؤيا العامة للبعد الاجتماعي، حيث كانت الاجابات تعكس هذا التنوع على النحو الآتي:

1.1.4 المحور الأول: البعد الإجتماعي

(المرأة، الحماية الإجتماعية، الفقر) في خطط التنمية للدلالة على مدى التقدم في هذا المحور تم استخدام المؤشرات الكمية في البعد الاجتماعي (مؤشرات المرأة، ومؤشرات الفقر، ومؤشرات الحماية الإجتماعية) اعتمادا على الأرقام المنشورة في حين تم تحليل المعطيات الكيفية التي تم إستنباطها من إجابات المبحوثين مع مراعاة أن من تم مقابلتهم هم من خلفيات وظيفية وسياسية مختلفة (حكومي وغير حكومي وأكاديمي).

بناء على أسئلة البحث وإجابات المبحوثين ومراجعة الأدبيات تم تقسيم التحليل إلى ثلاثة محاور رئيسية هي:

الحماية الإجتماعية

يضم قطاع الحماية الإجتماعية مجموعة كبيرة ومشتتة من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص والمؤسسات الدولية على حد سواء، وكانت هذه المحاولة الأولى من نوعها والتي توجت بإنجاز إستراتيجية قطاع الحماية الإجتماعية بمسؤولية وزارة الشؤون الإجتماعية وبالشراكة الفاعلة مع المؤسسات العاملة في قطاع الحماية الاجتماعية، التي عالجت قضايا مماثلة بمعناها الواسع بما يشمل الخدمات المقدمة للفقراء والمهمشين والضعفاء، وإمتدت لتشمل التأمينات الإجتماعية.

تعتبر الحماية الإجتماعية للشعب الفلسطيني عموما، ولفقرائه وفئاته الضعيفة والمهمشة خصوصا، عنصرا رئيسيا من عناصر بقائه وإستمراره وصموده، حيث تعرض على إمتداد تاريخه المعاصر إلى شتى أنواع الحروب والإحتلال والتهجير والإقتلاع وإلى محاولات طمس هويته وثقافته الوطنية، وهذا ترك الأثر الكبير على نشوء مؤسسات الحماية الإجتماعية في ظل الإحتلال وغياب دولة فلسطينية حتى قيام السلطة الوطنية في العام 1994، حيث باشرت السلطة في إنشاء المؤسسات التي لم تكتمل حتى اللحظة لأسباب موضوعية وذاتية، الحكومة الثالثة

عشرة في برنامجها وضعت بناء مؤسسات الدولة على رأس أولوياتها لتتمكن من إقامة الدولة بعد عامين، الأمر الذي دفع نحو إعداد الإستراتيجيات القطاعية الوطنية والتي إستراتيجية الحماية الإجتماعية واحدة منها، بهدف تعزيز صمود الشعب الفلسطيني وتماسكه أمام التحديات التي يواجهها. (فلسطين، وزارة الشؤون الاجتماعية، 2013)

يعاني المجتمع الفلسطيني من تدني مستويات المعيشة وتدهور سبل العيش، وبلغت نسبة الفقر في المجتمع الفلسطيني خلال العام 2009 وفقا لخط فقر الإنفاق على الإستهلاك 21.9% بواقع 15.5% في الضفة الغربية و 33.2% في قطاع غزة، وتعاني ما نسبته 25% من الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية و61% من الأسر في قطاع غزة من إنعدام الأمن الغذائي، وقد بلغت نسبة البطالة 26% في الأراضي الفلسطينية في العام 2009 بواقع 19% في الضفة الغربية و40.6% في قطاع غزة، وتعتبر فئات الشباب من عمر 15-29 سنة هي الأكثر عرضة للبطالة حيث تصل الى 36% وتعاني نصف الإناث في الفئة العمرية 20-29 من البطالة رغم أنها الفئة الأكثر مشاركة في قوة العمل. (فلسطين، وزارة الشؤون الاجتماعية، 2013)

تبين للباحثة أن هناك تباين كبير بين رؤى المبحوثين من خلال إيجاباتهم فقد ركز ممثلي القطاع العام على إبراز الخدمات التي تقدمها وزارة الشؤون الإجتماعية من خلال تقديم المساعدات النقدية والعينية ومن قبل الوزارات الأخرى، وتبين أيضا أن المساعدات التي أعطت في عام 2010 لم تساهم في الحد من الفقر إلى نسبة 5.2% ومن الفقر المدقع 5.1% (المنسق الخاص للأمم المتحدة- نشرة تشرين الثاني في 2012).

وقد تبين أيضا أن وزارة الشؤون الإجتماعية وفقا لخطة الحماية الإجتماعية تقدمت بمنح وقروض بقيمة 5-7 آلاف شيكل بالإضافة إلى المشورة الفنية لاستثمار القروض، ويعتقد عدد من المبحوثين أن الحماية الإجتماعية لم تتعكس بشكل كبير في موازنة السلطة حيث لم يصل عدد الأسر التي تم مساعدتها من خلال برنامج الحماية إلى حوالي 50 ألف أسرة، وتم صرف ما يقارب 60 مليون دولار سنويا، أي بنسبة لم تصل الى 0,009% من السكان أو ما يعادل 3% من الفقراء بالرغم من أن البعد الإجتماعي قد تم الإشارة إليه في إستراتيجية وزارة الشؤون

الإجتماعية ووزارة شؤون المرأة ووزارة العمل، حيث أن الوزارات تعمل على تعزيز البعد الإجتماعي، وهي تدفع في إتجاه أن تكون الأبعاد الإجتماعية جاهزة وموجودة في كافة الخطط الوطنية، إن الهدف الرئيس للخطط أن تصب في إتجاه معالجة الفقر وتوفير حياة كريمة لكافة الأفراد، وفيما يتعلق بالمرأة فهي من أولويات الخطط حيث كان تمكين المرأة من ضمن أولوياتها وأجندتها، وهناك إستراتيجيات لتمكين المرأة من خلال أجندة التنمية الإجتماعية مثل تعزيز المساواة بين الجنسين، تحقيق العدالة، وإزالة كافة العقبات، الخطط تناولت مواضيع مشاركة المرأة وهناك قضايا ذات أولوية تركز عليها الخطط حيث أن هناك هدف إستراتيجي واضح للعمل على تمكين المرأة وبشكل خاص في القضايا السياسية والإقتصادية من خلال التشريعات المتعلقة بقضايا المرأة وإحتياجاتها وتوفير حياة كريمة للفقراء من خلال تقديم المساعدات وتوفير برامج لتمكين المعاقين والمسنين موضوع الحماية الإجتماعية والضمان الإجتماعي أخذ أولوية كبيرة في خطط التنمية. (فلسطين، وزارة الشؤون الاجتماعية، 2013)

وكذلك الحال في خطة 2011- 2013 التي أحدثت تقدماً نسبياً عن الخطط السابقة فبالنسبة للمرأة فقد خصصت السلطة وزارة خاصة بشؤون المرأة والتي تقوم بالدور الرئيسي على صعيد إدماج قضايا المرأة والنوع الإجتماعي في خططها، وهناك إستراتيجية قد صاغتها الوزارة مع الشركاء تتعلق بالنهوض بقضايا المرأة وتمكينها وتطوير التشريعات المتعلقة بها وعلى أساس المساواة والإنصاف وتكافؤ الفرص.

بالنسبة للحماية الإجتماعية في برنامج الحكومة الثالثة عشرة يؤكد على إعتبارها أولوية وقد عكس ذلك نفسه في إستراتيجية قطاع الحماية الإجتماعية التي صاغتها وزارة الشؤون الإجتماعية لمساعدة الأسر الفقيرة والمهمشة والضعيفة لما يلعبه ذلك من دور في الصمود الوطني إنطلاقاً من حق المواطنة ودور الدولة في تأمين العيش الكريم لمواطنيها.

وبالنسبة للفقراء فإن خطط التنمية قد لاحظت أهمية مكافحة الفقر بإدماج عناصر المساعدات الإجتماعية فيها إضافة إلى مكافحة الفقر عبر التنمية والتمكين والتشغيل، بحيث يستطيع الفقراء من الإعتماد على أنفسهم من خلال توفير مشاريع مدرة للدخل لهم وإخراجهم من دائرة المتلقين

للمساعدة الإجتماعية، وخير مثال على ذلك مشروع تمكين الأسر المحرومة اقتصاديا DEEP الذي تشرف عليه وزارة الشؤون الإجتماعية وصندوق التشغيل والحماية الإجتماعية للعمال الذي تشرف عليه وزارة العمل. (فلسطين، وزارة الشؤون الإجتماعية، 2013)

كما أنه لوحظ أن الأجنحة الإجتماعية مرتبطة بشكل كبير بالقدرات المالية وموارد السلطة الوطنية وبالرغم من أن الحماية الإجتماعية أخذ أولوية ولكن السلطة بسبب ضعف إمكانياتها لم تستطع معالجة كافة القضايا، حيث أن برنامج الحماية الإجتماعية مرتبطة بشكل كبير بالتمويل الأجنبي، وبالعكس تم رفع قيمة الضرائب على البضائع المستوردة مما أوجد ردة فعل لإنعكساتها الإجتماعية وقد عبر مستشار وزارة الشؤون الإجتماعية عن موقف من ذلك " بدل ما تتخذ الحكومة قرارا برفع الجمارك على السلع الجاهزة المستوردة بنسبة 35%، هل أخذت الحكومة بعين الإعتبار أو هل حسبت التكلفة الإجتماعية لمثل هذا القرار؟؟ ما هي آثار مثل هذا القرار على الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل؟؟ لا يكفي أن ندعي أننا نعمل على مكافحة الفقر أو بتواضع نعمل على تخفيف حدّة الفقر، علينا أن نطبق ذلك على مستوى السياسات الكلية.. لا يكفي ان نقول أننا نقدم مساعدات للفقراء... لا يجوز أن نزيد الفقير فقرا ولا يجوز أن نفقر الناس أكثر من فقرهم.. !!!مكافحة الفقر هي بالأساس سياسة على المستوى الكلي والجزئي، وأي سياسة أو أي قرار غير مدروس وغير حساس وغير داعم للفقراء ، حتى وإن وردّ لنا أموالا، إلا أنه يكلفنا أكثر لأنه يزيد الفقر والفقراء ويعمق الإقصاء الإجتماعي والتهميش لآلاف المواطنين.

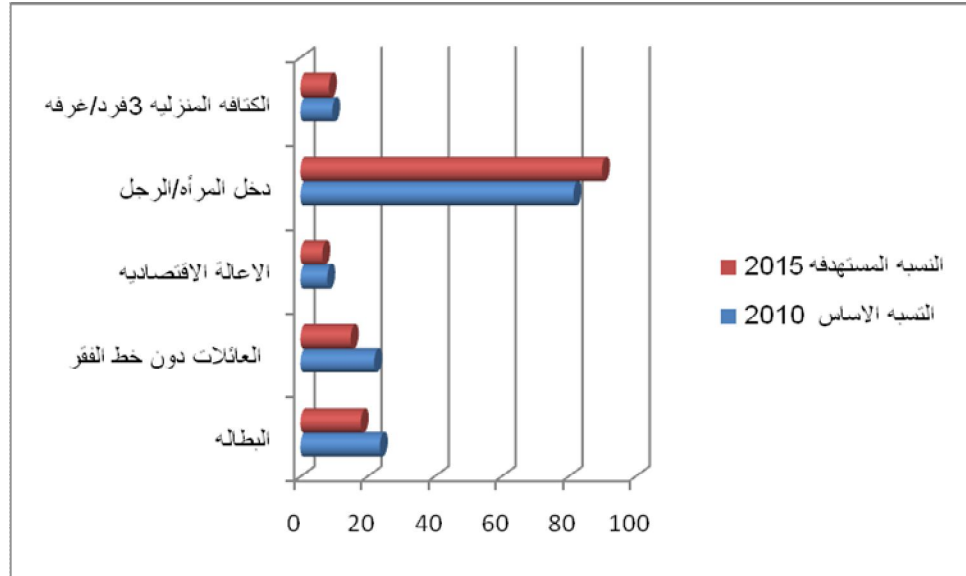
كما ان الإرادة السياسية متوفرة والهيكل الفنية والقضايا اللوجستية متوافرة لتنفيذ برنامج الحماية الإجتماعية.

فقد وضعت الحكومة نصب أعينها التدخلات التالية في محاولة للإستجابة لأهداف الألفية وهي كما تظهر في الجدول التالي:

جدول 1.4: تدخلات السلطة الفلسطينية في محاولة الإستجابة لأهداف الألفية

الهدف	المؤشر	الأساس 2010	المنوي تحقيقه (المستهدف) 2015
تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة	نسبة البطالة	23,7%	18%
	نسبة الذين يعملون ودخلهم دون خط الفقر	22%	15%
	معدل الإعالة الاقتصادية	8%	6,5%
توفير السكن الملائم للفقراء	معدل الأجر اليومي للمرأة مقارنة بالرجل	81,6%	90%
	نسبة الأسر التي تسكن في كثافة 3/أو أكثر/ للغرفة	9,5%	8,5%

(فلسطين، وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، 2012).



1.4 : النسب المستهدفة في عام (2015) لأهداف المحور الإجتماعي

يتضح من الجدول أعلاه أن السلطة لعوامل كثيرة لم تحقق الكثير في ما هدفت إليه حتى عام 2012 ولا تشير الظروف الموضوعية إلا أنها سيمكنها تحقيق ذلك حيث أن نسبة البطالة في عام (2012) ارتفعت لتصل 27.7% وأن حجم الإعالة الاقتصادية للأفراد الذين يتلقون مساعدات يبلغ 12.1%. (فلسطين، وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، 2012).

2.1.4 محور مكافحة الفقر

إستنادا لتحليل واقع الفقر والأمن الغذائي وسوق العمل والبطالة في فلسطين، ركز الهدف الأول في الأهداف الإنمائية للألفية بصيغته الفلسطينية، إضافة للقضاء على الفقر الشديد على التخفيف من الفقر لكونه يشكل واحدا من العوامل المؤثرة في إمكانية تحقيق التنمية في الحالة الفلسطينية، إضافة إلى التركيز على البطالة كتحدٍ آخر واستثنى الهدف بصيغته الفلسطينية قضية الجوع لعدم ارتباطها بالحالة الفلسطينية، واستبدلت بالأمن الغذائي بمفهومه الشامل من حيث القدرة على الحصول والوصول للغذاء، وبشكل عام ترتبط التحديات الرئيسية التي تواجه فلسطين في الفقر بشقيه الفقر الشديد والفقر، وبحالة الأمن الغذائي والمشاركة في سوق العمل والبطالة، وهي تحديات يفرضها واقع فلسطين كدولة تحت الإحتلال، وإستنادا إلى هذه الخصوصية إتجهت عملية تكيف الأهداف لضمان إنعكاس هذه التحديات فيه وليرتبط بشكل أكبر بمهام مواجهة الإحتلال والسعي لتحقيق الإستقلال.

وقد جاءت السياسات والتدخلات في إطار هذا الهدف للتصدي لهذه التحديات وقد شملت على كلا البعدين الإغاثي والتنموي، حيث شملت البعد الإغاثي المرتبط أساسا بمعالجة الفقر الشديد لدى الأسر التي لا تتوفر لديها موارد تمكنها من تطوير قدراتها الخاصة، وينطبق هذا أيضا على تعزيز حالة الأمن الغذائي لدى هذه الأسر، في حين شملت هذه السياسات والتدخلات بعدا تمكينيا تنمويا لتسهم في التخلص من الفقر الشديد من جهة وتمكين الفقراء وصولا إلى الإعتماد على الذات من جهة أخرى، وهذه أيضا تنطبق على تعزيز حالة الأمن الغذائي بين السكان

لإرتباطها بحالة الفقر بشكل وثيق، كما ركزت السياسات والتدخلات المندرجة في إطار هذا الهدف على تعزيز المشاركة في سوق العمل والحد من ظاهرة البطالة ولا سيما لدى النساء والشباب، وهو ما يخدم الهدف العام المتمثل في مكافحة الفقر، وبالتركيز على بعض الفئات الإجتماعية كالنساء والشباب في إطار التوجهات التي حددتها أجندة السياسات الوطنية القاضية بتعزيز حالة المساواة بين كافة المناطق والشرائح الإجتماعية وبما فيها المساواة بين الجنسين وفي هذا الإطار أيضا ركزت السياسات على بعد الحماية للعاملين، ولم تقتصر فقط على الزيادة الكمية للمشاركة في سوق العمل، كذلك ركزت السياسات على ضمان التوزيع العادل للموارد والخدمات بين المناطق والفئات الإجتماعية وتوفير السكن اللائق لكافة السكان، كتعبير عن مواجهة اللامساواة وذلك من خلال شمول كافة المناطق بالخدمات الرئيسية كعامل ممكن لمكافحة الفقر بما في ذلك وضع نظم تعرفه متدرجة تتناسب مع تقسيمات الفقر.

ولقد تم تحديد مجموعة من الإستهدافات التي تسعى السلطة إلى تحقيقها عام 2015 في مجال مكافحة الفقر، ويظهر الجدول التالي أهم المؤشرات الحالية والمستهدفة:

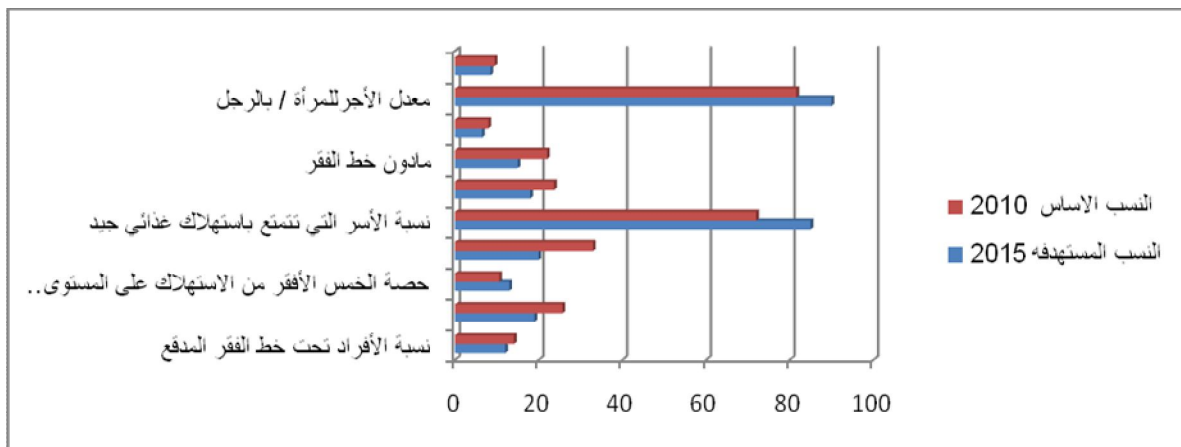
جدول 2.4: إستهدافات السلطة في مجال مكافحة الفقر بحلول عام 2015

الهدف	المؤشر	الأساس 2011	المستهدف 2015
التخفيف من الفقر المدقع والفقر وتعزيز حالة الأمن الغذائي بين السكان	نسبة الأفراد تحت خط الفقر المدقع	14,1	%12
	نسبة الأفراد تحت خط الفقر الوطني	%25,7	%19
	حصة الخمس الأفقر من الإستهلاك على المستوى الوطني	%10.6	%13
	نسبة الأسر غير الآمنة غذائيا	%33	%20
	نسبة الأسر التي تتمتع بإستهلاك غذائي جيد	%72	%85
	نسبة البطالة	%23,7	%18
تحقيق العمال الكاملة والمنتجة والعمل اللائق	نسبة الذين يعملون ويقل دخلهم عن خط الفقر الوطني	%22	%15

للجميع بمن فيهم النساء والشباب	معدل الإعاقة الاقتصادية	8%	6,5%
	معدل الأجر اليومي للمرأة مقارنة بالرجل	81,6%	90%
توفير السكن الآمن والملئ والمهمشين	نسبة الأسر التي تسكن في مساكن كثافة السكن فيها 3 أفراد أو أكثر في غرفة النوم الواحدة	9.5%	8,5%

(مكتب المنسق العام للأمم المتحدة.2012)

يلاحظ أن السلطة الوطنية لم تستطيع تحقيق الخطوات المناسبة والسير بالاتجاه نحو تحقيق هذه المؤشرات بفعل عوامل كثير أهمها أن نسبة الفقر ارتفعت في الأسر التي ترأسها امرأة ، من 29.8% عام 2012 وهذه يشكل ارتفاعا عن ما كان عليه في عام 2009 بنسبة 3.2% بينما بلغت معدلات الفقر العامة في 2010 وفقا لأنماط الإستهلاك 25.7% في حين أن 48.6% من الأفراد يقل دخلهم عن خط الفقر الوطني، كما تبين أن 14.1% من الأفراد يعانون من الفقر الشديد عام 2010 يصل الى 16.3% في عام 2012. وتبين أن المساعدات التي أعطيت لم تساهم في الحد من الفقر المدقع إلى نسبة لا تتجاوز 0.5%



2.4: النسب المستهدفة في عام 2015 لمكافحة الفقر

وقد أشار معظم الذين تم مقابلتهم أن مشكلة الفقر تحتاج الى سياسات بنيوية في المجال الإقتصادي والإجتماعي وإلى ضرورة تفعيل اللجنة الوطنية لمكافحة الفقر .

3.1.4 محور المرأة

لقد أشارت الخطة الإستراتيجية لقطاع شؤون المرأة (2011-2013) الى أن قطاع المرأة هو عبر قطاعي وفي ذلك دلالة على أن شركاء تنفيذ الإستراتيجية في جميع القطاعات.

كما أشارت إلى أن عملية دمج النوع الإجتماعي يتطلب التزاما سياسيا واضحا وسياسات إيجابية تستهدف المرأة ويتطلب ذلك توفير موارد بشرية ومالية إضافة إلى تشريعات وقوانين تحقق الأهداف الإستراتيجية، ولتحقيق هذا الهدف قامت الحكومة بإنشاء 24 وحدة نوع إجتماعي في وزارات ومؤسسات السلطة (إستراتيجية وزارة شؤون المرأة، 2011) كما تم تأسيس الوزارة بشكل مكتمل عام 2013.

وتعتبر مشاركة المرأة مستندة إلى مرجعيات قانونية هي إعلان الإستقلال عام 1988 والإستراتيجية الوطنية لعام 1997 ومؤتمر بيجن وتوقيع السلطة على وثيقته، وقرار مجلس الوزراء عام 2009، بالإضافة إلى قرار الأمم المتحدة رقم 1325 للتعامل مع المرأة أثناء النزاعات المسلحة والوثيقة الحقوقية للمرأة الفلسطينية لعام 2008.

لقد إتمت الإستراتيجية عدة أهداف لجسر الهوة ما بين الجنسين وإدماج النوع الإجتماعي وهي:

1. تمكين المرأة من التمتع بقانون أسرة وحقوق مدنية تضمن المساواة والعدالة.
2. تمكين المرأة الفلسطينية المقدسية من المحافظة على حق الإقامة والتنقل والمواطنة في عاصمتها القدس.
3. تخفيض نسب العنف الموجه ضد النساء بكافة أشكاله.
4. رفع شأن المرأة الأسيرة .

5. تمكين وتفعيل المرأة من المشاركة السياسية الفاعلة.
 6. تحسين الخدمات التعليمية في فلسطين من حيث الكمية والنوعية ومن منظور إجتماعي.
 7. زيادة حماية صحة المرأة.
 8. رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل.
 9. مأسسة النوع الاجتماعي في الوزارات.
- (فلسطين، وزارة شؤون المرأة، 2013)

1.3.1.4 تمكين المرأة

تعتبر مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية والإقتصادية عاملا أساسيا في التمكين لأي مجتمع والنهوض به، وقد تحقق تقدم مهم على مشاركة المرأة في الحياة العامة، حيث أكدت خطة التنمية 2011-2013 على أنه ما يزال هناك طريق طويل قبل أن يتم الإدعاء بأن المرأة تحظى بحقوق متساوية.

ولا بد من الإشارة الى أن التدخلات الخاصة بتمكين المرأة هي في إتساق تام مع أهداف الألفية ولا بد من الإشارة أن تمكين المرأة هو عابر قطاعي حيث له علاقة بالحماية الاجتماعية والفقير. فقد حققت المرأة الفلسطينية معدلات عالية في مجالات عدة منها على صعيد التعليم كما نرى في الجدول التالي:

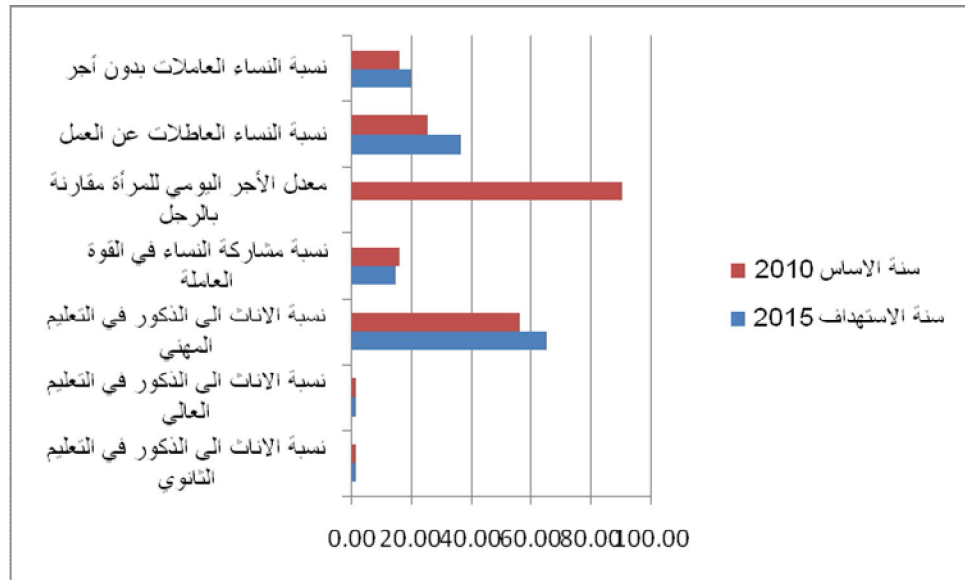
تمكين المرأة الفلسطينية من التحرر وتعزيز المساواة بين الجنسين وضمان العدالة الاجتماعية

جدول 3.4: تمكين المرأة في مجال التعليم

مؤشر التقدم المحرز		المؤشر	الأهداف الجزئية
الاستهداف	الأساس		
2015	2010	نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم الثانوي	ضمان الوصول الى أماكن التعليم والمحافظة على
1,18	1,18		

1,28	1,28	نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم العالي	المساواة بين الجنسين
%65	%56	نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم المهني والتقني في المرحلة الثانوية	تقليص الفجوة بين الجنسين في الإختصاصات التقنية والمهنية
%16	%14,7	نسبة مشاركة النساء في القوة العاملة	زيادة وتوزيع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل وحمائتها
%90	81,6	معدل الأجر اليومي للمرأة مقارنة بالرجل	
%25	%36,3	نسبة النساء العاطلات عن العمل وحاصلات على 13 سنة دراسية فأعلى	
%16	19,5	نسبة النساء العاملات بدون أجر	

(فلسطين، وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، 2012).



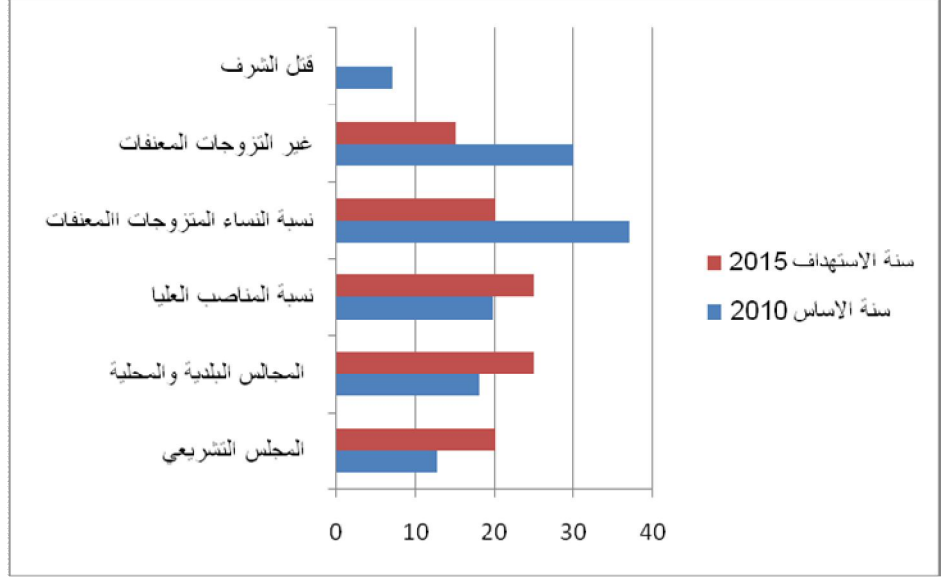
شكل 3.4: النسب المستهدفة في عام 2015 في مجال التعليم

أما في مجال المشاركة السياسية فيتضح من خلال الجدول التالي:

جدول 4.4: المشاركة السياسية للمرأة

مؤشرات التقدم المحرز		المؤشر	الأهداف الجزئية
الاستهداف 2015	الأساس 2010		
20%	12,7%	نسبة النساء في المجلس التشريعي	تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامّة
25%	18%	نسبة النساء في المجالس البلدية والمحلية	
25%	19,7%	نسبة المناصب العليا التي تشغلها النساء في القطاع العام (مدير c فأعلى)	
20%	37%	نسبة النساء المتزوجات اللواتي يتعرضن لأية شكل من أشكال العنف من قبل أزواجهن	حماية المرأة من كافة أشكال العنف
15% نفسي 15% جسدي 0% جنسي 2% اقتصادي	25,7% نفسي 30,2% جسدي 0,8% جنسي 7,6% اقتصادي	نسبة النساء غير المتزوجات (18-64) اللواتي يتعرضن لأية شكل من أشكال العنف من قبل أحد أفراد الأسرة	حماية المرأة من كافة أشكال العنف
0	7	عدد النساء اللواتي يقتلن على خلفية الشرف سنويا	

(فلسطين، وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، 2012).



شكل 4.4: النسب المستهدفة في عام 2015 في مجال المشاركة السياسية

وبناء على رأي المبحوثين وخاصة المدافعين عن حقوق المرأة يرون أنه تم تحقيق إنجازات لا بأس بها مقارنة مع الدول العربية ولكنها ما زالت دون المستوى المطلوب لتحقيق المساواة التي هدفت لها الألفية.

2.4. دراسة الحالة

برنامج تمكين العائلات المحرومة اقتصاديا (Deep) المرحلة الأولى والثانية

الغاية من المشروع (الهدف العام)

تخفيض الفقر في الأراضي الفلسطينية من خلال الوصول الى رزمة أنشطة لتعزيز شبكة الأمان الإجتماعي والخدمات المالية.

وصف المشروع

يتمثل هدف المشروع في تحسين الأوضاع المعيشية للأسر الفلسطينية التي تعاني من الضائقة والحرمان والمساهمة في إحياء الإقتصاد الفلسطيني، من خلال التشغيل الذاتي وتطوير المشاريع الصغيرة كوسيلة لتخفيض البطالة وتحقيق نمو إقتصادي أعلى ومكافحة الفقر، وتوسيع الفرص أمام أفراد الأسر الفلسطينية المحرومة لكي يتحولوا إلى رواد في مجال المشاريع من خلال مدهم بالخدمات المالية وخدمات تطوير الأعمال، سيساعد ذلك أفراد الأسر ذوي القابلية لأن يكونوا روادا على أن ينشئوا مشاريعهم الصغيرة ويكفلوا لأنفسهم مصدر دخل مستداما.

أما الأسر غير المؤهلة لإمتلاك وإدارة نشاط للتشغيل الذاتي على المدى القريب، وخاصة تلك التي تعمل على تنشئة الشباب الذين يمكن أن يتم إعدادهم لكي يصبحوا روادا على المدى المتوسط، فسيتم تزويدها بمساعدات مبتكرة خاصة تكفل تمكينها على المدى القريب والبعيد.

الغاية: تمكين الأسر الفلسطينية بشكل مزمّن والمتضررة بشدة وتحويلها من حالة الإعتدال إلى حالة الإعتدال على المساعدات الإنسانية إلى حالة الإستقلالية في توفير مصادر الدخل من خلال تيسير وصولها إلى رزمة من الخدمات المالية وغير المالية (أنشطة تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي) التي تلبي إحتياجاتها.

أهداف المشروع

- الوصول إلى الأسر التي لا يمكنها فقرها من الإستفادة من برامج الإقراض الصغير التقليدية والتي لديها الطاقات ورأس المال البشري، وذلك من خلال مؤسسات أهلية محلية وسيطة تقدم لها أنشطة تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي التي تلبي إحتياجاتها وتمكنها من أن تصبح قادرة على إعالة نفسها بإستقلالية.
- وصول الأسر الفقيرة المنفذة لمبادرات مشاريع أعمال إلى خدمات مالية من مؤسسات الإقراض الصغير.

- تمتين قدرات المؤسسات الأهلية ومؤسسات الإقراض الصغير على الوصول الى الأسر الفلسطينية الفقيرة وشديدة الفقر وتلبية إحتياجاتها، ومأسسة الممارسات الرشيدة.
- وجود كيان محلي مستدام وقابل للحياة بكل هياكله للإستمرار ومواصلة خدمة الأسر الفقيرة.

اجمالي الموازنة: 120 مليون دولار (2006-2014)

عدد العائلات المستهدفة: 100 ألف أسرة

الشركاء: برنامج الأمم المتحدة الانمائي، الوزارات، المؤسسات الأهلية

التقدم المنجز:

تم تنفيذ المرحلة الأولى بواقع 5 مليون دولار استهدفت 4000 أسرة من قبل المؤسسات الأهلية و 80 ألف أسرة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية.

تبين من دراسة وثائق المشروع ومقابلة المشرف على جزء المشروع في جمعية الهيدرولوجيين الفلسطينيين ما يلي:

1. أن المشروع يسهم الى حد كبير في تخريج نسبة قليلة من الفقر وذلك بسبب تدني المساهمة النقدية للمشروع.
2. أن المشروع يحتاج الى مرافقة دائمة للأسر المحتاجة وتدريب ليسهل تخريجهم من الفقر.
3. أن الطلب أكثر بكثير من العرض وبالتالي فان جعل المشروع مشروعاً وطنياً دائماً غير مرتبط بالتمويل أمر أساسي.

الفصل الخامس

1.5 التحليل والإستنتاجات

يمكن الإستنباط من المقابلات والتحليل والمعطيات التي تحقق التقدم في الأهداف أن هناك عوامل عديدة تجعل من الصعوبة بمكان تحقيق معظم الأهداف وأهم هذه الأسباب هي وجود الإحتلال وحرمان الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير المصير، والسياسات التدميرية للممتلكات والموارد الفلسطينية وكذلك سيطرة الإحتلال على المعابر الفلسطينية، ومن المعوقات الأخرى إعتقاد الخطة متوسطة المدى بشكل كامل على تمويل الدول المانحة و الحصار المفروض على السلطة الوطنية الفلسطيني، ولكي نستطيع تحقيق الأهداف الألفية، فلا بد من تحقيق الأهداف السياسية والوطنية وإزالة كافة المعوقات الناجمة عن الإحتلال، أما بقية المؤشرات التي تم قياسها ساعدت في مقارنتها مع الدول المجاورة وبقية العالم . وفيما يلي نورد مثالا على مؤشرات الألفية والتي تم رصدها في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1995-2012.

الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع.

الغاية 1: تخفيض نسبة السكان التي يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم في الفترة من 1990 - 2015.

المؤشر 1: نسبة السكان الفقراء النسبة المئوية للسكان دون خط الفقر الوطني، وإذا ما تمحصنا وحللنا هذا المؤشر على سبيل المثال، فإنه لا بد من القول إن الفقر في الأراضي الفلسطينية يزداد بشكل دراماتيكي نظرًا لما تعانيه الأراضي الفلسطينية من تدمير مبرمج للبنى التحتية والإقتصادية وإبقاء الإقتصاد الفلسطيني في تبعية مباشرة ومستمرة للإقتصاد الإسرائيلي والإجراءات الإسرائيلية المتمثلة بالإغلاق الدائم والمستمر للأراضي الفلسطينية والسياسات القائمة على عزل المحافظات الفلسطينية عن بعضها البعض، وعزل الضفة الغربية بالكامل عن قطاع غزة له الأثر الكبير والمباشر في إرتفاع نسب الفقر في الأراضي الفلسطينية، خصوصًا في قطاع غزة، لتصل إلى حوالي ثلثي الشعب الفلسطيني بعد أن وصل معدل فقر الإنفاق حوالي % 24 لعام 2012 ومعدل فقر الدخل حوالي % 67 لنفس العام، وللتقليل من هذه الفجوة تلجأ الأسر الفقيرة في فلسطين الإستدانة أو بيع الأصول والممتلكات أو القروض الشخصية، بالإضافة إلى المساعدات الطارئة الإغاثية والتي لها دور مهم في التقليل من هذه الفجوة، وقد بذلت السلطة الفلسطينية الكثير من الجهود لمكافحة الفقر وتبنت العديد من البرامج والمشاريع والخطط وكان من أهم الخطوات والتي تعكس إهتمام قمة الهرم السياسي في معالجة الفقر هو تأسيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفقر التي أشير إليها سابقا.

يتضمن هذا القرار العديد من الإيجابيات منها على سبيل المثال الدرجة التمثيلية للفريق وإقراره رسمياً بقرار من مجلس الوزراء، وكذلك سعة تمثيله للأطراف كافة ذات العلاقة بقضايا الفقر في فلسطين، وكونه يعكس التزاماً حكومياً على مستوى السياسات، ولكن يبقى السؤال حول مدى فاعلية هذا الجسم التنسيقى ودوره في بلورة السياسات المختلفة ومدى إمكانية تحول قراراته وتوصياته إلى سياسات نافذة في أجهزة السلطة الوطنية الفلسطينية المختلفة . وفي هذا السياق باشرت السلطة الوطنية الفلسطينية بتنفيذ مجموعة من البرامج الإغاثية ذات البعد الإجماعى التتموي على المستوى الإستراتيجي طويل المدى، وتشكل برامج حماية أفقر الفقراء ركناً أساسياً في مجموعة البرامج المذكورة، حيث تقوم على تقديم مساعدات نقدية للأسر الأشد فقراً في الأراضي الفلسطينية والتي تقدر بحوالي 3000 أسرة مقابل إلزام هذه الأسر بإتباع مجموعة من القضايا الصحية والتعليمية والتوعوية، وتسعى وزارة الشؤون الإجماعية إلى زيادة عدد الأسر المستفيدة من هذا البرنامج إلى 45000 أسرة بكلفة تصل إلى حوالي 78 مليون دولار. (فلسطين ،وزارة الشؤون الاجتماعية، 2013).

ومن خلال المقابلات مع الفاعلين واستناداً الى أداء السلطة الوطنية في السنوات السابقة فإنه قد تم بناء مصفوفة لقدرة وإحتمالية السلطة في تحقيق أهدافها، ويشير الجدول التالي إلى أهداف التنمية ومدى تحقيق كل غاية من هذه الأهداف:

جدول 1.5: أهداف الألفية ومدى تحقيق كل غاية من هذه الأهداف

أهداف التنمية					امكانية التحقيق				
محقق	غير ملائم	محتمل	محتمل جدا	غير محتمل	الهدف الأول : القضاء على الفقر المدقع والجوع				
				X	الغاية (1) تقليص عدد الذين دخلهم أقل من دولار واحد حتى عام 2015				
				X	الغاية (2) تقليص الى نسبة النصف الأفراد الذين يعانون من الجوع خلال العوام 2013-2015				
			*		الهدف الثالث: تعزيز المساواة حسب النوع الاجتماعي وتعزيز دور المرأة في السلطة				
				X	الغاية (1): ازالة التباين بين الجنسين في التعليم				
		X			الغاية (2): تمكين المرأة في مجال العمل السياسي				

(الجدول من إعداد الباحثه)

تبين من خلال تحليل الإحصاءات الكمية والكيفية أن السلطة الوطنية الفلسطينية حققت النتائج التالية بالرغم من الظروف الإقتصادية والإجتماعية وسياسات الإحتلال ضد الشعب بشكل عام ، فقد حققت السلطة الوطنية النتائج على عدة مستويات:

الحماية الإجتماعية:

بالرغم من التراجع السلبي للأوضاع الإقتصادية والإجتماعية وتعقيدات الأوضاع السياسية إلا أن السلطة الوطنية إستطاعت التقدم في المؤشرات الأساسية للحماية الإجتماعية من خلال:

1. زيادة الموارد المالية للمهمشين والعائلات الفقيرة.
2. تبني مشروع التشغيل ومأسسة هذا المشروع .
3. تبني إستراتيجية واضحة لمكافحة الفقر إلا أنها ما زالت لديها العمل الكثير حيث أن نسبة الأسر الآمنة غذائيا ما زالت مرتفعة وهي 33% ، وتم توقيف البرنامج الأساس في التمكين الإقتصادي لدى وزارة الشؤون الإجتماعية وهو برنامج الأسر المحرومة (DEEP) الذي ساهم في تحرير أكثر من 2500 عائلة من خط الفقر وما زالت البطالة مرتفعة 24%.

إلا أن هناك إرتفاع في عدد الأسر التي تتلقى مساعدت عينية عام 2012 تمكين 33000 أسرة (كلمة رئيس الوزراء، 2013/3/25)

تقليل أثار الفقر

تشير البيانات الخاصة بمؤشرات القضاء على الفقر المدقع والجوع أن هناك ارتفاعاً في حالات الفقر في الأراضي الفلسطينية، وزيادة نسبة فجوة الفقر منذ العام 2000 منذ إندلاع الإنتفاضة وما تبعها من إجراءات إسرائيلية تعسفية، ووصلت الى 25 % في العام 2012.

وتبين من المقابلات والتقارير التي تصدرها الجهات الدولية أن السلطة لم تحقق الكثير في هذا المجال حيث:

- ما زالت معدلات الفقر مرتفعة بين الذين يعملون 22%.
 - نسبة الأفراد دون خط الفقر الوطني 25,7% .
 - أما نسب الأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر المدقع فيها 14,1% .
- ويمكن القول أن السلطة لم تحقق المستهدف في مجال الفقر والفقر المدقع حتى بداية عام 2013 وعجزت السلطة عن التعامل مع النسب العالية وما زالت 8% من الأسر تحتاج الى اعالة اقتصادية (فلسطين، وزارة الشؤون الاجتماعية، 2011).

ومن المهم أن إعادة النظر في بنية الإقتصاد الفلسطيني في ضوء المعطيات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية ومن الأهمية عند إعادة النظر الإستفاده من نظريات الإقتصاد الإجتماعي نص إعلان منظمة العمل الدولية لعام 2008 بشأن العدالة الإجتماعية من أجل عولمة عادلة على أن المنشآت المنتجة والمربحة والمستدامة الى جانب إقتصاد إجتماعي قوي وقطاع عام مستدام عوامل أساسية للإستدامة التنمية الاقتصادية وفرص العمالة والتقليل من آثار الفقر.

وأضحى اليوم الإقتصاد الإجتماعي والتضامني حقيقة وجزءا من حياة العديد من الأفراد، لأنه يساهم في النهوض بالقيم والمبادئ التي تركز على حاجات الأفراد ومجتمعاتهم، في إطار مشروع من المشاركة الطوعية والمساعدة الذاتية والاعتماد على الذات.

من خلال المؤسسات والمنظمات يحاول هذا الإقتصاد إحداث توازن بين النجاح الإقتصادي والإنصاف في العدالة الإجتماعية، وإنطلاقا من المستوى المحلي ووصولاً إلى المستوى العالمي يرتبط مفهوم الإقتصاد الإجتماعي بالمحاور الأساسية التالية:

1. إيجاد فهم أفضل لمفهوم الإقتصاد الإجتماعي والتضامني وإمكانية إستخدامه لتوفير فرص عمل.

2. حوكمة وإدارة الإقتصاد الإجتماعي.

3. إطار العمل المؤسساتي لتطوير الإقتصاد الإجتماعي.

4. بناء الإقتصاد الإجتماعي من خلال الشراكة المجتمعية.

وفي الحالة الفلسطينية فإن تقوية القطاع العام من خلال منظومة مؤسساتية وقانونية وإشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص من خلال المسؤولية الإجتماعية والإتفاق على أجندة تنمية وطنية لتمكين المجتمع من الصمود والمقاومة ولتحقيق الحد الأدنى من العيش الكريم من خلال مكافحة الفقر والبطالة.

تمكين المرأة

يؤكد الواقع أن المشاركة السياسية للمرأة متدنية ، إن المشاركة الشخصية في الحياة العامة لم تعد منة من قبل النظام السياسي ، بل أصبحت الآن أحد أهم أركان الحقوق السياسية الشخصية للمواطنين ، والتي تناولتها المواثيق الدولية والإقليمية ذات الصلة ، والتي ضمنها دول كثيرة إلى مقدمات دساتيرها . إن حق المشاركة السياسية يتعدى إلى ما هو أبعد من المشاركة السياسية في عملية صنع القرار أو التأثير بها ، ليصل إلى إدارة شؤون البلاد بطريقة مباشرة ، بكلام آخر فإن المشاركة تعني القيادة ، وقبول الخيار الديمقراطي على مستوى القيادة وعلى ذلك فإن من حق الفرد المشاركة في جميع مناحي الحياة انطلاقاً من مسؤولياته . فعلى الصعيد الفلسطيني مازالت المرأة الفلسطينية تواجه تحديات حقيقية لجهة مشاركتها في السلطة وعملية صنع القرار ، على الرغم من مشاركتها الفاعلة في عملية النضال الفلسطيني بكل مراحلها . وبالرغم من كل الخطوات التي خطتها المرأة الفلسطينية لجهة مشاركتها السياسية ،

إلا أنها ما زالت مشاركة متواضعة بالمقارنة مع حجم تضحيات المرأة وفعاليتها المجتمعية .

ويمكن لنا إستعراض مشاركة المرأة من خلال المؤشرات التالية : من المؤشرات مشاركة المرأة في الهيئات القيادية حيث تشارك بنسبة 7,5% في أعلى هيئة من هيئات منظمة التحرير الفلسطينية وهي مؤسسة المجلس الوطني الفلسطيني ، فمن بين عدد أعضائه البالغين 744 هناك 56 عضو من النساء . أما في المجلس المركزي فعدد النساء 5 من أصل 124

عضواً ، وهو الهيئة الوسطى بين المجلس الوطني واللجنة التنفيذية ، أما في اللجنة التنفيذية 1 عدد النساء ، أما المجلس التشريعي كهيئة تمثيلية منتخبة فقد ترشحت لعضويته 28 امرأة من بين 672 نجح 26 مرشحه وبسبب الكوتا (انتخابات 2006).أما مشاركة المرأة في المفاوضات فقد كانت مغيبية في مفاوضات الوضع الدائم ، أما عدد الوزيرات 3 وزيرة من أصل 24 وزيراً في الحكومه الخامسة عشر حكومة (2013)

كما أشرنا سابقا فان السلطة الوطنية الفلسطينية تبنت الإستراتيجيات المعقولة وباشرت في عمل تدخلات مهمة وحققت النتائج التالية:

- إلتحاق الطلاب في المدارس مرتفعة بالنسبة للعديد من الدول حيث أن معدل الإلتحاق بالتعليم الأساسي 93,4% وأن معدلات ضمان الوصول الى أماكن التعليم هي أيضا مرتفعة ولكن زيادة نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل ما زالت متدنية، حيث أن هناك حوالي 20% من النساء للعملية بدون أجر ونسبة العاطلات عن العمل 36,3% وخاصة بين المتعلمات أن مشاركة المرأة السياسية فهي أيضا منخفضة 12,7% في المجلس التشريعي 18% في الهيئات المحلية ولا تزيد عن 20% في المناصب العليا.
- كما أن السلطة فشلت في الحد من العنف رغم تبنيها استراتيجية طموحة فما زال يتراوح العنف بنسب ما بين 8% جنسي الى 25,7% نفسي وتم قتل 7 نساء عام 2010 على خلفية قضايا الشرف. (فلسطين، وزارة شؤون المرأة، 2011).

بالرغم من أن السلطة الوطنية تسير بإتجاه تحقيق نسب معقولة بإتجاه أهداف الألفية الا أنها وبرغم كثير من الفرص التي أتاحت لها والإستثمار الأمثل للتمويل، إلا أنه تستطيع تحقيق نتائج أفضل في مجال البطالة والتشغيل وتمكين المرأة، وذلك بمراجعة الإستراتيجيات الطموحة ووضع إستراتيجيات لها مصداقية مرتبطة بالواقع الإقتصادي والإجتماعي، وعلى سبيل المثال تخفيف حصة الأمن في الموازنة العامة سيتيح للسلطة توفير موارد إضافية للجانب الإجتماعي.

الإنفاق على القطاع الإجتماعي

يظهر الجدول التالي مخصصات النفقات الجارية لوزارة الداخلية والوزارات ذات العلاقة بالخدمات الاجتماعية، وكما يتضح من الجدول المذكور، فقد تراجع الإنفاق على الوزارات الثلاثة ذات العلاقة بالشأن الإجتماعي (الصحة والشؤون الإجتماعية والتربية والتعليم العالي) من 42% في العام 2012 الى 38% من العام 2013 كنسبة مئوية من إجمالي النفقات الجارية، بالمقابل هناك تراجع طفيف في الإنفاق على وزارة الداخلية والأمن الوطني من 28.8% الى 28.1%، وبمقارنة مجموع الإنفاق على الوزارات الثلاثة مع الإنفاق على وزارة الداخلية والأمن الوطني، يتضح أنه قد تم زيادة الإنفاق على الوزارات الثلاثة بقيمة 197 مليون شيكل، ولكن تم زيادة الإنفاق على وزارة الداخلية والأمن الوطني بحوالي ضعفي هذا المبلغ أي نحو 362 مليون شيكل، وهذا يعني أن الزيادة المتوقعة في مخصصات وزارة الداخلية لعام 2013 ستصل الى حوالي 10.8% عن مستواها في العام 2012، مقارنة مع زيادة متوقعة بحوالي 5.1% للوزارات الثلاث مجتمعة (وإنخفاض بحوالي 9.2% في مخصصات وزارة التربية والتعليم العالي)، لا شك أن هذه البيانات تفتح الباب واسعا من جديد أمام الإنتقادات الكبيرة للإنفاق على قطاع الأمن وكبر حصته وعبئه على الموازنة العامة على حساب القطاعات الاجتماعية، وموضوع حصر العاملين الحقيقيين في الأجهزة الأمنية والترقيات التلقائية وغير ذلك. (أمان، 2013).

مخصصات النفقات الجارية لوزارة الداخلية والوزارات ذات العلاقة بالخدمات الاجتماعية في مشروع قانوني الموازنة العامة 2012 و 2013 وفق الجدول التالي:

جدول 2.5: مخصصات النفقات الجارية لوزارة الداخلية والوزارات ذات العلاقة بالخدمات

الإجتماعية في مشروع قانون الموازنة العامة 2012-2013

الأرقام بالمليون شيكل

الوزارة	الرواتب والأجور	النفقات التشغيلية	النفقات التحويلية	اجمالي النفقات الجارية لكل وزارة	النسبة من النفقات الجارية	2012	2013	2012	2013	2012	2013
وزارة الداخلية والأمن الوطني	2,858	3,120	269	298	287	225	28.1	28.8	3,714	3,352	287
وزارة الصحة	633	637	615	739	57	46	10.9	11.1	1,444	1,294	57
وزارة التربية والتعليم العالي	1,896	1,780	220	227	144	238	16.4	20.2	2,162	2,354	144
وزارة الشؤون الاجتماعية	52.5	54.8	12	12	1,347	1,067	10.7	9.7	1,418	1,132	1,347
حصيلة التغيير في وزارة الداخلية	262		29			62		0.7-	362		
حصيلة التغيير في الوزارات الثلاثة مجتمعة	110		28			131		0.4-	197		

(فلسطين، وزارة التخطيط والتنمية الادارية، 2012).

كما يتضح من الجدول يتوقع مشروع الموازنة العام للعام 2013 أن يبلغ العجز الجاري (قبل التمويل) 1,366 مليون دولار، أي نحو 12.5% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو أقل بقليل عن مستواه الفعلي في العام 2012 حيث بلغ 13.4% وعند إضافة قيمة النفقات التطويرية إلى العجز الجاري يصبح إجمالي عجز الموازنة العامة 1,716 مليون دولار، أي ما نسبته 15.2% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة منخفضة بشكل طفيف عن نسبتها الفعلية في العام 2012 والتي بلغت 15.7%، و جدير بالذكر أن مشروع الموازنة العامة للعام الماضي 2012 كان طموحا حيث قدر أن ينخفض العجز الكلي بنسبة 4% ليصل الى 13% من الناتج المحلي الإجمالي بدلا من 15.7% التي وصلها فعليا، وبالأرقام المطلقة بلغ العجز 1.6 مليار دولار عام 2012 بدلا من 1.3 مليار دولار التي كانت مقدرة في مشروع الموازنة لذلك العام، وهذا مؤشر واضح على عمق الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية. (أمان، 2013)

لقد أشارت جميع المقابلات التي أجريت مع الفاعلين الى:

1. التذبذب السريع في الظروف الاجتماعية والإقتصادية والسياسية هو المحدد الأساسي في تحديد قدرة السلطة الوطنية على تحقيق نسب معقولة في البعد الاجتماعي.
2. التنسيق المؤسسي في مجال الفقر والبطالة والحماية الاجتماعية عند المستوى المطلوب حيث يجري لقاءات تشاورية بين ممثلي القطاعات وهناك لجنة وطنية لأهداف الألفية وأخرى للحماية الاجتماعية. ولكن تفعيل دوائر الجندر وتمكين المرأة في الوزارات ما زال دون الحد المطلوب.
3. لا زال هناك فهم قاصر لدى صناع القرار في إعتبار أن أهم أولويات السلطة الوطنية يجب أن تخدم الهدف الاجتماعي في الأساس وأن ذلك يتطلب أدوات إقتصادية وإرادة سياسية.
4. أشارت المقابلات إلى أن إعتتماد السلطة الوطنية وبرامجها على التمويل الأجنبي يجعل الخطط في إرتباك تنفيذي دائم مما يعثر بشكل كبير تحديد مدة زمنية للمؤشرات.

5. أشار كل الفاعلين أن المشاركة المجتمعية في صنع السياسات والتنفيذ، وتفعيل المساواة والمحاسبة وتحفيز المسؤولية الإجتماعية قضايا ذات أهمية في تحقيق الأهداف ولكنها المشاركة تقتصر على التشاور وقليل من التشاركية في التقييم والمتابعة.

2.5 التوصيات

بعد استعراض تحليل النتائج وبناء على المقابلات التي أجريت يمكن التوصل الى التوصيات الآتية:

1. **على المستوى الإستراتيجي :** ضرورة إعادة الإعتبار إلى الإقتصاد الإجتماعي ونظرا لأهميته في الحالة الفلسطينية حيث أن العدالة هي المكون الأساس له، على أن يتم الربط بين العدالة والمساواة في فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية والعمل اللائق والحراك الإجتماعي الصاعد والمشاركة السياسية وما إلى ذلك، فمن الضروري أن تقترن المساواة في الفرص بثلاثة شروط، أولها غياب التمييز بين المواطنين وإزالة كل ما يؤدي إليه من عوامل، وغياب ما يترتب على التمييز من نتائج سلبية كالتهميش والإقصاء الاجتماعي والحرمان من بعض الحقوق وثانيها توفير الفرص، حيث لا معنى للحديث مثلا عن التكافؤ في فرص العمل إذا كانت البطالة شائعة ومواطن العمل غائبة. وهو ما يترتب إلتزاما على الدولة بوضع السياسات وإتخاذ الإجراءات الكفيلة بتوفير فرص العمل. وثالثها تمكين الأفراد من الإستفادة من الفرص ومن التنافس على قدم المساواة من أجل نيلها. فأغتنام الفرص قد يرتبط بتوافر قدرات معينة مثل مستوى تعليمي معين أو امتلاك أرض أو رأسمال. والمنافسة على الفرص سوف تقتصر إلى التكافؤ عندما تتسع الفروق في القدرات بين المتنافسين. وها هنا تظهر الحاجة إلى دور الدولة في إتاحة التعليم والتدريب وإعادة التدريب والرعاية الصحية وغيرها من عوامل بناء القدرات وتميبتها.
2. **على المستوى القانوني:** ضرورة إقرار التشريعات الخاصة بالحماية الإجتماعية والمرأة
مثل:

- ضرورة الإستعجال في إقرار قانون الضمان الإجتماعي.
- ضروره العمل على قانون تجريم القتل على خلفية الشرف.
- تفعيل أنظمة التزام لإدماج النساء في المناطق العليا.
- العمل على رفع الكوتا النسائية في الإنتخابات المحلية والتشريعية حيث أنها ما زالت متدنية.

3. على المستوى الهيكلي للموازنة

- تخفيف موازنة الأمن لصالح برامج إجتماعية وتشغيلية.
- إعادة هيكلية بنود الموازنة لتكون أكثر ترشيدا.

4. على المستوى المؤسسي

- تفعيل دور برنامج التشغيل في وزارة العمل.
- زيادة الأموال المخصصة للأسر المحرومة وبرامج الحماية الإجتماعية.

5. على المستوى العملي

- الإعتماد على الأيدي العاملة في تنفيذ المشاريع وخاصة مشاريع البنية التحتية لزيادة فاعلية برامج التشغيل والبطالة.
- تجنيد أموال خاصة بتمكين العمال غير المهرة من خلال رفع كفاءتهم.
- إشراك المجتمع المحلي في عملية تحديد الأولويات والإحتياجات (وضع الخطط وتنفيذها والإشراف والرقابة عليها ، وأخيراً التقييم) على أن يتضمن ذلك إختيار ما يتلاءم مع طبيعة المجتمع .
- العمل على تشجيع النساء في المشاركة في إتخاذ القرارات المتعلقة بحياتها وتمكين المرأة من المشاركة في صنع القرار والقيادة، و العمل على زيادة أعداد القيادات المجتمعات وتمكينهن وبناء قدراتهن .

- توعية النساء لأهمية ممارسة حقهن في الترشيح والانتخاب والمشاركة في جميع مواقع صنع القرار.
- تعزيز المكانة الاجتماعية للمرأة، والسعي لرفع مستوى القبول المجتمعي لأنشطتها المتعلقة بتنمية المجتمع وتعزيز الثقة بنفسها.
- رفع كفاءة المرأة في أداء دورها الأسري وتعزيز دورها في المشاركة في الحياة العامة بما في ذلك النشاط السياسي والاجتماعي.
- تغيير الصورة النمطية أو التقليدية التي تجعل عملية صنع القرار حكراً على الرجل.
- المساواة في جميع الحقوق التي كفلتها إتفاقيات حقوق الإنسان بين الجنسين دون أي تمييز.

وللحد من مشكلة الفقر والبطالة فإن السلطة مطالبة بتفعيل وتطوير العمل على البرامج والمشاريع التالية:

- برامج شبكة الأمان الاجتماعي .
- الإستمرار بالعمل على تطوير برامج الدعم الإغاثي الطارئ على المدى المتوسط ، على أن يكون له أبعاد تنموية طويلة الأمد.
- تفعيل صندوق التشغيل والرعاية الاجتماعية.
- تطوير الإقراض الصغير لدعم المشاريع الإنتاجية الصغيرة وتشجيع مؤسسات الإقراض المحلي وذلك لتحقيق الغرض.

1.2.5. توصيات خاصة بالبحث العلمي

1. تطوير مؤشرات وطنية لمراقبة تطوير المرأة.
2. دراسة الفقر في ظل التذبذب الإقتصادي والاجتماعي والسياسي (حالة فلسطين).
3. دور المشاريع الريادية في مكافحة الفقر.
4. دور الدولة الفاعلة في تقليل نسب الفقر في فلسطين.

قائمة المصادر والمراجع

- أمان، (2013): تحليل مشروع الموازنة العامة لعام 2013، رام الله، فلسطين.
- البنك الدولي، (2012): التعامل مع الصراع، الفقر، الإشتغال في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- البكوش، ط. (2010): الفقر وحقوق الإنسان، المعهد العربي لحقوق الانسان.
- الرفاعي، م. (2007): معوقات قياس الفقر . وثائق المؤتمر الإحصائي العربي.
- العلامة، م. (2007): دور المؤشرات الإحصائية في تقويم وضع الأهداف الإنمائية للألفية، المؤتمر الإحصائي العربي الأول، عمان.
- العجلوني، م. (2010): الأسباب الإقتصادية لظاهرة الفقر وطرق معالجتها. ورقة قدمت للأسبوع العلمي لمدينة الحسن العلمية جامعة الأميرة بسمة، الأردن.
- الفارس، ع. (2001): الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- الأمم المتحدة، (2005): برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- الأمم المتحدة، (2007): برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- الأمم المتحدة، (2011): برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- الأمم المتحدة (1994): "وثائق مؤتمر السكان، 1994
- الأمم المتحدة (2000): تقرير الأمم المتحدة حول الفقر 1998 - 2000
- المقطري، ص. (2010): تحديات الألفية الإنمائية: ورقة مقدمة لندوة تحديات مستقبل التنمية الإقتصادية في إطار رؤية الإنقاذ الوطني.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2010): تقرير التنمية البشرية.
- تميمي، ع. (2013): ملحق البنية التحتية للإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، فلسطين.
- توريس، ب. (2006): دور الديمقراطية في تحقيق وتحسين المساواة والتطوير المستدام واستئصال الفقر. المؤتمر السادس للديمقراطيات الجديدة والمستعادة، قطر.

- جامعة الدول العربية، (2010): التقرير العربي الثالث حول الأهداف التنموية للألفية وآثار الأزمات الاقتصادية العالمية على تحقيقها.
- جمعية الهيدرولوجيين الفلسطينيين لتطوير مصادر المياه والبيئة (2013) ، وثائق مشروع Deep، رام الله، فلسطين.
- حسن، ع.(2005): الفقر في فلسطين وسياسات مكافحته. جامعة النجاح، فلسطين.
- شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (2008): التخطيط والعمل من أجل أهداف الألفية، بيروت.
- صبيح، م (2000): مؤشرات التنمية الألفية، " لمحة إقتصادية"، الإئتلاف الوطني للنداء العالمي لمكافحة الفقر.
- عبد الصمد، ز (2009): دور المجتمع المدني في الحماية الإجتماعية، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بيروت.
- عبد الحكيم، ع. مساهمة برامج التمويل الأصغر في تحقيق الأهداف التنموية للألفية الثالثة، الجزائر (2012).
- كلمة رئيس الوزراء السابق د سلام فياض، 2013/3/25، رام الله.
- قنديل، أ، (2008): دور الجمعيات الأهلية في تنفيذ الأهداف الإنمائية. http://shakirycharity.org/index_A.php?id=149&news_id=895. 29/7/2013.10:15 AM
- لطرش، ع. وآخرون، (2009): الأهداف الإنمائية للألفية تقييم إستشراف اللجنة الدائمة للسكان، قطر.
- المجلس الإقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار (2007): الفقر في الأراضي الفلسطينية المحتلة. المجلس الإقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار، رام الله.
- شاكر، م . (2000): "عندما تخفق المساعلة: إطار للتشخيص والعمل". موجز سياسات رقم 9. معهد الحوكمة.

- مركز الديمقراطية وحقوق العاملين (2007) ، الأهداف الألفية للتنمية في السياق الفلسطيني، الإمكانيات والمعوقات، الائتلاف الوطني للنداء العالمي لمكافحة الفقر، رام الله، فلسطين.
- مركز الإحصاء الفلسطيني (2012): معالم الفقر في الأراضي الفلسطينية 2009-2010، رام الله، فلسطين.
- مركز الإحصاء الفلسطيني (2011): تعزيز الفقر في الأراضي الفلسطينية، رام الله، فلسطين.
- مؤسسة ماس (2012): الضمان الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية. ماس، رام الله، فلسطين.
- مؤسسة ماس (2013): نشرة الأمن الغذائي عدد 8. ماس، رام الله، فلسطين.
- مكتب المنسق العام للأمم المتحدة، التقرير الإقتصادي، 2012
- منسق العام للأمم المتحدة، نشرة تشرين الثاني، 2012
- مجموعة الأمم المتحدة للتنمية، (2003): المذكرة التوجيهية الثانية. <http://www.un.org/millenniumgoals/index.html>/29/10/2013.10:30 PM
- نعمه،ا. توطين أهداف الألفية في دول مجلس التعاون الخليجي.برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،2005.
- الهيئة الفلسطينية لحماية حقوق اللاجئين (2003): دور المرأة الفلسطينية في الهيئات والمنظمات الغير حكومية، رام الله، فلسطين.
- وزارة شؤون المرأة (2013): الإستراتيجية القطاعية لوزارة شؤون المرأة 2011-2013 لتعزيز المساواة والعدالة ، رام الله، فلسطين.
- وزارة شؤون المرأة (2011): الإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة للأعوام 2011-2019، رام الله، فلسطين.
- وزارة شؤون المرأة (2013): إستراتيجية الجندر الوطنية العابرة للقطاعات(2011-2013) ، رام الله، فلسطين.

- وزارة التخطيط والتنمية الإدارية (2011): خطة التنمية الوطنية 2011-2013 ، رام الله، فلسطين.
- وزارة التخطيط والتنمية الإدارية (2010): التقرير الوطني حول السياسات الإجتماعية المتكاملة في فلسطين، رام الله، فلسطين.
- وزارة التخطيط والتنمية الإدارية (2008): خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010، رام الله، فلسطين.
- وزارة التخطيط (2010): إنجازات خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010 ، رام الله، فلسطين.
- وزارة التخطيط والتنمية الإدارية (2012): الإستراتيجية الوطنية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول العام 2015، رام الله، فلسطين.
- وزارة الشؤون الإجتماعية (2011): إستراتيجية العمل 2011-2013، رام الله، فلسطين.
- وزارة الشؤون الإجتماعية (2010): إستراتيجية قطاع الحماية الإجتماعية 2010 ، رام الله، فلسطين.
- وزارة الشؤون الإجتماعية (2013): الإستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية، رام الله، فلسطين.

الملاحق

الملحق 1. أسئلة الدراسة

السيد المحترم

الموضوع: دراسة ماجستير حول مدى انسجام البعد الاجتماعي في خطط التنمية الفلسطينية
(2008-2013) مع أهداف الألفية

بعد التحية،

حيث أنني طالبة ماجستير في برنامج التنمية الريفية المستدامة بجامعة القدس، أرغب في إجراء دراسة تقييمية حول مدى انسجام البعد الاجتماعي في خطط التنمية الفلسطينية مع أهداف الألفية راجية منكم المساعدة في الإجابة على الأسئلة التالية:

1. هل تلاحظون أن البعد الاجتماعي (المرأة، الحماية الاجتماعية، الفقر) أخذ أولوية معقولة في خطط التنمية، إذا كان الجواب نعم إلى أي حد كان ذلك؟؟
2. هل تعتقدون أن البعد الاجتماعي في الخطط مرتبط بقدرات السلطة المالية؟؟
3. هل حققت السلطة انجازا ملحوظا في البنود الاجتماعية؟؟؟
4. ما هو تفسيركم لزيادة الفقر، والعنف ضد المرأة بالرغم من أن المساعدات لهذه الجوانب ازدادت في السنوات الأخيرة؟؟
5. هل تعتقدون أن الأوضاع السياسية هي المحرك الأساسي للفقر، والانكشاف الاجتماعي؟؟

6. ما هو مدى معرفة صانع القرار بأهداف الألفية؟؟
7. هل أهداف الألفية يمكن العمل عليها وانجازها في الحالة الفلسطينية؟؟
8. هل صنع السياسات الاجتماعية في السلطة الوطنية يشرك الجمهور إلى حد كبير؟؟
9. هل هناك انسجام بين الخطط والتطبيق؟؟
10. إذا كانت الوزارات هي الجهة التنفيذية فهل قامت بدورها لتنفيذ الاستراتيجيات التي وضعتها؟؟

مع الشكر الجزيل

الطالبة سمر جعص

الملحق 2. أسماء من تم مقابلتهم

1. أمين عنابي - وزارة الشؤون الإجتماعية
2. حنين زيدان - جمعية تنمية المرأة الريفية
3. محمود عطايا - وزارة التخطيط والتنمية الإدارية
4. محمد غضية - مستشار إقتصادي وخبير تنمية بشرية
5. غادة عليان - وزارة شؤون المرأة
6. حمدي الخواجا - هيئة مكافحة الفساد
7. آمال خريشة - جمعية المرأة العاملة
8. زياد كرابلية - الصندوق الفلسطيني للتشغيل
9. أيمن الرابي - جمعية الهيدرولوجيين الفلسطينيين

فهرس الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
114	1. أسئلة الدراسة.
116	2. أسماء من تم مقابلتهم

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
24.....	توزيع المساعدات الدولية على القطاعات الفلسطينية المختلفة.....	1.2
	نسب الفقراء بين الأفراد وفقا لأنماط استهلاك الأسرة الشهري في الأراضي الفلسطينية	2.2
42.....	2010 – 2009.....	
	نسب الفقر بين الأفراد وفقا لأنماط استهلاك الأسرة الشهري في الأراضي الفلسطينية قبل	3.2
43	المساعدات 2010-2009.....	
44.....	فجوة الفقر حسب المنطقة 2010 2009.....	4.2
85.....	تدخلات السلطة الفلسطينية في محاولة الاستجابة لأهداف الألفية.....	1.4
87.....	استهدافات السلطة في مجال مكافحة الفقر بحلول عام 2015.....	2.4
90.....	تمكين المرأة في مجال التعليم.....	3.4
92.....	المشاركة السياسية للمرأة.....	4.4
99.....	اهداف الألفية ومدى تحقيق كل غاية من هذه الأهداف.....	1.5
	مخصصات النفقات الجارية لوزارة الداخلية والوزارات ذات العلاقة بالخدمات الإجتماعية في	2.5
105.....	مشروع قانون الموازنة العامة 2012 و 2013.....	

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1.4	النسب المئوية في عام 2015 لأهداف المحور الإجتماعي	85.....
2.4	النسب المستهدفة في عام 2015 لمكافحة الفقر	88.....
3.4	النسب المستهدفة في عام 2015 في مجال التعليم	91.....
4.4	النسب المئوية في عام 2015 في مجال المشاركة السياسية للمرأة	93.....

فهرس المحتويات

الرقم	العنوان	الصفحة
أ	الإقرار	
ب	الشكر والعرفان	
ت	قائمة التعريفات	
ح	الملخص	
د	الملخص باللغة الإنجليزية	
1	الفصل الأول: خطة الدراسة	
1	خلفية الدراسة	
1	1.1 المقدمة	
3	2.1 مبررات الدراسة	
4	3.1 مشكلة الدراسة	
5	4.1 أهمية الدراسة	
5	5.1 أهداف الدراسة	
6	6.1 أسئلة الدراسة	
6	7.1 فرضيات الدراسة	

7.....	8.1 هيكلية الدراسة
8.....	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة
8.....	1.2 المقدمة
14.....	2.2 أهداف الألفية الإنمائية
17.....	3.2 أهداف الألفية في السياق الفلسطيني
22.....	4.2 المساعدات الدولية وأهداف الألفية
28.....	5.2 محاولات السلطة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية
31.....	6.2 مفهوم الفقر
34.....	1.6.2 الأساليب المتبعة في قياس الفقر
34.....	2.6.2 خط الفقر
35.....	3.6.2 صعوبات قياس خط الفقر
37.....	4.6.2 الآثار الناجمة عن الفقر
39.....	5.6.2 أسباب الفقر
40.....	7.2 الفقر في الأراضي الفلسطينية
41.....	1.7.2 جذور الفقر في الأراضي الفلسطينية
44.....	8.2 المرأة والتنمية في فلسطين
48.....	9.2 الإستراتيجيات الوطنية المتعلقة بأهداف الألفية

48.....	1.9.2 خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010
	2.9.2 إنجازات خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010 من منظور البعد الاجتماعي
48.....	3.9.2 إستراتيجية الشؤون الاجتماعية
51.....	4.9.2 الضمان والحماية الاجتماعية في الأراضي الفلسطينية
57.....	5.9.2 الإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء للإعوام 2011-2019
66.....	6.9.2 إستراتيجية الجندر الوطنية العابرة للقطاعات 2011-2013
68.....	7.9.2 إستراتيجية تعزيز الفقر في الأراضي الفلسطينية 2011
68.....	8.9.2 تقرير البنك الدولي
69.....	9.9.2 إستراتيجية قطاع الحماية الاجتماعية 2010
70.....	10.2 الدراسات السابقة
70.....	1.10.2 لطروش وآخرون (2009)
70.....	2.10.2 مركز الديمقراطية وحقوق العاملين 2007
70.....	3.10.2 العلامة (2007)
71.....	4.10.2 عبد الحكيم (2012)
71.....	5.10.2 المقطري 2010
72.....	6.10.2 جامعة الدول العربية 2010
72.....	7.10.2 قنديل 2008

73.....	8.10.2 تورييس 2006
73.....	9.10.2 العجلوني 2010
73.....	10.9.2 صبيح 2000
74.....	11.9.2 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2005
74.....	12.9.2 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2011
74.....	13.9.2 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2007
76.....	الفصل الثالث
76.....	1.3 تمهيد
76.....	2.3 منهجية الدراسة
77.....	3.3 مصادر الدراسة
78.....	4.3 حدود الدراسة
79.....	5.3 المحددات
79.....	6.3 مجتمع الدراسة
80.....	الفصل الرابع
80.....	1.4 النتائج
81.....	1.1.4 المحور الأول: البعد الاجتماعي
86.....	2.1.4 محور مكافحة الفقر

89.....	3.1.4 محور المرأة
90.....	1.3.1.4 تمكين المرأة
93.....	2.4 دراسة الحالة
96.....	الفصل الخامس
96.....	1.5 التحليل والإستنتاجات
107.....	2.5 التوصيات
109.....	1.2.5 توصيات خاصة بالبحث العلمي
110.....	قائمة المصادر والمراجع
114.....	الملاحق
117.....	فهرس الملاحق
118.....	فهرس الجداول
119.....	فهرس الأشكال
120.....	فهرس المحتويات

